جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت عنوان:

دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي

دراسة حالة البحرين خلال الفترة (2016–2020)

من إعداد:

– خلود براهمية

– صليحة إيصالحي

تحت إشراف الأستاذة

الدكتورة: عديلة مريمت

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" النمل الآية 19.

الشكر لله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين والذي وفقنا لاكتمال هذه الرسالة، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام لأساتذتنا المشرفة **"مريمت عديلة"** على مراجعتها وتوجيهاتها وملاحظتها القيمة ونصائحها في إتمام هذا العمل.

ونتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم علوم التسيير جزاهم الله خيرا وإلى كل من ساندنا بدعواته الصادقة وتمنياته المخلصة وتشجيعه لنا في إتمام هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الكثير لأعضاء اللجنة الموقرة على قراءتهم لهذا العمل ومناقشته.

وفي الأخير نتقدم بتحية خالصة لكل من يفتح هذه المذكرة للانتفاع بيها.

شكرا.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا" صدق الله العظيم.

إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم والمعرفة، إلى من تعب وشقا ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير والقلب الكبير

إلى الشمعة التي احتقرت لتنير لي طريق حياتي إلى **"أبي العزيز"**.

إلى من وضع المولى عز وجل الجنة تحت قدميها، إلى من أرضعتني الحب والحنان ورعتني حتى صرت كبيرة

إلى من وضعتني على طريق الحياة ومنحتني القوة والعزيمة لمواصلة دربي وعلمتني الصبر والاجتهاد وأن من يتوكل على الله لن يخيب

إلى من وقفت بجانبي في كل الأوقات وسندتني في كل الصعاب وفضلتني على نفسها في كثير من المرات

إلى من لن تسعني الكلمات لشكرها **" أمي الحبيبة"**.

إلى رفيق الدرب والحياة

إلى من شجعني وساندني في إتمام هذا العمل

إلى زوجي العزيز **"أسامة"**.

إلى إخوتي الذين يطوفون في سمائي ويمنحونني النور والدفء والسعادة إلى أسمى ما في الوجود **"شيماء"** و**"رميسة"**.

إلى **جدتي** أطال الله في عمرها وحفظها ورعاها وجعلها تاجا فوق رؤوسنا ، وإلى كل من شاركني تعب إنجاز هذا العمل المتواضع **"أختي رميسة"**.

إلى أستاذتي المشرفة **"عديلة مريمت"**.

خلود.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا يذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

الحمد لله الذي أنعم علينا بنور العلم وأعاننا على إتمام هذا العمل.

أهدي عملي هذا إلى

من قال فيهما ربي "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

إلى من اسمهما غاليان وشانهما عاليان إلى اللذان كنت أتمنى أن يكونان معي ويرى ثمره نجاحي إلى اللذان أحاطاني بدعواتهما إلى "**والدي**" رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه.

إلى جنتي وسر حياتي إلى من تميز بالوفاء والعطاء وعرفت معه معنى الحياة إلى الذي كان سندا لي إلى "**زوجي العزيز**".

إلى زهراتي وفلذاتي كبدي إلى بناتي "**شيماء و ساجدة** "وابني "**محمد علي**"

إلى "**إخوتي وأخواتي**" الذين تقاسموا معي عبء الحياة.

إلى من شرفتني بإشرافها على مذكرة التخرج الأستاذة الدكتورة

"**مريمت عديلة** "

التي لم تكتفي حروف هذه المذكرة حقها بصبرها الكبير علينا ولتوجهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل.

وتحية خاصة إلى رفيقتي و زميلتي في **الدراسة "خلود"**.

إلى كل من سقط اسمه سهوا وهو في القلب موجود.

صليحة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
المقدمة	أ
الفصل الأول: القطاع المالي	**41-2**
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقطاع المالي	3
المطلب الأول: تعريف القطاع المالية	3
المطلب الثاني: أهمية القطاع المالي	4
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القطاع المالي.....	6
المبحث الثاني: مكونات القطاع المالي	9
المطلب الأول: البنوك	9
المطلب الثاني: الأسواق المالية	14
المطلب الثالث: المؤسسات المالية الأخرى	24
المبحث الثالث: خدمات القطاع المالي	31
المطلب الأول: الخدمات البنكية التقليدية والحديثة.....	31
المطلب الثاني : خدمات الأسواق المالية	37
المطلب الثالث: خدمات المؤسسات المالية الأخرى	39
خلاصة.....	41
الفصل الثاني: التكنولوجيا المالية	**73-42**
تمهيد.....	42

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية	43
المطلب الاول: مفهوم وتطور التكنولوجيا المالية	43
المطلب الثاني: أهمية التكنولوجيا المالية	46
المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية.	48
المبحث الثاني: تقنيات التكنولوجيا المالية	53
المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية	53
المطلب الثاني: ابتكارات التكنولوجيا المالية	54
المطلب الثالث: مزايا وعيوب التكنولوجيا المالية.....	66
المبحث الثالث: دور خدمات التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي	68
المطلب الاول: دور خدمات التكنولوجيا المالية في تطوير البنوك	68
المطلب الثاني: دور خدمات التكنولوجيا المالية في تطوير الأسواق المالية	70
المطلب الثالث: دور خدمات التكنولوجيا المالية في تطوير المؤسسات المالية الأخرى	72
خلاصة	73
الفصل الثالث: دراسة حالة البحرين خلال الفترة (2016–2020).....	**124–75**
تمهيد	75
المبحث الأول: القطاع المالي في البحرين.....	76
المطلب الأول: تطور القطاع المالي للبحرين قبل التكنولوجيا المالية.....	76
المطلب الثاني: مكونات القطاع المالي في البحرين.....	83
المبحث الثاني: التكنولوجيا المالية في البحرين.....	86
المطلب الأول: نبذة عن التكنولوجيا المالية في البحرين.....	86
المطب الثاني: العوامل المساعدة على تبني التكنولوجيا المالية في البحرين.....	88
المطلب الثالث: جهود تطبيق التكنولوجيا المالية في البحرين.....	95
المبحث الثالث: تقييم التكنولوجيا المالية في القطاع المالي البحريني.....	97
المطلب الأول: إجراءات تفعيل التكنولوجيا المالية في البحرين.....	97
المطلب الثاني:أهم العمليات في مجال التكنولوجيا المالية وابتكاراتها.....	106
المطلب الثالث: مؤشرات استخدام التكنولوجيا المالية في البحرين.....	116

خلاصة	124
الخاتمة العامة	126
قائمة المراجع	131

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	تطور القطاع المالي للبحرين قبل التكنولوجيا المالية	77
2-3	عدد شركات التأمين من (2012-2020)	80
3-3	إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار(2012-2020)	81
4-3	عدد الشركات المتخرجة من البيئة الرقابية التجريبية.	102
5-3	التحويلات المصرفية للبحرين في عام 2018-2020.	107
6-3	نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)	108
7-3	العمليات المالية الالكترونية في البحرين من(2016-2020)	110
8-3	نقاط البيع (POS) في البحرين.	117
9-3	حجم وقيمة المعاملات من خلال المحفظة الإلكترونية والمدفوعات عبر الهاتف المتحرك	121
10-3	أرقام الشمول المالي لمملكة البحرين	122

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	دور القطاع المالي في توجيه الموارد المالية المتاحة.	6
2-1	تقسيمات الأسواق المالية	20
3-1	وظائف الأسواق المالية	23
1-2	حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم من 2010 إلى 2020	47
2-2	عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لأكثر الدول العربية استعمالا لها في سنة 2020.	50
3-2	خدمات التكنولوجيا المالية	53
4-2	سعر البتكوين مقابل الدولار الأمريكي ماي 2011 إلى غاية ماي 2018.	58
5-2	ابتكارات التكنولوجيا المالية	65
1-3	قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية بالدينار البحريني.	78
2-3	الودائع للمقيمين بالدولار.	79
3-3	عدد المستخدمين للأنترنت في البحرين (2020/2017)	89
4-3	ترتيب الدول حسب نسبة انتشار الأنترنت فيها	89
5-3	اشتراكات الهاتف المحمول النشطة لكل مائة نسمة من السكان في الدول العربي (2020	90
6-3	نسبة الولوج للأنترنت عبر الهواتف النقالة في البحرين من سنة 2016-2019.	91
7-3	نسبة رضا المشتركين عن خدمات الهاتف المتنقل/ خدمات النطاق العريض للأنترنت(2019/2017)	92

8-3	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت في التسوق	93
9-3	نسبة إجادة السكان المستخدمين للاتصالات وتقنية المعلومات	94
10-3	الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي	98
11-3	عدد الطلبات المقدمة للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية والطلبات التي تمت الموافقة عليها.	100
12-3	تصنيف الشركات العاملة في البيئة الرقابية التجريبية حسب الحلول المقدمة	101
13-3	عدد الشركات المتخرجة من البيئة الرقابية التجريبية لتكنولوجيا المالية من 2018-2020	103
14-3	حجم معاملات بطاقات الخصم والائتمان	118
15-3	قيمة معاملات بطاقات الخصم والائتمان	119
16-3	النسبة المئوية لمعاملات نقاط البيع بدون تلامس 2020.	120

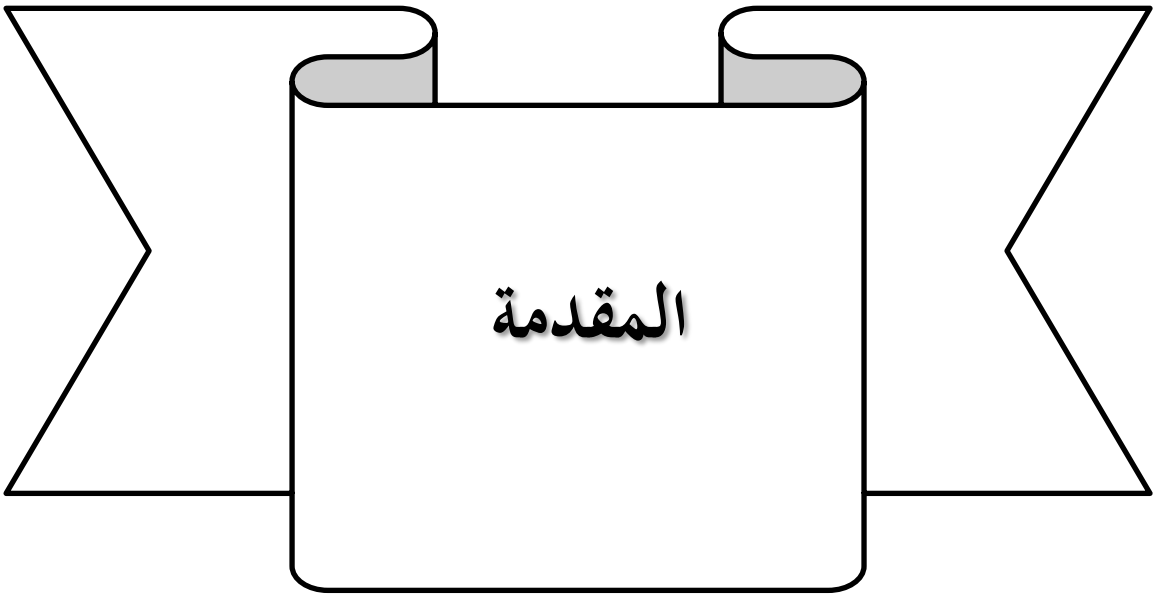
المقدمة

المقدمة:

إن استمرار نشاط أي دولة مرهون بمدى انتهاج نظام اقتصادي يضمن نموها واستقرارها ونجاحها، وازدهار هذا الأخير يعتمد على مدى فعالية القطاع المالي الذي يعتبر الجحر الأساسي الذي يتكئ عليه أي اقتصاد وهذا بفضل قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توفير التمويل اللازم لمختلف المؤسسات.

فالقطاع المالي هو عبارة عن مزيج بين الأسواق والمؤسسات التي تعمل على توجيه الأموال القابلة للاستثمار من الأطراف التي لديها فائض إلى الأطراف التي لديها عجز، ويعتبر هذا الأخير بمثابة مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي لأي دولة، إذ يتأثر الوضع الاقتصادي بشكل سلبي بسبب ضعف في القطاع المالي والعكس.

ونظرا للتطورات الأخيرة التي حدثت في جميع القطاعات بصفة عامة وانعكست على القطاع المالي بصفة خاصة والتي تتمحور بشكل أساسي حول التطورات التكنولوجية التي أصبحت من خلالها العديد من المعاملات والخدمات المالية تتم بطريقة سهلة من خلال خطوات بسيطة على أجهزة الحاسوب أو الهاتف المحمول بعد أن كانت تستغرق الوقت والجهد في إنجازها، فالتقنيات الحديثة سمحت بتفعيل وانتشار الابتكارات المالية بشكل لم يسبق له مثيل مما أدى إلى بروز مصطلح جديد في الآونة الأخيرة يعرف بالتكنولوجيا المالية.

وبما أن التكنولوجيا المالية حديثة النشأة هناك جدل كبير حول توسيع استخدامها خاصة في الدول النامية فهناك من يؤيد تطبيقها في القطاع المالي وهناك من يعارض ذلك نتيجة عدم التحكم في التكنولوجيا وأمن المعلومات، والاقتصاد البحريني كغيره من الاقتصاديات قرر الخوض في هذه التجربة من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة والسعي لتطوير قطاعه المالي وذلك من خلال انشاء أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في منطقة المنامة في البحرين والذي يطلق عليه خليج البحرين للتكنولوجيا المالية والذي يضم العديد من الدول.

أولا: إشكالية الدراسة

تعتبر التكنولوجيا المالية بمثابة توجه مالي جديد يلعب دورا فعالا في صياغة مستقبل المعاملات والخدمات المالية، وهو الأمر الذي جعل العديد من الدول تستثمر فيها وعلى رأسهم البحرين التي قررت خوض هذه التجربة من أجل اللحاق بالدول المتقدمة والسعي لتطوير قطاعها المالي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي في البحرين خلال الفترة 2016-2020؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل للقطاع المالي أهمية كبيرة في الاقتصاد؟
- هل للتكنولوجيا المالية دور فعال في تطوير القطاع المالي؟
- كيف ساهمت التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي البحريني؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- للقطاع المالي أهمية كبيرة في الاقتصاد،
- التكنولوجيا المالية لها دور فعال في تطوير القطاع المالي،
- تساهم التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي البحريني من خلال منتجاتها المالية التي تعمل على تسهيل وتسريع تقديم الخدمات.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في التعرف على التكنولوجيا المالية والتطورات الحاصلة فيها، وفي معرفة الدور الذي تلعبه في تطور القطاع المالي البحريني وتحسين أداء مؤسساته من خلال ابتكاراتها العديدة التي تساهم في القيام بالمعاملات والخدمات بأقل جهد ووقت ممكن.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مكونات القطاع المالي؛
- تسليط الضوء على التكنولوجيا المالية وكل ما يتعلق بها من مفاهيم؛
- محاولة البحث في مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي البحريني؛
- الخروج بنتائج و اقتراحات حول الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي.

خامسا: منهج الدراسة: من أجل اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة تم استعمال المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** حيث أن الوصف يقوم بجمع المعلومات والبيانات من مختلف المصادر والمراجع من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والقطاع المالي.
- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل البيانات والإحصائيات المتحصل عليها حول التكنولوجيا المالية في البحرين ودورها في تطوير القطاع المالي.
- **منهج دراسة حالة:** من خلال إسقاط الدراسة على الاقتصاد البحريني، حيث تم دراسة القطاع المالي البحريني بمختلف مكوناته والنظر في مدى اعتماد البحرين على التكنولوجيا المالية.

خامسا: حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وحدود زمانية كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تناولت هذه الدراسة دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي حيث اقتصرت الدراسة على دولة البحرين.
- **الحدود الزمانية:** طبقت هذه الدراسة على القطاع المالي في دولة البحرين في الفترة الممتدة من 2016-2020.
- **الحدود الموضوعية:** تضمنت هذه الدراسة جميع الجوانب النظرية والتطبيقية من خلال التركيز على الفصول المرتبطة بدراسة دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي.

سادسا: مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

- الميول الشخصي للموضوع؛
- ارتباط الموضوع بالتخصص الدراسي الخاص بنا؛
- حداثة الموضوع والرغبة في التعرف عليه وعلى المفاهيم المتعلقة به.

سابعا: الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت بعض جوانب الدراسة الحالية نذكر منها:

أ- الدراسات باللغة العربية:

- مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، (2018)، مقالة بعنوان:" **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية** ".حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم التكنولوجيا المالية، أهميتها، وكذلك توضيح كيفية استفادة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من التعاون القائم بينهما، بما يخدم مصلحة الطرفين مع الإشارة لتجربة البحرين. وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تتيح العديد من الإمكانيات في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية ولكن لابد من توفير بيئة مواتية كتوفير القواعد التنظيمية والبيئة التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعمل الشركات الناشئة في هذا المجال.
- علاش أحمد، (2019)، مقالة بعنوان: "**دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار تجربة البحرين**". هدفت الدراسة لمعالجة موضوع التكنولوجيا المالية من خلال تعريفها ومعرفة مراحل تطورها وأهم عوامل الابتكار فيها وهذا بالإشارة إلى تجربة البحرين وتسليط الضوء على الشركات الناشئة في مجال هذه التكنولوجيا وعلى الخدمات التي تقدمها (الإقراض، التمويل الجماعي، خدمات التأمين...إلخ)، وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تسمح بتسريع عملية الابتكار المالي التي تعتبر ضرورية لاستيعاب كل شرائح المجتمع وكذلك تقوم بتخفيض تكاليف المعاملات المالية، وتساعد على اختصار الوقت والمسافات، وأن البحرين لم تعد مجرد دولة مقلدة بل تحولت إلى تجربة مفيدة للمجتمع الدولي.
- وهيبة عبد الرحيم والزهراء أوقاسم، (2019)، مقالة بعنوان:" **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**".سلطت هذه الدراسة الضوء على العوامل التي ساعدت في استيعاب الدول الخليجية لقطاع التكنولوجيا المالية كونه قطاع حديث يمس بشكل مباشر قطاع الخدمات المالية، من خلل معرفة أسباب الانتشار السريع للتكنولوجيا المالية في الدول الخليجية على غرار باقي الدول العربية. حيث توصلت الدراسة إلى أن معظم الدول الخليجية وعلى رأسها الإمارات المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين تتمتع بتطور تكنولوجي كبير وقاعدة جماهرية محبة لتلقي خدمات مالية عبر التقنيات التكنولوجيا وهذا ما جعل سرعتها لاستيعاب التكنولوجيا المالية سريعة.

- عمارية بختي وغنية مجاني، (2020)، مقالة بعنوان: **"دور تكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي"**. هدفت هذه الدراسة إلى تبيان طبيعة التكنولوجيا المالية من خلال تسليط الضوء على مفاهيم أساسية حولها، وكذلك القيام بتحليل الشركات الناشئة في هذه التكنولوجيا من أجل معرفة دورها في تطوير ودعم القطاع المصرفي من خلال ما تقدمه من خدمات. حيث توصلت هذه الدراسة الى أن التكنولوجيا المالية تساهم في رفع مردودية قطاع الخدمات المالية وتعمل كذلك على تطوير الخدمات المالية الإلكترونية لتشمل قطاع الإقراض والمدفوعات وغيرها، لهذا يجب تشارك شركات التكنولوجيا المالية مع البنوك من أجل الحفاظ على ثقة العملاء(من البنوك)من جهة ومن جهة أخرى تقليل المخاطر الناتجة عن عدم وجود ضوابط تحكم شركات فنتيك وبذلك يكون هناك تكامل لدعم نمو القطاع المصرفي إلى جانب ضمان استقراره.

ب- الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة (John Schindler,2017) بعنوان: **"Fintech and financial innovation :Drivers and Depth"** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التكنولوجيا المالية وفهمها، ومعرفة مدى تأثيرها على الاستقرار المالي وسبب حصولها على اهتمام متزايد مقارنة مع الاهتمام الذي يحيط بالابتكار التقليدي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية هي تقنية حديثة تشمل العديد من الابتكارات وأن سبب حصولها على الاهتمام المتزايد هو سهولة الحصول على مصادر تمويل وطرق دفع مبتكرة تضمن تطوير القطاع المالي.

ثامنا: التعقيب على الدراسات السابقة:

إنّ هذه الدراسة لا تختلف كثيرا في هدفها العام عن الدراسات السابقة فكلها تسعى للتعرف على التكنولوجيا المالية كتقنية جديدة وحديثة مواكبة للتطورات العديدة التي يشهدها العالم اليوم، بالإضافة إلى التعرف على استثمارات التكنولوجيا المالية وأهم منتجاتها. ومع ذلك توجد فروقات بين هذه الدراسة والدراسات السابقة والمتمثلة في: لم تتناول الفروق فقط بل تناولت أوجه الشبه والاختلاف

- تشترك مع دراسة (مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، 2018) و دراسة (علاش أحمد، 2019): في جزء من الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية وفي الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في البنوك واشارتها لتجربة البحرين واتباعيهما للمنهج الوصفي والتحليلي، وتختلف هذه الدراسة عن هذه الدراسات في كونها

تشمل جميع مؤسسات القطاع المالي ولا تقتصر على البنوك فقط، كما تختلف عنها في فترة الدراسة والاحصائيات المقدمة حول حجم الاستثمارات.

- تشترك مع دراسة (وهيبة عبد الرحيم والزهراء أوقاسم، 2019): في التعرف على التكنولوجيا المالية ومعرفة حجم استثمارتها، وكذلك أسباب انتشارها السريع، وتختلف عنها في كونها تركز على دولة واحدة من دول الخليج وهي البحرين وليس دول الخليج ككل.
- تشترك مع دراسة (عمارية بختي وغنية مجاني،2020)،في تبيان طبيعة التكنولوجيا المالية من خلال تسليط الضوء على مفاهيم أساسية حولها، وكذلك القيام بتحليل الشركات الناشئة في هذه التكنولوجيا من أجل معرفة دورها وما تقدمه من خدمات للبنوك، وتختلف عنها في أنها تهتم بالقطاع المالي ككل وليس بالبنوك فقط وكذلك اعتمادها على دراسة البحرين كدراسة تطبيقية.
- تشترك مع دراسة (John Schindler,2017)، في التعرف على التكنولوجيا المالية وفهمها، وسبب حصولها على اهتمام متزايد، وتختلف عنها في أنها تهتم بالقطاع المالي ككل والدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية فيه، وكذلك اهتمامها بشركات التكنولوجيا المالية وأهم الابتكارات التي قدمتها، ودراستها لدولة البحرين كدراسة تطبيقية.

تاسعا: صعوبات البحث:

تتمثل الصعوبات الرئيسية التي واجهت عملية إتمام هذه الدراسة على أكمل وجه فيما يلي:

- قلة المراجع والمصادر التي تعالج الربط بين موضوعي القطاع المالي والتكنولوجيا المالية؛
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير القطاع المالي؛
- ضعف الأنترانت سبب لنا صعوبة في البحث حول الجانب التطبيقي المتعلق بالتكنولوجيا المالية في البحرين.

عاشرا: هيكل الدراسة: من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول**: تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للقطاع المالي من خلال ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول تم التطرف فيه للإطار المفاهيمي للقطاع المالي، وفي المبحث الثاني تم تناول مكونات القطاع المالي، أما في المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه لخدمات القطاع المالي.

- **الفصل الثاني**: تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للتكنولوجيا المالية من خلال ثلاثة مباحث، ففي المبحث الاول تم تناول الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية وفي المبحث الثاني تم تناول تقنيات التكنولوجيا المالية، أما في المبحث الثالث فقد تم التطرق لمساهمات التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي.
- **الفصل الثالث**: تم التطرق إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة تطبيقية في البحرين خلال الفترة (من 2016-2020)، وذلك من خلال ثلاثة مباحث حيث تمحور المبحث الأول حول القطاع المالي في البحرين، أما المبحث الثاني فقد تمحور حول التكنولوجيا المالية في البحرين، وبخصوص المبحث الثالث فقد تم فيه تناول تقييم التكنولوجيا المالية في القطاع المالي البحريني.

الفصل الأول: القطاع المالي

تمهيد:

يعتبر القطاع المالي بمثابة مرآة عاكسة للتطورات والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول، فهو من بين القطاعات الحيوية باعتباره عصب الاقتصاد والمحرك الأساسي له، وهذا من خلال وظائفه المتعددة التي تقوم بها مختلف المؤسسات المكونة له، والتي يسعى من ورائها إلى بلوغ الأهداف التي تعمل على تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعليه تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقطاع المالي.

المبحث الثاني: مكونات القطاع المالي.

المبحث الثالث: خدمات القطاع المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقطاع المالي

يعتبر القطاع المالي من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، لما له من دور فعال في تزويد الاقتصاد بالعديد من الخدمات، ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات تزداد أهمية هذا القطاع وفيما يلي سيتم التطرق إلى: تعريف القطاع المالي، أهمية القطاع المالي والعوامل المؤثرة على القطاع المالي.

المطلب الأول: تعريف القطاع المالية

قدمت للقطاع المالي العديد من التعاريف ومن أهمها:

- القطاع المالي هو:" جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقدم خدمات مالية للمستهلكين والشركات وهو يشمل كل من البنوك والبورصات والأوراق المالية، وشركات التأمين والاتحادات الائتمانية ومؤسسات التمويل ومقرضي الأموال"[1].
- كما يعرف على أنه: "هو ذلك القسم من الاقتصاد الذي يشمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية من بنوك، وسطاء الاستثمار والأوراق المالية، وشركات التأمين والصناديق الاستثمارية والمؤسسات ذات صلة، كما يشمل كذلك أسواق النقد وأسواق الأوراق المالية، كالأسهم والسندات والمشتقات"[2].
- وهو أيضا: "يعتبر عصب الاقتصاد فهو يتكون من الأسواق والمؤسسات المالية، وكذلك المؤسسات والوكلاء الذين يعملون في هذه الأسواق ويقدمون خدمات مالية"[3].

مما سبق يمكن تعريف القطاع المالي على أنه جزء من الاقتصاد يتكون من القطاع المصرفي (البنوك بكل أنواعها) والأسواق المالية (سوق النقد وسوق رأس المال) وكذلك يشمل صناديق الاستثمار، الادخار وشركات التأمين، أي أنه القطاع الذي يحتوي على المؤسسات والشركات التي تقدم خدمات مالية.

---

[1] DFID Financial secteur team, **THE IMPORTANCE OF FINANCIAL SECTOR DEVELOPMENT FOR GROWTH AND POVERTY REDUCTION**, Policy Division, Département for International Développent, London, August 2004,P.6.

[2] سامي بن ابراهيم السويلم، **الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دراسة مدعومة من برنامج المنح البحثية في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية ، السعودية،2012،ص.10.

[3] André ryba, **les secteur et le développement économique du Québec**, HEC Montréal, l'actualité économique, volume 50, number 3 ,Canada, 2015,p.381.

وهناك فرق بين القطاع المالي والنظام المالي، فالنظام المالي هو" عبارة عن وحدات مالية تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والمشروعات أو الحكومات وتضعها تحت تصرف هذه الوحدات حيث أنها تربط بين قطاعات الادخار وقطاعات الاستثمار"[1].

ويقصد به أيضا: "الأسواق والأفراد، والمؤسسات، والقوانين، والإجراءات التنظيمية، والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأصول النقدية والمالية كأذونات الخزينة والسندات والأسهم وغيرها"[2].

إذن يمكن توضيح الفرق بين القطاع المالي والنظام المالي فيا يلي:

- النظام هو عبارة عن مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتداخلة فيما بينها تسعى لتحقيق هدف مشترك، بينما القطاع كل مؤسسة فيه تسعى لتحقيق هدفها الخاص.
- القطاع يعبر عن مجموع المؤسسات المالية والمصرفية الموجودة في الدولة بينما النظام يعبر عن مجموعة القواعد والأسس والقوانين والمؤسسات أي أن النظام يتعدى القطاع ويشمله.

المطلب الثاني: أهمية القطاع المالي

يمكن النظر لأهمية القطاع المالي من خلال أهمية المؤسسات والشركات المكونة له ويمكن التطرق لها من خلال النقاط التالية[3]:

– **تعبئة الادخار وتوفير خدمات مالية متنوعة:** يسهل القطاع المالي عملية تجميع مدخرات الأفراد والتقليل من عملية الاكتناز التي تضر بالاقتصاد، فهو يحرر المدخرات ويجعل الأفراد والمؤسسات ومختلف الأعوان الاقتصادية

[1] محمد بن دليم القحطاني، **بيئة عمل الشركات**، c–ltd kutub، لندن، الطبعة الأولى، 2019، ص.124.

[2] محمد عزت محمد غزلان وعبير شعبان عبده، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر ، الطبعة الأولى، 2014، ص.88.

[3] العديد من المراجع أهمها:

1- جمال الجويني وأحمد موعش، **دراسة حول أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص.5.

2- أمين عبد العزيز حسن، **الأسواق المالية**، دار قباء الحديثة للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص.14.

3- هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص.12.

4- أرشد التميمي، **الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص.21.

5- أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص. 04.

أكثر تتطلعا لاستثمار أموالهم في مختلف المنتجات المالية المتنوعة التي يوفرها سواء كان ذلك من أجل الحصول على فوائد أو أرباح سنوية، أو أرباح متولدة من عمليات المختلفة من تحكيم ومبادلة ومضاربة...إلخ.

– **توفير السيولة:** إن السوق المالي الكفء يعمل على توفير السيولة اللازمة بتحويل الأصول المالية المختلفة إلى نقود سائلة في مدة قصيرة وبتكلفة مناسبة، وهذا ما يعطي الثقة للمستثمرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين ويدفعهم لتوظيف أموالهم فيه طالما يستطيعون تحويلها لنقود سائلة في أي وقت ودون خسائر مما يؤدي إلى المزيد من تعبئة المدخرات.

– **تحقيق الاستقرار المالي:** يتولى القطاع المالي عملية إصدار النقود (عن طريق البنك المركزي) التي تعد بمثابة العمود الفقري لاقتصاديات الدول، كما يعمل على الحفاظ على معدلات التضخم في إطار المستويات المستهدفة الداعمة لتحقيق النمو، والتقليل من حدة التقلبات في أسعار الصرف وذلك من خلال التحكم في الكتلة النقدية، فالقطاع المالي الكفء يؤدي إلى جذب الكتلة النقدية للجهاز المصرفي والسوق المالي وبذلك يقلل الحاجة إلى طبع النقود.

– **يعكس حالة الاقتصاد:** يعتبر القطاع المالي المرآة العاكسة للاقتصاد، فكلما كان القطاع المالي متطورا كلما كان اقتصاد الدولة متقدما، فالقطاع المالي الجيد يؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار في الدولة وجذب المدخرات ورؤوس الأموال من الخارج، وكلما كان القطاع المالي متخلف أدى إلى حدوث العملية العكسية وهروب رؤوس الأموال من الدولة بحثا عن فرص استثمارية أفضل.

– **توجيه الموارد المالية للفرص الاستثمارية بالاقتصاد:** يعمل القطاع المالي على تحقيق كفاءة توزيع المدخرات المحلية على فرص الاستثمار المنتجة، وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بالطريقة التي تعمل على رفع معدلات النمو ودعم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز قدرة الاقتصاد على التصدي للأزمات الخارجية، فهو بذلك يعمل على توفير التمويل والسيولة اللازمة لبعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية، التي ينطوي تمويلها على أخطار مرتفعة، فهو يساهم بفاعلية في تمويل الاستثمارات التي تساهم في زيادة حجم تراكم رأسمال الثابت على مستوى الاقتصاد القومي، والشكل الموالي يبين دور هذا القطاع في توجيه الموارد المالية المتاحة:

الشكل رقم (1-01): دور القطاع المالي في توجيه الموارد المالية المتاحة.

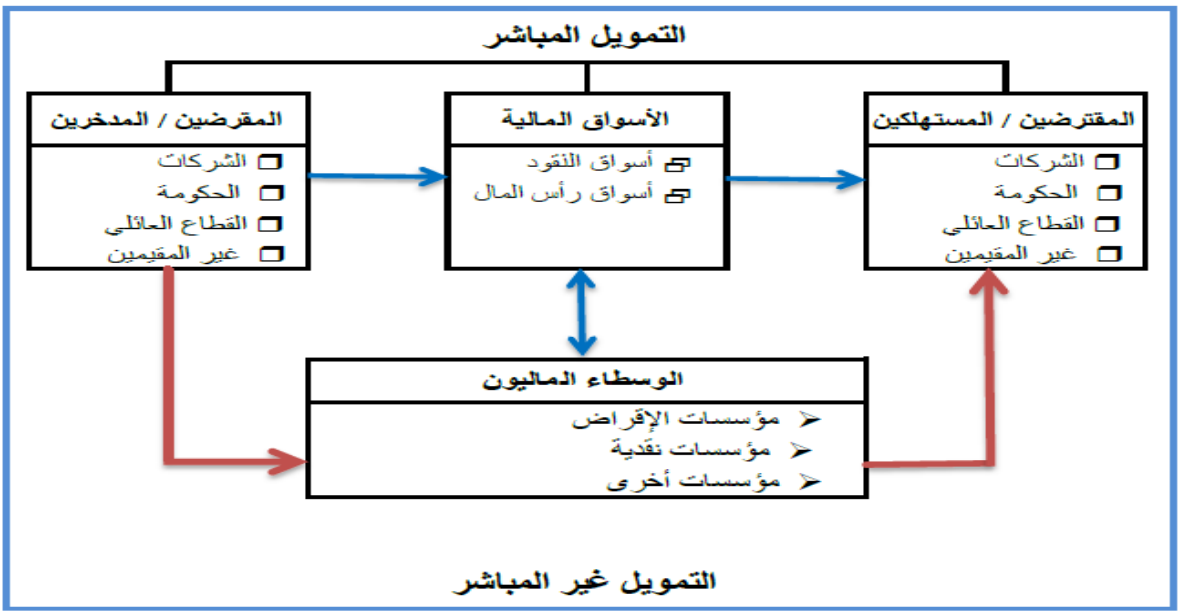

المصدر: أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014 ص.05.

من الشكل نلاحظ أن القطاع المالي يتيح تمويلات متعدد من تمويلات مباشرة وغير مباشرة لمختلف المتعاملين الاقتصادية. فهو يقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة، أي استخدام الأموال في الأنشطة الرابحة التي تحقق أعلى عائد.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القطاع المالي:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على القطاع المالي منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على هذه العوامل[1] :

1- العوامل الإيجابية التي تؤثر على القطاع المالي:

هناك العديد من العوامل الإيجابية التي تؤثر على القطاع المالية نذكر منها:

[1]- العديد من المراجع:

- أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص.04.

Will kenton ,**Financial Sector**: **online** :https://www.investopedia.com/terms/f/financial_sector.asp , View date12/05/2021 ,on the clock ,18:00H.

- **ارتفاع أسعار الفائدة باعتدال:** مع ارتفاع أسعار الفائدة بشكل معتدل يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكسب المزيد من الأموال التي تمتلكها وعلى الائتمان الذي تصدره لعملائها حيث يزيد هامش الربح بمقدار الزيادة في سعر الفائدة.
- **انخفاض مستويات الديون الاستهلاكية:** بينما يقلل المستهلكون من أعباء الديون، فإنهم يقللون من مخاطر التخلف عن السداد، هذا الحمل الأخف يعني أيضا أنه قد يكون لديهم تحمل المزيد من الديون، مما يزيد من الربحية.

2- العوامل السلبية التي تؤثر على القطاع المالي:

هناك العديد من العوامل المؤثرة على القطاع المالي ومن بينها:

- **زيادة سريعة في أسعار الفائدة:** إذا ارتفعت المعدلات بسرعة كبيرة ، فقد ينخفض الطلب على الائتمان مثل الرهون العقارية ، مما قد يؤثر سلبا على أجزاء معينة من القطاع المالي.
- **تذبذب أسعار الفائدة:** إن الانخفاض الكبير في الفرق بين أسعار الفائدة طويلة وقصيرة الأجل يؤثر بشكل كبير على القطاع المالي.
- **ارتفاع معدلات التضخم:** إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، فإن لم يجد المستمر أسعار فائدة حقيقية تعوضه عن الانخفاض المستمر في قيمة النقود فسيلجأ إلى سحب مدخراته وتصفية أصوله المالية والتوجه نحو اقتناء الأراضي أو المعادن النفيسة مما يؤثر سلبا على القطاع المالي ويؤدي إلى تراجعه.
- **ثقة المتعاملين الاقتصاديين:** إذا انخفضت ثقة المتعاملين الاقتصاديين في السوق المالي قد يؤدي ذلك إلى سحب أموالهم من هذه السوق والتوجه نحو اكتنازها أو تحويلها إلى الخارج، كما حدث في جنوب شرق آسيا نتيجة انخفاض سعر العملة وانتشار الاشاعات التي زعزعت ثقة المستثمرين خاصة الأجانب منهم وأدى بهم لسحب أموالهم وتحويلها إلى الخارج وترك الاقتصاد فارغا وهو ما عرف آنذاك بالفقاعة المالية.
- **الأزمات:** يتميز القطاع المالي بسهولة وسرعة انتشار الأزمات بين المؤسسات المكونة له وهو ما قد يعرض النظام المالي بأكمله للخطر، كما قد يتوسع هذا الخطر نتيجة ارتباط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي، فيتأثر هذا الأخير وقد يصل الأمر إلى حدوث ركود اقتصادي.

- **عدم تماثل المعلومات**: قد يتعرض المتعاملين بالسوق المالي لمخاطر عدم تماثل المعلومات، وهو ما قد يسبب خسائر كبيرة لهم نتيجة اتخاذ القرار الاستثماري في ضوء معلومات غير واقعية وفي بعض الأحيان مضللة.

المبحث الثاني: مكونات القطاع المالي

نظرا للأهمية البالغة والدور الفعال الذي تحظى به مؤسسات القطاع المالي في مجال النمو الاقتصادي، فإن الدول تسعى دوما لتطوير أنظمة هذه المؤسسات بهدف تحقيق الوظائف المستندة إليهم على أكمل وجه وبالشكل الذي يدعم الاقتصاد، وسيتم التطرق لمختلف المؤسسات المكونة للقطاع المالي فيما يلي:

المطلب الأول: البنوك

تعد البنوك والمؤسسات المالية بمختلف أنواعها عصب الاقتصاد، فهي تقوم بدور الوساطة من خلال تقديم خدمات مالية لكل من وحدات الفائض (المودعين) ووحدات العجز في المجتمع. ومن خلال ما يلي سوف يتم التطرق إلى تعريف البنوك وأنواعها بالإضافة إلى وظائف كل نوع من أنواعها.

الفرع الأول: تعريف البنوك

لقد وردت عدة تعريفات للبنوك من بينها ما يلي:

- "البنوك هي المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها، ولما كانت مهمته الأولى هي قبول الودائع من أطراف و إقراضها لأطراف أخرى، فإن وظيفته الأساسية هي تجميع الأموال و توظيفها ليمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه"[1].
- وتعرف أيضا على أنها:" مؤسسات تعمل كوسيط ما بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه، وتنميته، والثنائية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال، لأغراض الاستثمار، أو التشغيل، أو كلاهما"[2].
- وهي كذلك: "المنشآت التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الوداع في منح القروض والسلفيات"[3].

وبناء على ما سبق يمكن تعريف البنوك على أنها مؤسسات مالية مرخصة تعمل على استلام الودائع وتقديم القروض، وتوفير مختلف الخدمات المصرفية.

---

[1] محمد الصيرفي ،**إدارة المصارف** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، الطبعة الأولى ،2007، ص.26.

[2] إياد منصور حسن، **إدارة العمليات البنكية و النقدية**، دار ابن النفيس للنشر و التوزيع، الأردن ،الطبعة الأولى، 2019،ص.23.

[3] خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019، ص.12.

الفرع الثاني: أنواع البنوك

هناك العديد من أنواع البنوك وهي كما يلي:

1- البنوك المركزية:

البنك المركزي منشأة مصرفية عليا تضع هدف الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي وبالتالي تدعيم النظام الاقتصادي في الدولة ونظرا لأهمية هذا الهدف، فإن البنك المركزي يجب أن يكون مملوكا للدولة وبصفة عامة، يتصف البنك المركزي بأنه بنك الإصدار، وبنك البنوك، وبنك الدولة، فضلا عن كونه أداة إشرافيه ورقابية على الجهاز المصرفي كله[1].

1-1 وظائف البنك المركزي:

تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى وذلك وفقا لاختلاف طبيعة الأوضاع والسياسات والفلسفة الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة، ومن أبرز هذه الوظائف ما يلي[2]:

- تنظيم إصدار العملة وتغطيتها بالموجودات الأجنبية وتحديد فئاتها وذلك بما يتمتع به من احتكار كلي أو جزئي في إصدار البنكنوت فهو يقوم بوظيفة بنك الإصدار؛
- لقيام بالأعمال المصرفية التي تحتاجها الدولة فهو يحتفظ بودائع الدوائر الحكومية وينظم حساباتها ويسدد التزامات الدولة، ويقدم لها الائتمان ضمن حدود وضوابط معينة وبذلك فهو يقوم بوظيفة بنك الحكومة؛
- العمل المصرفي كبنك للبنوك، وذلك عن طريق التعامل مع المصارف المختلفة بقبول ودائعها وإجراء المقاصة بين صكوكها وتقديم القروض لها، ولذلك فالبنك المركزي هو بنك للبنوك؛
- مراقبة البنوك وضمان تطبيق شروط تأسيس بنوك جديدة أو فتح فروع لها، ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية.

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005،ص.11.

[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص.26-27.

2- **البنوك التجارية:**

هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تتولى قبول ودائع الأفراد وتلتزم بدفعها عند الطلب أو بعد أجل قصير متفق عليه، كما أنها تمنح القروض قصيرة الأجل التي لا تزيد مدتها عن سنة وتكون قابلة للتجديد ويطلق عليها كذلك بنوك الودائع.

وفي المفهوم الحديث للبنوك التجارية تطورت وظائفها وقامت بعمليات الائتمان طويلة الأجل عن طريق تمويل المشروعات الصناعية والهيئات العامة برؤوس الأموال الثابتة، وشراء السندات الحكومية وغير الحكومية، والمشاركة في كثير من الأحيان في المشروعات الصناعية[1].

2-1 وظائف البنوك التجارية:

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف أهمها[2]:

- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح الائتمان؛
- تقديم خدمات استشارية متعددة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة الأعمال؛
- التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة بذمته؛
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه، وإصدار خطابات الضمان.

3- البنوك المتخصصة "غير التجارية":

هي البنوك التي تعتمد على مصادريها الداخلية في القيام بوظائفها أي أنها تقوم بتمويل أنشطتها التي تتخصص فيها من مواردها الذاتية، ومن أجل فهم البنوك المتخصصة بشكل أفضل نتطرق للنقاط التالية:

- يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصاد؛
- تعتمد البنوك المتخصصة على قبول الودائع تحت الطلب، وكأحد الأنشطة الرئيسة لها؛
- تعتمد البنوك المتخصصة في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها[3].

[1] سوزي عدلي ناشر، **مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي** ،منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2007، ص210.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3] محمد فتحي البدوي، **إدارة البنوك**، المكتبة الأكاديمية لشركة المساهمة المصرية، مصر، 2012، ص.35.

3-1 أنواع البنوك المتخصصة:

يمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل التي تقوم بها إل الأنواع التالية[1]:

- **البنوك الصناعية:** تقوم بتقديم القروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات صناعية.
- **البنوك الزراعية:** تقوم هذه البنوك بمنح قروض للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة.
- **البنوك العقارية:** توظف أموالها في منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية وذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات، وفي أغلب الأحوال توضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية.

3-2 وظائف البنوك المتخصصة:

ويمكن التطرق إلى وظائف البنوك المتخصصة من خلال تناول وظائف كل نوع من أنواع هذه البنوك وهي كما يلي[2]:

أ- وظائف البنوك الصناعية:

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- المساعدة في إعداد و تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية؛
- المساعدة في حل مشاكل القطاع الصناعي؛
- تمويل و جذب المستثمرين للاستثمار في القطاع الصناعي.

ب- وظائف البنوك العقاري:

تتمثل أهم وظيفة للبنوك العقارية فيما يلي:

- تقديم القروض بغرض تمويل عملية إنشاء المساكن والمدارس و الفنادق والمستشفيات والمدن السياحية وبضمان رهانات عقارية؛

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ،**إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2014، ص.30.

[2] خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك و سوق المال**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2019، ص.19.

ت- وظائف البنوك الزراعية:

- تقديم القروض بقصد التنمية الزراعية باستصلاح الأراضي البور، وسداد الديون العقارية؛
- حفر الآبار الجوفية وذلك بضمان الأراضي الزراعية المتوقع.

4- البنوك الإسلامية:

تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية والمشاركة في توظيف أموالها، ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله[1].

أ- **خصائص البنوك الإسلامية:**

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها بمجموعه من الخصائص نذكر منها [2]:

- الالتزام بمبادئ والأحكام الشريعة الإسلامية؛
- إلغاء الفائدة الربوية ويترتب على هذه الحقيقة أن ينصب نشاط المصارف الإسلامية على الاستثمار الحقيقي بدلا من التركيز على الإقراض؛
- الاستثمار بإتباع نظام المشاركة واعتبار التكافل الاجتماعي هدفا لنشاط المصارف الإسلامية.

ب- **أدوات التمويل في البنوك الإسلامية:** هناك مجموعة من الأدوات المستعملة في تمويل البنوك الإسلامية نذكر منها [3]:

- **المضاربة:** وهي تمويل رأس المال مع تقاسم الربح يقوم المصرف بتهيئة رأس المال في ما يقوم العميل بإدارة المشروع وهو هنا يسمى مضارب أما العائد الكلي من المشروع فيقسم طبقا للنسب متفق عليها.
- **المشاركة:** وهي شراكة بين البنك والعميل يتم بمواجبها تقاسم الأرباح على أسس متفق عليها سابقا بينما الخسارة تقسم بناء على نسب المشاركة في الملكية ويمكن لهذه الشراكة أن يديرها البنك أو العميل أو كلاهما أو طرف ثالث.

[1] محمد الصيرفي ، مرجع سبق ذكره، ص.26.

[2] الطاهر قانة ،**المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية**، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2013،ص41.

[3] محمد عبد الله شاهين محمد ،**دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر،2017، ص.242.

- **المرابحة:** هي شكل من التمويل يستخدم غالبا لتمويل شراء أصول أو لإقراض العملاء وهنا يقوم البنك بشراء مادة وبيعها إلى العميل بسعر أعلى.
- **الإستصناع:** وهو بمثابة عقد شراء بين البنك والعميل حيث يقوم العميل بتحديد سلع يتم صنعها وبعد إن يتم صنع السلع يقوم البنك ببيع هذه السلع إلى العميل بموجب اتفاقيه مسبقة.

ج- وضائف البنوك الإسلامية:

تشمل وظائف المصارف الإسلامية الأمور التالية [1]:

- جذب المدخرات من أجل استثمارها في مختلف القطاعات؛
- استثمار الأموال حيث يقوم البنك بتوظيف الأموال المتاحة من مصادر ذاتيه مع حسابات الاستثمارات التي يتلقاها بصفته مضاربا عن طريق تأسيس منشآت أو الإسهام في منشآت قائمة؛
- تقديم الخدمات المصرفية مقابل أجر محدد مثل الحوالات والشيكات وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان وتقديم الخدمات الاستشارية إلى أخره، وهي تماثل الخدمات المقدمة من البنوك التقليدية؛
- تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال الإقراض أو من صندوق القرض أو صندوق الزكاة والصدقات وذلك لتحقيق أهداف سياسيه أو حزبية معينه.

المطلب الثاني: الأسواق المالية

تشكل أسواق الأوراق المالية ركن أساسي من أركان القطاع المالي فهي تمثل القسم الثاني من مكوناته، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى ما يلي: تعريف الأسواق المالية، أقسام السوق المالية ووظائف الأسواق المالية.

الفرع الأول: تعريف الأسواق مالية

قدمت للأسواق المالية العديد من التعاريف منها:

- "الأسواق المالية هي موقع لالتقاء تياري الطلب والعرض باتجاه تحديد مستويات التوازن السعري والكمي، فضلا عن تحديد نمط تخصيص الموارد ومستويات الربح والخسارة لأطراف السوق"[2].

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سبق ذكره، ص.241.

[2] محمود محمد الداغر، **الأسواق المالية (مؤسسات – أوراق – بورصات)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، 2005، ص.239.

- وهي أيضا:" ذلك الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق، وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع، أو المكان الذي يتم فيه، ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق، بحيث تجعل الأثمان السائدة في أية لحظة زمنية معينة واحدة، لأية ورقة مالية متداولة"[1].
- وهي كذلك:"النظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للأسواق المالية حيث يمكن تعرفيها كما يلي: هي ذلك الحيز الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون من أجل بيع أو شراء الأوراق المالية بمختلف أنواعها من أسهم أو سندات أو غيرها من الأوراق المالية الأخرى.

الفرع الثاني: أقسام الأسواق المالية

تجزأ هذه الأسواق إلى قسمين، يتمثل القسم الأول في سوق رأس المال والقسم الثاني في سوق النقد.

1- سوق رأس المال:

- تعرف بأنها " السوق التي يتم فيها تداول الأصول المالية المتوسطة وطويلة الأجل، فهي الإطار الذي يلتقي من خلاله وحدات الاستثمار مع وحدات الادخار لعقد صفقات طويلة الأجل بصورة مباشرة ومن خلال الاكتتاب بالأسهم والسندات التي تعد من أهم الأوراق المتداولة في سوق الأوراق المالية"[3].
- هي أيضا:" السوق التي تتعامل في أدوات الدين طويلة الأجل وكذا الأسهم التي تصدرها الشركات"[4].

[1] مبارك بن سلمان بن محمد سلمان، **أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ج1**، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، 2005،ص. 34- 35.

[2] عصام حسين، **أسواق الأوراق المالية (البورصة)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،ص.17.

[3] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص.144.

[4] سمير عبد الحميد رضوان، **أسواق الأوراق المالية**، دار النشر للجامعات، مصر، 2009، ص18.

- وتعرف أيضا بأنها:" الأسواق التي تتم فيها المتاجرة بالأسهم والسندات أي بالأوراق المالية والديون طويلة الأجل وهي من بين الأدوات طويلة الأجل، أي أن أمد الورقة المالية يزيد عن سنة. وتضم هذه الأسواق الأسهم التي تعبر عن الملكية والسندات التي تعبر عن الديون"[1].

وعليه يمكن تعريف سوق رأس المال على حيث أنها : الأسواق التي تلتقي فيها وحدات الطلب مع وحدات العرض من أجل تداول الأوراق المالية وعقد الصفقات طويلة الأجل.

1-1 مكونات سوق رأس المال:

يتكون سوق رأس المال من الأسواق التالية:

- السوق الحاضرة (العاجلة)" وتسمى أيضا الأسواق الفورية فهي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية بصورة فورية بين البائعين والمشترين"[2].
- والسوق الآجلة" هي التي يتم فيها عقد صفقات البيع أو الشراء للأوراق المالية، ثم تنفيذها في ميعاد لاحق في المستقبل"[3]. حيث تشتمل هذه السوق على ثلاث أنواع من الأسواق وهي: سوق العقود المستقبلية، سوق الخيارات وسوق المبادلات.

حيث تنقسم السوق الحاضرة (العاجلة) إلى ما يلي:

- السوق الأولية و هي سوق الإصدار لأول مرة، ويطلق عليها أيضا سوق الإصدار الجديد، فإذا ما قامت إحدى الشركات بطرح أسهمها للاكتتاب العام من خلال البنوك أو أحد الشركات المتخصصة، أو قام البنك بطرح سندات حكومية للاكتتاب العام بصفته وكيلا عن وزارة المالية أو نيابة عن بنك الاستثمار، فإننا هنا نكون بصدد سوق أولية[4].

---

[1] جميل كوكب سرمد، **مدخل الى الأسواق المالية**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2018،ص.16.

[2] عبد القادر أحمد محمد الصباغ، **قيد الأوراق المالية في البورصة (دراسة مقاربة بين النظامين المصري والسعودي)**، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2018،ص. 84.

[3] عصام حسين، **أسواق الأوراق المالية (البورصة)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص.20.

[4] سمير عبد الحميد رضوان، **أسواق الأوراق المالية بين المضاربة والاستثمار وتجارة المشتقات وتحرير الأسواق (دراسة واقعية للأزمة المالية العالمية)**، دار النشر للجامعات، القاهرة- مصر، 2009، ص.21.

- السوق الثانوية وتسمى ايضا سوق التداول حيث تعرف بأنها "تلك السوق التي يجرى التعامل فيها على الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية"[1].

و تنقسم السوق الثانوية إلى قسمين هما:

-**السوق المنظمة:** والتي يقصد بها بورصة الأوراق المالية، حيث تتصف بأن لها مكان محدد للبيع وشراء وكذلك تتوفر على اجراءات محددة يتم بمجوبها التداول بين البائعين والمشترين والأوراق المالية فيها تكون مسجلة وفقا لقواعد محددة[2].

وتشمل السوق المنظمة سوقين فرعيين وهما:

- ✓ السوق الأولى والتي تضم الشركات الكبرى.
- ✓ والسوق الثانية التي تضم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

-**السوق الغير منظمة** : وهي تلك السوق التي لا يكون لها مكان محدد يتم تداول الأوراق المالية فيه وفي العادة تكون هذه الأوراق غير مسجلة في الأسواق المنظمة كبعض السندات والقليل من الأسهم، ولا يشترط أن يتم التداول فيها وفقا لقوانين وسياسات الأسواق المنظمة وتعليمات هيئتها المعتمدة [3]. وتشتمل السوق غير المنظمة على السوق الثالثة والتي " تمثل قطاعا من السوق غير المنظمة وتتكون هذه السوق من بيوت السمسرة والمؤسسات المالية والتجار الغير أعضاء في الأسواق المنظمة، وهي سوق غير رسمية يتم التعامل فيها على أوراق مالية مقيدة في السوق المنظمة"[4].

كذلك على السوق الرابعة التي تشبه السوق الثالثة في أن الصفقات تتم خارج السوق المنظمة، وتضم المؤسسات الاستثمارية الكبرى والأفراد الأغنياء، والتعامل فيها يكون بطريقة مباشرة بين هذه المؤسسات أو الأفراد دون الحاجة لبيوت أعضاء السمسرة، ومما يسهل هذا الاتصال شبكة قوية من الاتصالات سواء عن

[1] سمير عبد الحميد رضوان، **أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية)**، مكتبة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996، ص.27

[2] محمد أحمد الجيزاوي، **أسواق الأوراق المالية وحلول الإدارة الإلكترونية**، إي- كتاب للنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الأولى، 2019، ص40.

[3] الطيب ازهري الفكي، **أسواق المال**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016،ص.37.

[4] زياد رمضان ومروان شموط، **الأسواق المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2007،ص.94.

طريق الهاتف أو الحاسب الألي، وبالتالي يمكن القول أن سبب وجود هذه السوق هو الحد من العملات التي تدفع للسماسرة [1].

2- سوق النقد:

قدمت العديد من التعريفات للسوق النقد نذكر منها ما يلي:

- يعرف على أنه" أسواق تتم فيها عمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك المحلية أو المحلية والأجنبية لأجل أقل من سنة، ويرتكز هذا السوق على عامل أساسي هو سعر الفائدة الذي يتحدد بناء على العرض والطلب[2].
- ويعرف كذلك بأنه:" يعتبر سوق النقد سوق للاستثمار قصير الأجل لا تتجاوز أجال استحقاق الأوراق المالية فيه سنة واحدة، كما أنه يعد مصدرا للتمويل قصير الأجل (تمويل رأس المال العامل)، إذ يوفر الفرصة للمقترضين بالحصول على القروض وأدوات التمويل قصيرة الأجل، وكذلك يوفر الفرصة للمستثمرين بالحصول على درجة عالية من الأمان باستثمار أموالهم في أصول مالية ذات سيولة مرتفعة [3].
- وهو أيضا:" السوق الذي يتعامل في القروض قصيرة الأجل، والسلع التي يتم التعامل فيها في هذه السوق هي الائتمان، أما المشتريين فهم وسطاء الأوراق التجارية وبيوت القبول والخصم، وأما البائعين فهم البنوك"[4].

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لسوق النقد حيث يمكن تعريفه كما يلي: سوق النقد هو سوق التي تتم فيه عملية الإقراض والاقتراض في الأصول المالية قصيرة الأجل التي لا تتجاوز مدتها السنة.

وأهم ما يميز هذه السوق ما يلي[5]:

- أنها تتعامل بالأوراق المالية قصيرة الأجل والتي هي عبارة عن أدوات دين موثوقة بطريقة تحفظ حقوق مالكها، أي أنها تقوم باستعادة أصل المبلغ الذي أقرضه مضافا إليه قيمة العائد المتفق عليه،

---

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المنشآت المالية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن،2016،ص.90-91.

[2] رسيمة أحمد أبو موسى، **الأسواق المالية والنقدية**، المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص.24.

[3] عبد الكريم قندوز، الخيارات، **المستقبليات والمشتقات المالية الأخرى**، أي –كتاب للنشر والتوزيع ،لندن، 2017، ص.27-28.

[4] محمد جعفر هني و حكيم براضية، **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ،2019 ،ص. 44.

[5] خالد أحمد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مدخل الأسواق المالية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص.100.

- إن ميزة أدوات الدين الموثقة تكون قابلة للتداول في السوق المالي،
- قدرتها العالية على التحول إلى سيولة نقدية بسرعة عند الحاجة إليها،
- تدني المخاطر المصاحبة لعوائدها.

ومن أهم الاوراق المالية المتداولة في سوق النقد شهادات الإبداع القابلة لتداول، الكمبيالات، الأوراق التجارية و أذونات الخزينة.

وسنقوم بتلخيص تقسيمات الأسواق المالية التي تطرقنا إليها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–2): تقسيمات الأسواق المالية

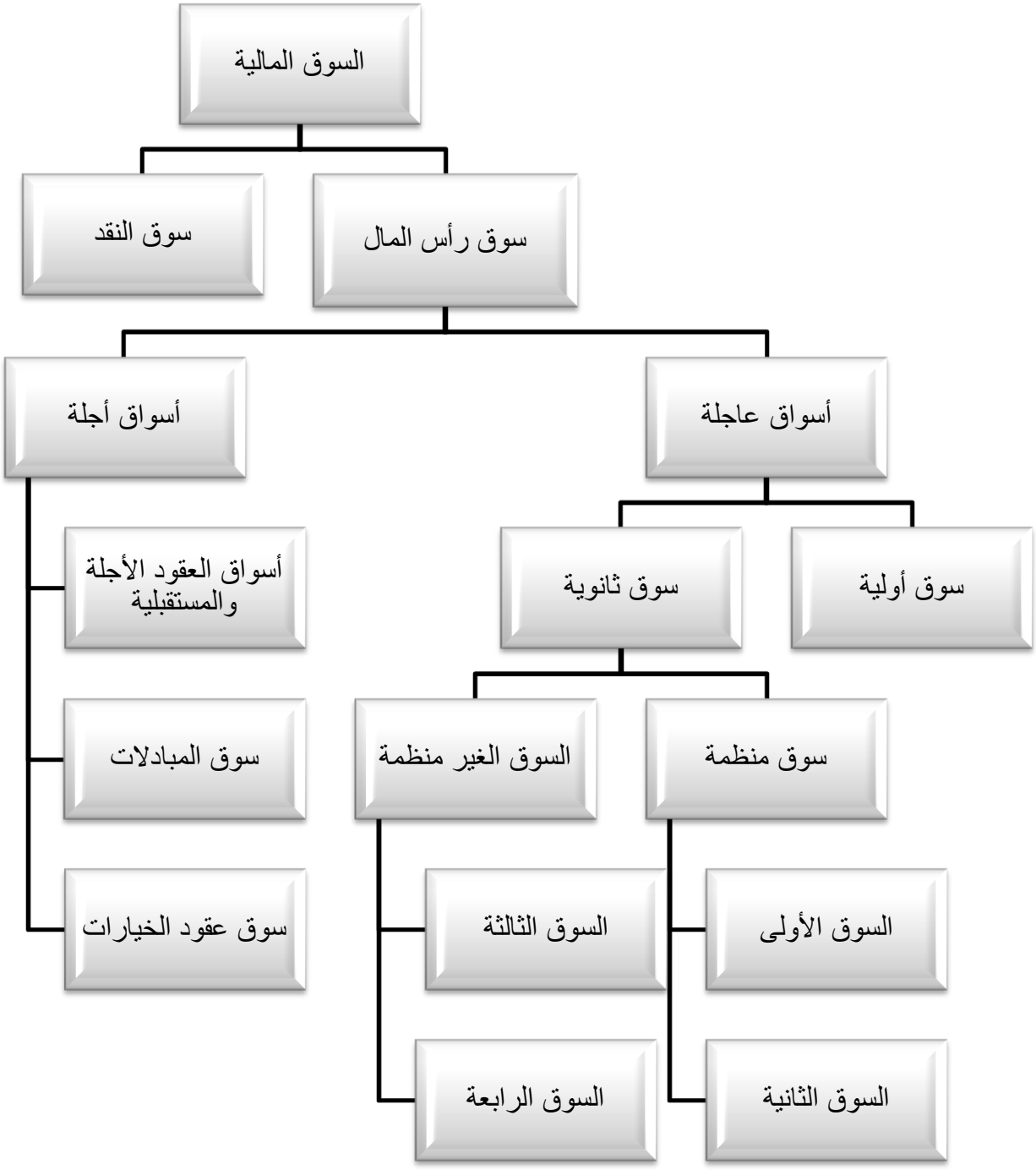

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على عدد من المراجع أهمها: عصام حسين، **أسواق الأوراق المالية (البورصة)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص.20. و عبد الكريم قندوز، الخيارات، **المستقبليات والمشتقات المالية الأخرى**، أي –كتاب للنشر والتوزيع ،لندن، 2017، ص.27-28.

الفرع الثالث: وظائف الأسواق المالية

تقوم الأسواق المالية بالعديد من الوظائف التي ظهرت نتيجة التطورات التي حصلت في هذه السوق ونذكر من بين هذه الوظائف ما يلي:

1- **الوظيفة التمويلية:** تهتم هذه الوظيفة أساسا بتعبئة الادخار وتوزيعه على مختلف المشاريع الاقتصادية مع توفير درجة من السيولة لكل من المدخرين والمستثمرين كما تتعلق أيضا بتكوين رأسمال الثابت أو الدخول إلى أصول طبيعية أو المحافظة عليها أو التوسع فيها ولذلك فهي تحقق للمشروع قيمته، وتحقيق الاستمرارية وديمومة الإمداد بالأموال وتحقيق الاستقرار. كما تحقق الوظيفة التمويلية للمدخرين حرية وحركة توظيف المال المدخر والحصول على عائد[1].

2- **تشجيع الادخار:** تشجيع الأفراد والمؤسسات على الادخار، وذلك عن طريق سهولة تحويل مدخراتهم إلى استثمارات في الأسهم والسندات وغيرها من أدوات التعامل في الاسواق المالية للحصول على مردود ملائم على مستوى مخاطر ملائمة[2].

3- **توفير آلية التسعير:** تدفق المعلومات عن أوضاع الشركات بصفة مستمرة إلى المتعاملين في البورصة وفي الأسواق التي تتمتع بالكفاءة فإن أسعار الأوراق المالية تستجيب لهذه المعلومات المتدفقة إلى السوق ونتيجة توافر أعداد كبيرة من المشترين والبائعين والمحللين الماليين والمستثمرين المحترفين، فإن تسعير الأوراق المالية سوف يمثل انعكاس لهذه المعلومات وتحليلها من جانب جموع المستثمرين. وبالتالي تمثل أسعار الأوراق المالية ما يعتقد معظم المستثمرين في السوق أنها أقرب إلى الحقيق[3].

4- **توفير وسيلة للشركات لترويج أسهمها وزيادة رأسمالها:** حيث تمكن أسواق الأوراق المالية شركات المساهمة من طرح أسهمها على الجمهور في الاكتتاب العام سواء عند الإصدار الأولي (بدء الشركة) أو عند زيادة رؤوس أموالها خاصة أن شركات المساهمة تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة قد لا يمكن تبريرها من خلال الاتصالات والمعرفة الشخصية[4].

---

[1] سالم صلال راهي الحسناوي، **الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية**، مؤسسة دار الصادق الثقافية لنشر والتوزيع، العراق، دون سنة نشر، ص.56.

[2] زياد رمضان، مروان شموط، **الأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص.9.

[3] طارق عبد العال حامد، **دليل التعامل في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2007، ص.24.

[4] طارق عبد العال حامد، مرجع سبق ذكره، ص.20.

5- **الحد من معدلات التضخم:** تشجع الأسواق المالية على زيادة مدخرات الأفراد والمؤسسات ونشر الوعي الادخاري بين صغار الوحدات الاقتصادية مما يؤدي الى كبح معدلات نمو الاستهلاك، خاصة أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية مرتفع، وبالتالي توفر موارد حقيقة للاستثمار دون حدوث ضغوط تضخمية[1].

6- **إمكانية تقييم الشركات والمشروعات بكفاءة:** حيث تساهم في زيادة وعي المستثمرين بواقع الشركات والمشروعات ومساعدتهم على الحكم عليها[2].

7- **الاستفادة من التطورات المالية والاقتصادية العالمية:** تعمل الأسواق المالية على ربط الأسواق المحلية بشبكة أسواق الأوراق المالية الدولية، ومن ثم دمج أسواق الأوراق المالية للدول النامية مع الأسواق المالية للعالم الخارجي، مما يؤدي إلي جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطيد التكنولوجيا وزيادة الخبرة المالية لأسواق هذه الدول، مما يجعلها أكثر قدرة تنافسية في أسواق المال الدولية[3].

والشكل التالي يوضح أهم وظائف الأسواق المالية:

[1] محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الاولى، 2014، ص.101 .

[2] عديلة مريمت، **البورصة والأوراق المالية**، مطبوعة دروس ، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2015/2014، ص.13.

[3] محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى، 2010، ص.122.

الشكل رقم (1-3): وظائف الأسواق المالية

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على عدد من المراجع أهمها: محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014الطبعة الأولى، ص.101 و عديلة مريمت، **البورصة والأوراق المالية**، مطبوعة دروس ، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2015/2014، ص.13.

المطلب الثالث: المؤسسات المالية الأخرى

بعد أن تم تناول المكونات الأساسية للقطاع المالي والتي تتمثل في القطاع المصرفي والأسواق المالية سوف يتم التطرق إلى المؤسسات المالية الأخرى المتمثلة في : شركات التأمين، صناديق الاستثمار وصناديق الادخار.

الفرع الأول: شركات التأمين

تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية، ولتعرف على أهميتها يجب التطرق إلى: تعريفها، مميزتها ووظائفها.

1- تعريف شركات التأمين:

هناك العديد من التعريفات التي تناولت شركات التأمين نذكر منها:

- حيث تعرف على أنها:" مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية"[1].
- وهو أيضا:" مؤسسات مالية تقوم بحماية الأفراد والشركات (حملة وثائق التأمين) من الأحداث الغير مرغوب فيها"[2].
- وتعرف أيضا بأنها :"عقد يلتزم به المؤمن (شركة التأمين) وبمقتضاه يؤدي إلى المؤمن له طالب التأمين أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغا من المال أو عوض مالي آخر في حالة وقوع حادث، أو تحقق الخطر الواقع في العقد، وذلك نظير قسط أو أية مدفوعات مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"[3].

وعليه يمكن تعريف شركات التأمين بأنها: مؤسسات مالية تقوم بتحصيل الأموال من المشتركين (المؤمن لهم) من أجل حماية أنفسهم من مخاطر معينة، وكذلك تعمل هذه الشركات كوسيط تقوم باستثمار الأموال التي يقدمها لها المشتركين نيابة عنهم مقابل عائد أي أنها تقوم بتحويل المدخرات إلى استثمارات.

---

[1] عبد الغفار حنفي، رسيمة قرياص، **أسواق المال – بنوك تجارية، أسواق رأس المال، شركات التأمين، شركات الاستثمار**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2000، ص. 327.

[2] عبد الغفار حنفي وعبد الفتاح اسماعيل، **الأسواق المالية**، دار التعليم الجامعي، مصر،2009 ،ص.19.

[3] كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة المخاطر**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، 2014، ص.61.

2- مميزات شركات التأمين:

لشركة التأمين العديد من المميزات التي تميزها عن غيرها من الشركات والمؤسسات المالية ومن بين هذه المميزات نذكر[1] :

- تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها، كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب؛
- التزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونية، وذلك بالتركيز على الاستثمار في الميادين الأقل مخاطرة؛
- انعكاس دورة الإنتاج فيها، حيث لا يتسنى للشركة معرفة مداخيلها إلا في المستقبل؛
- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين، خصوصا في مجال استثمار رؤوس الأموال، وذلك بتحديد نسب استثمارية وهذه النسب من الضروري الالتزام بها، في مجالات مصرح بها ضمن النصوص واللوائح القانونية، بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق التأمينية.

3- وظائف شركات التأمين:

لشركات التأمين العديد من الوظائف تتمثل في:

- **التسعير:** تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب أخذه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده وبالتالي فإن وظيفة التسعير تعني وضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة بما يتناسب مع درجة احتمال تحقق الخطر وكذلك مع مبلغ التأمين والظروف المحيطة بالخطر المؤمن ضده[2].
- **الإنتاج:** يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والمندوبين الذين يقومون ببيع التأمين اسم المنتجين. وفي شركات التأمين على الحياة يطلق

[1] العديد من المراجع أهمها:

– كوسام أمينة، **محاضرات في مقياس قانون التأمين (شركات التأمين)**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف،2019-2020، ص.6.

– محمد الأمين معوش، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية – دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات A2 –**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص.4.

[2] مصطفى بناي، **واقع و آفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص.92.

على الدائرة المختصة بالإنتاج اسم دائرة المبيعات، وفي شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الممتلكات والمسؤولية توجد دوائر للتسويق، ويقوم موظفو هذه الدوائر بشرح البرامج التأمينية لجمهور المؤمن لهم[1].

- **الاكتتاب:** هي عملية اختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها و غاياتها، حيث يهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة من وثائق التأمين المختلفة و بذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق والمتوقع أن ينتج عنها أرباح و ترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر أو لا تكون مجدية. وتقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غاياتها[2].
- **الاستثمار:** تعتبر وظيفة مهمة جدا من وظائف شركات التأمين، وكون أقساط التأمين تدفع سلفا فإنه يتجمع لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها[3].
- **وظيفة تسوية المتطلبات:** وهي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة وتحديد مدى التعويض المستحق، من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو مسوي الخسائر [4].
- **إعادة التأمين:** ويقصد بها نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى قادرة على التحمل هذا الخطر، وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين. وعقد إعادة التأمين هو عقد يشبه عقد التأمين إلا أن الأطراف تكون مختلفة، فأطرافه (شركة التأمين) و(شركة إعادة التأمين)[5].

---

[1] بالي مصعب, **التأمين كأداة لإدارة المخاطر (دراسة حالة الشركة الجزائرية التأمين Caat)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص41.

[2] مصطفى بناي، **واقع و آفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص. 92.

[3] كريمة شيخ، **إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسويق دولي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2009-2010، ص.36.

[4] بالي مصعب, مرجع سبق ذكره، ص.41.

[5] كريمة شيخ، مرجع سبق ذكره، ص.36.

الفرع الثاني: صناديق الاستثمار والادخار

1- صناديق الاستثمار: سنتطرق من خلال ما يلي الى تعريف صناديق الاستثمار ومعرفة أهم مميزتها وأهميتها.

أ- **تعريف صناديق الاستثمار** :هناك العديد من التعريفات لصناديق الاستثمار نذكر منها:

- صناديق الاستثمار هي:" مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي للأوراق المالية، عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين وبصفة خاصة من صغارهم، واستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية بواسطة إدارة محترفة، بهدف تحقيق المنفعة لمؤسسها، وللمستثمرين وللاقتصاد القومي ككل"[1].
- وأيضا تعرف على انها" مؤسسات مالية تحصل على الأموال من عدد كبير من المستثمرين عن طريق بيع حصص من الأسهم لهم. حيث يتم تجميع هذه الأموال واستثمارها من قبل إدارة محترفة، حيث يمكن لكبار المستثمرين وصغارهم المشاركة في صناديق الاستثمار"[2].
- وهي كذلك عبارة عن: "وعاء مالي لتجميع مدخرات الأفراد، واستثمارها في الأوراق المالية، من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محفظة الأوراق المالية"[3].

وعليه تعرف صناديق الاستثمار على أنها : أوعية استثمارية تقوم بجمع الأموال من مجموعة من المستثمرين ثم القيام باستثمارها في شراء أو بيع الأوراق المالية وهذا يتم بواسطة جهات مختصة وذات خبرة في إدارة محفظة الأوراق المالية.

ب- **مميزات صناديق الاستثمار:**

حيث تتميز هذه الصناديق بالمزايا التالية[4]:

- تنويع الاستثمارات،
- تخفيف المخاطر الناجمة عن الاستثمار،

[1] محمد عبد الله شاهين، **صناديق الاستثمار العمود الفقري للأسواق المالية**، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص.117.

[2] عبد الغفار حنفي و رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 1995، ص.365.

[3] محمد عبد الله شاهين محمد، **محافظ الأوراق المالية (إدارة – تحليل – تقييم)**، دار حميثرا للنشر والتوزيع،مصر،2017،ص.101.

[4] حسن حمدى، **دليلك إلى البورصة والاستثمار**، دار الكتاب العربي، القاهرة،الطبعة1، 2006، ص.79.

- تنويع الأهداف الاستثمارية بما يناسب كل مستثمر،
- سهولة استرداد الأموال المستثمرة.

ت- أهداف صناديق الاستثمار :

تكمن أهداف صناديق الاستثمار في عدة عناصر نذكر منها ما يلي[1]:

- تدوير محفظة الأوراق المالية للبنوك بهدف تحقيق فائدة للبنك الذي يؤسسها، كذلك زيادة فعالية محافظ الأوراق المالية التي يمتلكها البنك حيث أن تحريك المحفظة سيؤدي الى بيع أسهم وشراء غيرها؛
- تنشيط بورصة الأوراق المالية، وهذا في حد ذاته هدف رئيسي ووسيلة في نفس الوقت؛
- تحقيق مرونة الانتقال بين الأدوات الاستثمارية المختلفة من صندوق لآخر وفقا لما يتوافق مع أوضاع المستثمر؛
- إنشاء صناديق الاستثمار يؤدي إلى وجود منفذ لصغار المدخرين للتعامل مع سوق المال؛
- التحول نحو نمط العالمية من خلال تدوير البورصة مستقبلا، فتنشيط البورصة وتقويمها ما هو إلا خطوة مبدئية نحو هدف أكبر وهو تدوير البورصة بعد إتقان التجربة ونجاحها.

ث- أنواع صناديق الاستثمار:

توجد أنواع عديدة من صناديق الاستثمار نذكر منها ما يلي[2]:

- **صناديق الدخل:** وتهدف هذه الصناديق إلى المحافظة على أصول الصندوق وتحقيق عائد دوري معقول على الاستثمار، وتشتمل محفظة الأوراق المالية في مثل هذه الصناديق على أسهم وسندات وتناسب هذه الصناديق المستثمرين الذين يعتمدون على عائد استثماراتهم لتغطية نفقات معيشتهم.
- **صناديق النمو:** ويكون الهدف الرئيسي لهذه الصناديق تحقيق نمو ملموس في الأصول المستثمر فيها خلال أجل طويل نسبيا، وتهدف هذه الصناديق إلى تحقيق نمو قيمة الأصول المستثمر فيها، وأهدافها لا تتحقق إلا

[1] صلاح الدين شريط، **أصول صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2019، ص. 152 – 155.

[2] العديد من المراجع أهمها:

- محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية(إدارة – تحليل- تقييم)، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر ،2017، ص.58.
- حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية، مصر، الطبعة1، 2005ص.27-28.
- عديلة مريمت، **استعمال مؤشرات البورصة في تسيير صناديق الاستثمار والمحافظ المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009- 2010، ص.95-96.

بالاستثمار في أسهم عادية لشركات قوية وراسخة. وتنطوي على درجة من خطر تتراوح بين الاعتدال والارتفاع وتكون مرهونة بظروف السوق وإدارة الأصول المختارة ودرجة مهارة الإدارة فيها، ومثل هذه الصناديق تناسب فئة المستثمرين الذين يكون لديهم هدف يرجون تحقيقه خلال فترة زمنية معقولة حيث تسمح لهم بالاستثمار بشكل متدرج وتراكمي وفق ما تكون عليه مدخراتهم.

- **صناديق الدخل والنمو:** تهدف هذه الصناديق إلى المحافظة على أصولها، وتحقيق دخل دوري فضلا عن النمو الرأسمالي الطويل والمتوسط الأجل، مع أقل قدر من المخاطر السوقية المتوقعة، لهذا عادة ما تتكون هذه الصناديق من تشكيلة من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والأسهم العادية.
- **صناديق السندات:** تهدف هذه الصناديق إلى تحصيل دخل معقول نسبيا دون تحمل مخاطر كبيرة ودون السعي لتحقيق نمو في قيمة الأصول المستثمر فيها، وتتألف هذه الصناديق من سندات تصدرها المؤسسات والشركات، وكذلك الحكومات والمؤسسات الحكومية.
- **الصناديق المتوازنة:** تهدف هذه الصناديق إلى تحقيق عائد مناسب مهما كانت عليه ظروف السوق. وتتألف هذه الصناديق أساسا من سندات وأسهم ممتازة وأسهم عادية، وهي عبارة عن صناديق متحفظة لا تنتهج سياسات هجومية، ومن أهم الفئات التي تهتم بهذا النوع من الصناديق أولئك الذين على وشك التقاعد مثلا.

كما أن هناك أنواع أخرى هي: صناديق النمو الهجومية، الصناديق المتخصصة، صناديق المؤشرات، صناديق الرفع المالي وصندوق الصناديق.

2- صناديق الادخار:

تعد صناديق الادخار من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد والأكثر عرضة للتهديد في وقتنا الراهن وسنتطرق من خلال ما يلي إلى التعرف على صناديق الادخار.

أ- تعريف صناديق الادخار:

حيث تعرف بأنها :عرفت صناديق الادخار على انها "مؤسسات مالية تقوم بتنظيم عملية الادخارات، وإعطاء الوحدات الاقتصادية الراغبة في الاقتراض القوة الشرائية اللازمة للحصول على السلع والخدمات[1]. فهي

[1] نوري موسى شقيري وأخرون، **المؤسسات المالية المحلية والدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص.269.

تخدم بشكل رئيسي الأفراد و العائلات حيث تقوم بقبول الأموال المدخرة والإيداعات الصكية من الأسر و الأعمال وتكرس الغالبية من أصولها للضمانات التي تتعلق بالرهون المنزلية والعقارية[1].

كما تمتاز صناديق الادخار باعتمادها على ارتباط المواطن فكريا ووجدانيا مع فكرة الادخار، بحيث يتحول السلوك المعيشي للفرد من الإسراف الى الحد منه والبعد من أوجه الانفاق الضارة"[2].

[1] مؤيد وهيب جاسم، **مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 2000،ص.117.

[2] نوري موسى شقيري واخرون، مرجع سبق ذكره، ص.269.

المبحث الثالث: خدمات القطاع المالي

يتشكل القطاع المالي من مؤسسات مالية مختلفة تقوم بتقديم وظائف ومهام وكذلك خدمات كثيرة ومتنوعة. ونظرا لتعدد مؤسسات هذا القطاع فمن الصعب حصر جميع الخدمات التي يقدمها، لأنها تخضع لتطورات وتحديثات مستمرة وهذا راجع إلى التغيرات الحاصلة في بيئة العمل ومواكبة استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من أجل تطوير هذه الخدمات وتحسينها. وعليه يمكن تقسيم خدمات القطاع المالي حسب مؤسساته على النحو التالي:

المطلب الأول: الخدمات التقليدية والحديثة التي تقدمها البنوك.

هناك العديد من الخدمات المالية التقليدية وكذلك الحديثة والتي تقدمها البنوك.

الفرع الاول : الخدمات البنكية التقليدية

ومن بين هذه الخدمات نذكر:

1- **قبول الودائع:** تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود[1].

و توجد أشكال من الودائع البنكية بوجه عام تتمثل في:

-**الودائع لأجل:** وهي مبلغ من المال يودعه العميل في البنك لمدة معينة متفق عليها قد تكون شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة لقاء فائدة بسعر معين، ولا يحق لصاحب الوديعة سحبها كاملة أو جزءا منها إلا عند استحقاقها[2].

[1] إيمان العاني، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص.5.

[2] خالد أمين عبد الله واسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية**-، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص.151.

-**الودائع تحت الطلب (الجارية)**: وهي الأموال التي يودعها أصحابها في المصرف بغرض الحفظ وتحت الطلب، بمعني أن للمودع الحق في أن يسحب من حسابه أو كل أمواله متى أراد ذلك[1].

2- **ودائع التوفير**: وهي المبالغ التي يدخرها صغار العملاء بنظام التوفير، تقوم البنوك بجذب هؤلاء إليها لتشجيعهم على الادخار، وذلك عن طريق فتح حساب يسمى حساب التوفير، تقيد فيه المبالغ التي يودعها ويسحبها العملاء من رصيدهم، يناسب هذا النوع من الحسابات الأفراد الذين يسعون وراء تحقيق العائد المرتفع نسبيا بدون التضحية بالسيولة، حيث يمكن السحب والإيداع في أي وقت[2].

3- **الوديعة المجمدة**: هي تلك الوديعة التي تتقاضها البنوك التجارية مثل التأمينات النقدية لقاء إصدار خطابات الضمان ولقاء فتح الاعتمادات المستندية لغايات الاستيراد من الخارج، هذه الوديعة لا يجوز للعميل سحب أموالها أو تحريكها قبل تاريخ استحقاقها[3].

4- **خطابات الضمان**: تعتبر خطابات الضمان من أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك لعملائها لتسهيل أعمالهم[4]، وهي عبارة عن تعهد كتابي يصدر من البنك بناء على طلب عميله (رجل الأعمال)، بدفع مبلغ نقدي محدد لطرف ثالث هو المستفيد خلال فترة محددة (يجوز تمديدها)[5].

5- **الاعتمادات المستندية**: تقدم هذه الخدمة لتجار الاستيراد والتصدير. والاعتماد المستندي هو عبارة عن تعهد بالسداد والدفع من قبل البنك المصدر للاعتماد نيابة عن عميله طالب الاعتماد (المستورد) لصالح حساب المستفيد من الاعتماد (المصدر) لدي مصرف في دولة أخرى. وذلك عند تقديم مجموعة من الوثائق ذات العلاقة بشحن ونقل ملكية البضاعة المستوردة من المصدر إلى المستورد. ويعتبر الاعتماد المستندي وسيلة دفع دولية ذات

---

[1] عمر محمد بشينه ومحمد عقيل رائد، **التكييف الفقهي لودائع المصارف الإسلامية**، مجلة آفاق علمية، العدد الأول، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 2018، ص.121.

[2] فوزية بو يوسف، **العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية – دراسة مقارنة بين البنك الخاص CNEP والبنك العام Société généra –**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسة مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2009،ص.13.

[3] محمد عبد العظيم طه، **الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء قرارات بازل 3**، دار التعليم الجامعي ،الإسكندرية ، 2020، ص.21.

[4] أحمد صبحي العيادي، **أدوات الاستثمار الإسلامية (البيوع – القروض – الخدمات المصرفية)**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2010، ص. 184.

[5] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2013، ص.205.

مصداقية عالية كونها تشكل ضمانا وتأكيدا لحقوق الأطراف المشتركة في العمليات البنكية، وتخص البنوك على عمولة مقابل تقديم هذه الخدمة[1].

6- **تحصيل الشيكات:** تعتبر خدمة تحصيل الشيكات من أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك لعملائها، وفي هذا الصدد فإنه إذا كان الشيك مسحوبا لأمر العميل على البنك الذي يتعامل معه، فإنه يقدم هذا الشيك للبنك ليقوم بتحصيله نيابة عنه ويودعه بحسابه عنده، أما إذا كان الشيك مسحوبا على بنك آخر فإن البنك الذي يقدم له الشيك لا يضيف قيمته لحساب العميل إلا بعد تحصيل قيمته من البنك الأخر وهذا يتم إما بطريقة مباشرة عن طرق تقديمه مباشرة إلى هذا البنك لتحصيله أو إرساله إلى غرفة المقاصة المتواجدة بالبنك المركزي[2].

7- **منح القروض:** يقوم البنك بمنح القروض للأفراد والمنظمات على أن يكون هناك ما يضمن تسديد هذا القرض في حالة عدم تمكن المقترض من تسديد المبلغ. وتصنف القروض إلى عدة تصنيفات هي[3]:

- **حسب أجالها:** قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الاجل.
- **حسب طبيعة المقترضين:** قروض عامة للدولة ومؤسستها، وقروض خاصة للأفراد والمؤسسات الحكومية.
- **حسب الضمانات المقدمة:** قروض شخصية وقروض عينية.
- **حسب النشاط الاقتصادي المراد تمويله:** قروض استغلال، قروض استثمار وقروض لتمويل التجارة الخارجية.

8- **تأجير الخزائن:** تقدم البنوك تأجير الخزائن إلى عملائها الذين يحتجون إلى حفظ بعض متعلقاتهم الشخصية الهامة مثل شهادات الاستثمار، ملكية الأراضي والعقارات...وغيرها، وذلك مقابل إيجار سنوي[4].

---

[1] سعيد علي محمد العبيدي، **الاقتصاد الإسلامي**، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011،ص.299.

[2] أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك (تقليدية الماضي والكترونية المستقبل)**، المكتبة المعاصرة للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص.78.

[3] نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011، ص. 18-19.

[4] أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره،ص.67.

الفرع الثاني: الخدمات البنكية الحديثة

في ظل التقدم التكنولوجي الحديث هناك العديد من الخدمات المالية ومن أهمها ما يلي:

1- **البطاقات الإلكترونية:** سمي أيضا البطاقات البلاستيكية، وهي عبارة عن بطاقة يستعملها حاملها في شراء معظم احتياجاته أو دفع مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف [1] وتوجد أنواع رئيسية من البطاقات البنكية هي:

- **السحب الآلي:** بطاقات السحب الآلي تمكن حاملها من سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه بين البنك والعميل من خلال أجهزة خاصة[2].
- **بطاقة الوفاء:** هي بطاقة تسمح لصاحبها سداد مقابل ما اشتراه من سلع، وذلك بواسطة تحويل المقابل من حسابه إلى حساب المتعاقد الآخر، ويتم ذلك بعد تقديم البطاقة إلى تاجر المتجر لتدوين بيانات حاملها، الذي يوقع على فاتورة الشراء التي يتم استنساخها لعدة نسخ، وترسل واحدة منها للبنك الخاص بالزبون الذي يرجع على حاملها[3].
- **بطاقة الائتمان:** هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو منشآت التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة وبموجب هذه البطاقات يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من محلات متفق عليها مع البنك على منح هؤلاء المتعاملين الحاملين لهذه البطاقة ائتمانا مجانيا يقومون بسداده في 25 يوم من استلام الفاتورة بمختلف المشتريات التي قاموا بها خلال الشهر المنصرف [4].
- **بطاقات الدفع:** تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناءً على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له[5].

---

[1] نصيرة شبوب، **الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر (دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الألي)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص مجتمع معلومات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص. 73-73.

[2] خالد أحمد علي محمود، **العولمة واقتصاد المعرفة** ، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2019، ص.291.

[3] دليلة معزوز، **أهمية الوفاء الإلكتروني في الأداء والتأمين**، مجلة معارف، قسم العلوم القانونية، البويرة ،العدد20، 2016، ص.139.

[4] مصطفى يوسف، **النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة**، دار رسلان للنشر والتوزيع، 2011، سوريا، ص.43.

[5] المرجع نفسه، ص.152.

-**طاقات الصرف الشهري:** تختلف هذه البطاقات عن بطاقات الائتمان كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر).تصدر هذه البطاقات البنكية من طرف مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية الكبرى نذكر منها: فيزا دولية، ماستر كارد الدولية .... وغيرها[1].

2- الصراف الآلي: وهي تلك الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف ويقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات المختلفة ،وللاستفادة من خدمات الصراف الآلي يتطلب الحصول على بطاقة فيزا الكترون أو الماستر كاد. ومن أهم الخدمات التي يقدمها الصراف الألي: السحب النقدي، إيداع النقد ...[2].

3- بطاقة ضمان الشكات: وهي بطاقة بموجبها يتعهد البنك لعميله حامل البطاقة بضمان سداد الشيكات المسحوبة من قبله (حامل البطاقة) على هذا البنك وفقا لشروط البطاقة، فالعميل عندما يحرر شيكا وفاء بثمن مشتريات من السلع والخدمات لأحد التجار فإنه يقوم بتدوين رقم بطاقته ونوعها على ظهر الشيك، فهذا النوع من البطاقات لا يمكن استعماله بمعزل عن الشيك حيث وجدت لتعمل إلى جانبه[3].

4- خدمات الهاتف: هي خدمة يتم تأديتها لمدة 24 ساعة يوميا وخلال الإجازات والعطلات الرسمية أيضا، وتتيح هذه الخدمة للعملاء الاستفسار عن حساباتهم، كما تمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل دفع فواتير التليفون والغاز والكهرباء، فضلا عن تقديم جميع العمليات المصرفية[4].

5- البطاقات الذكية: تعتبر البطاقة الذكية من أحدث البطاقات البلاستيكية المنتجة على صعيد العالم، تستخدم فيها تكنولوجيا متطورة حيث تضاف شريحة إلكترونية بالشريط المغناطيسي الموجود عادة في بطاقات الائتمان تضم هذه الشريحة معالج رقائق صغير يعطي قدرة على تخزين المعلومات داخل حافظة خاصة ، مثل المعلومات الشخصية لحامل البطاقة .... وفي الشريحة أيضا تطبيقات مثل الرقم السري، مطابقة البصمة، التوقيع

[1] مصطفى يوسف، مرجع سبق ذكره، ص.153.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبداللات، **الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التسوق)**، ،دار وائل ، الأردن، الطبعة الأولى، 2008،ص.75.

[3] حمود محمد غازي الحماده، **العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الإلكتروني**، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2017،ص.67.

[4] أحمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص.96.

الإلكتروني...وغيرها[1]. وهي بمثابة أداة سداد مستقبلية توفر أمنا أفضل لكل من المؤسسات التجارية ذات الصلة وكذلك العميل أو الزبون في التعامل التجاري عبر الأنترنت[2].

6- العملات الإلكترونية المشفرة: هي من بين العملات الحديثة التي أصبحت تتداول إلكترونيا، فهي عبارة عن تمثيل رقمي للقيمة يتم تداولها إلكترونيا في مجتمع افتراضي محدد أو غير محدد، ويعتمد مبدأ إصدارها وتداولها على تقنيات علم التشفير، ولا تصدر عن البنوك المركزية أو مؤسسات إنما يصدرها ويراقبها مطوروها، ويمكن استخدامها لشراء البضائع الإلكترونية والحقيقية أو المادية كما يمكن بيعها وشرائها مقابل العملات القانونية ومن أشهر هذه العملات: البيتكون، لايتكوين،الربيل،الإيثيريوم[3].

المطلب الثاني : خدمات الأسواق المالية:

توفر الأسواق المالية العديد من الخدمات للمتعاملين والمؤسسات الاقتصادية على حد السواء وتتركز هذه الخدمات في ثلاث عناصر رئيسية وهي توفير التمويل اللازم للمشروعات وتوفير الاستثمار وتوظيف رأس المال، كما توفر عدة أدوات للتحوط وتغطية المخاطر كما يلي:

1- **توفير التمويل:** وذلك من خلال قيام الأسواق المالية بنقل مدخرات الأفراد والمؤسسات أو الموارد المالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز سوآء كانوا أفراد أو مؤسسات، وهذا من خلال طرح الأدوات المالية المختلفة في السوق الأولية للاكتتاب، ويعرف هذا النمط من التمويل بالتمويل المباشر الذي يتميز بانخفاض تكلفته وتنوع أدواته، حيث يوفر للمؤسسة بدائل كثيرة ومتنوعة يمكنها أن تفاضل بينها حسب ما تحتاجه وما تراه مناسبا لهيكلها التمويلي، فإذا أرادت المؤسسة أن تبقى مسيطرة على رأسمالها الاجتماعي ولا ترغب بشركاء جدد يتقاسمون معها الأرباح ما عليها إلا أن تصدر سندات بسعر فائدة محدد ولمدة محدد، أما إذا كانت لا ترغب برفع سقف مديونيتها وتريد شركاء جدد ما عليها إلا أن تصدر أسهم عادية أو ممتازة بمختلف أنواعها.

---

[1] محمد ناصر إسماعيل و آخرون، **البطاقة الذكية واثرها في التقليل من بعض المخاطر المصرفية (دراسة استطلاعية لعينة من زبائن مصرف الرافدين – فرع الخضراء)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 37، العراق، 2013،ص.83.

[2] عبد الرزاق سلام، **أثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2006، ص.45.

[3] مجموعة موظفي دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني في البنك المركزي الأردني، **دراسة حول العملات المشفرة**، الأردن، 2020،ص.19-20، متاح عبر الرابط: https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/8f23f11e-de4c-4538-91f7-82aab2d7bf04.pdf

2- **توفير الاستثمار**: تقوم الأسواق المالية بتوفير استثمارات متنوعة للمتعاملين الذين يرغبون بتوظيف أموالهم فيها للحصول على أرباح أو فوائد، وذلك من خلال تحويل مدخراتهم إلى استثمارات في السندات إذ كانوا يرغبون في الحصول على فوائد سنوية، أو أسهم بمختلف أنواعها إذا كانوا يرغبون في الحصول على أرباح سنوية، أو غيرها من أدوات التعامل في الأسواق المالية، كما يمكنهم الحصول على المزيد من الأرباح من خلال عمليات المضاربة وذلك باقتناء الأوراق المالية عند انخفاض أسعارها وبيعها عند ارتفاع الأسعار للحصول على فارق السعر لكن هذه العملية تعتبر عالية المخاطر ولا يقوم بها إلا من لهم خبرة في التعامل في الأسواق المالية لتقليل المخاطر.

3- **توفير أدوات تغطية المخاطر**: حيث توفر الأسواق المالية الحماية للمستثمرين من أخطار الاستثمارات غير المجدية وذلك من خلال استخدام العديد من الأدوات نذكر منها:

أ- **المشتقات المالية**: هي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين. الأسهم و السندات والسلع والعملات الأجنبية. وتسمح المشتقات للمستثمر بالتحوط من المخاطر وكذلك بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد. ومن أهم المشتقات التي تستعمل في التقليل من الخطر والتحوط منه نجد [1] :

- **عقود الخيارات**: وهي عقود تعطي الحق لحاملها في شراء أو بيع ورقة مالية في تاريخ لاحق محدد وبسعر محدد مسبقا، وهي عقود غير ملزمة التنفيذ لحاملها إذا رغب بذلك مقابل دفع علاوة، أما الطرف الآخر فهو ملزم بتنفيذ ما يرغب به حامل الخيار.
- **عقود المبادلات**: وهي عبارة عن عقود تسمح لصاحبها بمبادلة نوع معين التدفقات النقدية أو أصل معين بأصل أخر أو مقابل تدفق نقدي بموجب شروط تنفيذ معينة يتفق عليها عند التعاقد.
- **عقود الآجلة ومستقبلية**: العقود الآجلة هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين لشراء أو بيع أوراق مالية في المستقبل بسعر محدد مسبقا. أما العقود المستقبلية فتشير إلى تلك العقود الموحدة التي لا يمكن فيها تغيير حجم الصفقة تتم بين طرفين لشراء أو بيع أوراق مالية في المستقبل بسعر محدد مسبقا في تاريخ مستقبلي، ويتم تداولها في بورصة الأوراق المالية وتحدد البورصة سمات معيارية معينة للعقد، ونظرا لأن

[1] العديد من المراجع أهمها:

- سميرة محسن، **المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006،ص.35-36.
- موسى نوري شقيري، **الأسواق المالية**، دار الكتاب الثقافي، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص.363.

طرفي العقد قد لا يعرفان بعضهما البعض بالضرورة، فإن البورصة توفر آلية تعطي كلا من الطرفين ضمانا بأن العقد سوف يحترم.

ب- **التوريق:** هو آلية يتم من خلالها إصدار أوراق مالية بهدف تحويل الدين من المقرض إلى طرف آخر يقوم بشراء هذه الأوراق المالية التي تمثل قيمة الدين، وذلك عن طريق شركات ذات غرض خاص تتولى عملية الاكتتاب في ذلك، فيهدف من ورائها إلى التقليل من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق بالنسبة للمؤسسات التي قدمت القروض بتداولها في السوق الثانوية[1].

المطلب الثالث: خدمات المؤسسات المالية الاخرى

تم التطرق إلى الخدمات التي تقدمها كل من شركات التأمين وصناديق الاستثمار.

الفرع الأول: خدمات شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بالعديد من الخدمات من بينها[2]:

1- **التأمين على الحياة:** وهو التأمين ضد المخاطر الناجمة عن وقوع أحداث معينة كالوفاة أو العجز أو المرض أو التقاعد.

2- **التأمين على الأشياء:** وهو التأمين على الممتلكات مثل السيارات أو المنازل ضد السرقة أو الفيضانات أو الزلازل... إلخ.

3- **التأمين مقابل الأضرار والمسؤولية:** ويقصد بها تأمين الأفراد والمنشآت ضد الخسائر المالية المترتبة على المسؤولية القانونية، نتيجة قيام المؤمن عليه بتصرفات تلحق أضرار بالغير كتأمين المسؤوليات المرتبطة باستخدام السيارات وبموجب هذا التأمين تقوم شركة التأمين بتعويض الأخرين تعويضا ماليا نتيجة الأضرار التي تلحق بهم من المؤمن عليهم.

---

[1] أمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011-2012،ص.78.

[2] العديد من المراجع أهمها:

- إبراهيم فياض عرفات، **إدارة التأمين والمخاطر**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص.11.
- كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة المخاطر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص.62-63.

الفرع الثاني: خدمات صناديق الاستثمار

تقدم صناديق الاستثمار خدمات متنوعة نذكر منها[1]

1- **تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر**: وهي من بين الخدمات المميزة لصناديق الاستثمار فهذه الأخيرة تتيح للمستثمر الفرد إمكانية تنويع استثماراته بتكلفة أقل نسبيا من التنويع والاستثمار المباشر، مما يعطيه فرصة أكبر لتقليل مخاطر الاستثمار نتيجة لتنوع الأوراق المالية التي يمتلكها الصندوق. وتتيح صناديق الاستثمار للمستثمرين إمكانية تنويع وتوزيع الاستثمارات بطريقة منهجية عبر نطاق أوسع من الأصول والمناطق الجغرافية والصناعات للتقليل من مخاطر تركز الأصول والاستفادة من تباين عوائدها.

2- **توفير الاستثمارات الجماعية**: وذلك من خلال تجميع رؤوس أموال من كبار المستثمرين وصغارهم وتوجيه هذه الأموال نحو الاستثمار في محافظ الأوراق المالية بما يحقق عوائد مناسبة لحملة الوثائق وفي نفس الوقت الإسهام في تنشيط سوق رأس المال وتحفيز الاستثمار فيه.

3- **توفير تسيير الأصول المالية من ذوي الخبرة**: حيث يقوم بإدارة صناديق الاستثمار عدد من الخبراء في الأسواق المالية، فهم يقومون بدراسة أداء الشركات في البورصة واختيار أفضلها ووضع استراتيجيات للاستثمار وكذلك الاطلاع الدوري على مجموع الأوراق المالية التي يتكون منها الصندوق وإجراء تعديلات عليها وفقا للتغيرات الاقتصادية الحاصلة.

[1] هيئة السوق المالية، **صناديق الاستثمار**، الأهلي كابيتال، الرياض – المملكة العربية السعودية، 2021، ص.4، تاريخ الاطلاع 2021/5/15، على الساعة 14:00، على الرابط: https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_3.pdf

خلاصة:

يعبر القطاع المالي عن جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقدم خدمات مالية للمستهلكين والشركات، وله أهمية كبيرة في تمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية، ويتكون القطاع المالي من جميع المؤسسات المالية والبنكية الموجودة في الاقتصاد بما في ذلك البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار والادخار، ويقدم كل مكون من هذا القطاع الحيوي مجموعة من الخدمات مثل خدمات الصراف الألي، خدمات منح القروض وخدمة تحصيل الشيكات.

الفصل الثاني: التكنولوجيا المالية

تمهيد:

تعد المرحلة الراهنة، مرحلة حاسمة للعاملين في القطاع المالي، وهذا بسبب التطورات الهائلة والابتكارات الجديدة في مجال التكنولوجية، حيث ظهرت تكنولوجيا جديدة غيرت من طريقة ممارسة الأعمال ونقل الأموال وكذلك مختلف التعاملات اليومية، وأصبحت تقدم خدمات مالية كتلك التي تقدمها البنوك التقليدية ولكن بتقنيات جديدة وبطرق حديثة ومبتكرة. وقد أطلق عليها التكنولوجيا المالية وقامت باستغلالها شريحة العملاء المتعطشة للتكنولوجيا والتي سئمت من بطء الإجراءات في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وعليه تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية.

المبحث الثاني: تقنيات التكنولوجيا المالية.

المبحث الثالث: مساهمات التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

أدت التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا إلى ظهور التكنولوجيا المالية، التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في القيام بتحسين وتطوير العديد من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية بمختلف أنواعها، وهذا نظرا لكونها تتعلق بجميع الأعمال التجارية المرتبطة بصناعة الخدمات المالية.

المطلب الاول: مفهوم وتطور التكنولوجيا المالية

أصبحت التكنولوجيا المالية من بين التقنيات الأكثر تطورا في العالم، بحيث أدى هذا التطور الكبير في منتجاتها وخدمتها إلى زيادة عمليات الاستثمار فيها والقيام بتداول ابتكاراتها في شتى القطاعات وفي الكثير من الدول.

الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية

من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى تعريف التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى معرفة أهم الخصائص المميزة لها.

1- تعريف التكنولوجيا المالية:

هناك العديد من التعاريف لتكنولوجيا المالية "FinTech" ومن بين هذه التعاريف نجد:

- التكنولوجيا المالية :" هي عملية ابتكار رئيسية للأدوات المالية والتقنيات والمؤسسات والأسواق المالية الجديدة، حيث أن هذه العملية تتطور باستمرار وتواكب التطورات والمعلومات والتقنيات المتقدمة والجديدة"[1].
- هو ابتكار مالي تقني يمكن أن ينتج عنه نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات أو خدمات جديدة لها تأثير مادي على الأسواق والمؤسسات المالية وكذلك على تقديم الخدمات المالية"[2].

[1] Thomas STEINVILLE, **LA FINTECH ET LES NOUVEAUX RAPPORTS DE FORCE SUR LE SECTEUR BANCAIRE ET FINANCIER**, 2020,p.16, DATE OF VIEWING15/4/2021 , ON THE CLOCK 15:00H, , online: https://www.federalreserve.gov/econres/feds/files/2017081pap.pdf

[2] John Schindler, "**Fintech and financial innovation** :**Drivers and Depth**" ,finance and economics discussion series, Brasil, 2017, p02.

- تعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها:"أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية"[1].
- ويعرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن على أنها:" عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبدل العملات وحساب نسب الفائدة والأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية"[2].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها: كل اختراع أو ابتكار يعتمد على استخدام التكنولوجيا في تطوير الخدمات المالية والمصرفية التقليدية.

2- خصائص التكنولوجيا المالية:

يمكن حصر أهم خصائص التكنولوجيا المالية في النقاط التالية[3]:

- التكنولوجيا المالية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية،
- التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته، بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها،
- إن الخدمات المالية والمصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا لمالية،
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا المالية على أداء الخدمات المالية والمصرفية بل يمتد إلى المصاريف الإدارية.

[1] سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة أفاق علمية، المجلد 11، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية / قسم علوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص.727.

[2] وهيبة عبد الرحيم وأشواق بن قدور، **توجيهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب الشركات الناجحة** ، مجلة الاجتهاد لدارسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العد 3، المركز الجامعي لتمنراست ، الجزائر، 2018، ص.13-14.

[3] ريم عمام وعبد الرحمان رزق الله، **العملات الافتراضية: النظرة التنظيمية والتحديات في التكنولوجيا المالية الناشئة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 03، الجزائر،2018، ص.93.

الفرع الثاني: تطور التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة حديثة النشأة أو تطورا جديدا، فالخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية لها تاريخ طويل من التبني الأول للتكنولوجيا[1]. حيث يمكن تقسيم التكنولوجيا المالية إلى ثلاثة مراحل هي:

1- المرحلة الأولى (من 1866- 1976):

في هذه المرحلة اجتمع التمويل والتكنولوجيا لإنتاج الفترة الأولى من العولمة المالية التي استمرت حتى بداية الحرب العالمية الأولى. خلال هذه الفترة، عززت التكنولوجيا مثل التلغراف والسكك الحديدية والقنوات والبواخر الروابط المالية عبر الحدود، مما سمح بنقل المعلومات المالية والمعاملات والمدفوعات بسرعة في جميع أنحاء العالم. وقد وفر القطاع المالي في نفس الوقت الموارد اللازمة لتطوير التلغراف والسكك الحديدية والقنوات والبواخر وغيرها من التقنيات. وفي هذه المرحلة تم كذلك وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي في حوالي سنة 1870، واختراع جهاز الصراف الآلي سنة 1976[2].

2- المرحلة الثانية (من 1976-2008):

في هذه المرحلة سيطرت التكنولوجيا المالية بشكل أساسي على صناعة الخدمات المالية التقليدية المنظمة التي تستخدم التكنولوجيا لتوفير المنتجات والخدمات المالية. وقد شهدت هذه المرحلة إدخال أنظمة المدفوعات والمقاصة الإلكترونية، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت[3].

3- المرحلة الثالثة (من 2008 إلى يومنا هذا):

في هذه المرحلة ظهرت شركات ناشئة ومؤسسات جديدة في مجال التكنولوجيا بدأت في تقديم المنتجات والخدمات المالية بشكل مباشر إلى الشركات وعامة الناس[4].

أما بالنسبة للأسباب التي جعلت التكنولوجيا المالية تنتشر بسرعة عبر كافة الدول تتمثل فيما يلي[5]:

[1] Consumers International,**Banking on the future**, coming together for change, USA, July 2017,p.5.

[2] DW Arner and others، "**The Evolution of FinTech**: **A New Post-Crisis Paradigm?**".University of Hong Kong Faculty of Law Research، hong kong, 2015 ،P.4.

[3] Consumers International ,op.cit ,p.5.

[4] D W. Arner, and others, op. cit, p.6.

[5] سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص.728-729.

- حدوث تطور هائل في الأدوات المالية وتوسع مجال التعامل بالتكنولوجيات المصرفية، بالإضافة إلى التطور الهائل في تقنيات الدفع الإلكتروني،
- سهولة الوصول إلى شرائح سكانية أوسع، من خلال العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي،
- ضآلة التكلفة في التعامل في التكنولوجيا المالية وسهولة الوصول إلى خدمات جيدة دون دفع تكاليف كبيرة.

المطلب الثاني: أهمية التكنولوجيا المالية

رغم بدايتها المتأخرة، تكتسب التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن وخاصة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أهمية بالغة يمكن حصر أهمية التكنولوجيا المالية في النقاط التالية[1]:

- تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية؛
- تسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر،
- تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود؛
- يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة، وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها التكنولوجيا المالية فقد شهد العالم زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات فيها وسيتم توضح ذلك من خلال المخطط التالي:

[1] مليكة بن عقيلة ويوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدارسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2018، ص.93.

الشكل رقم (2-1): حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم من 2010 الى 2020

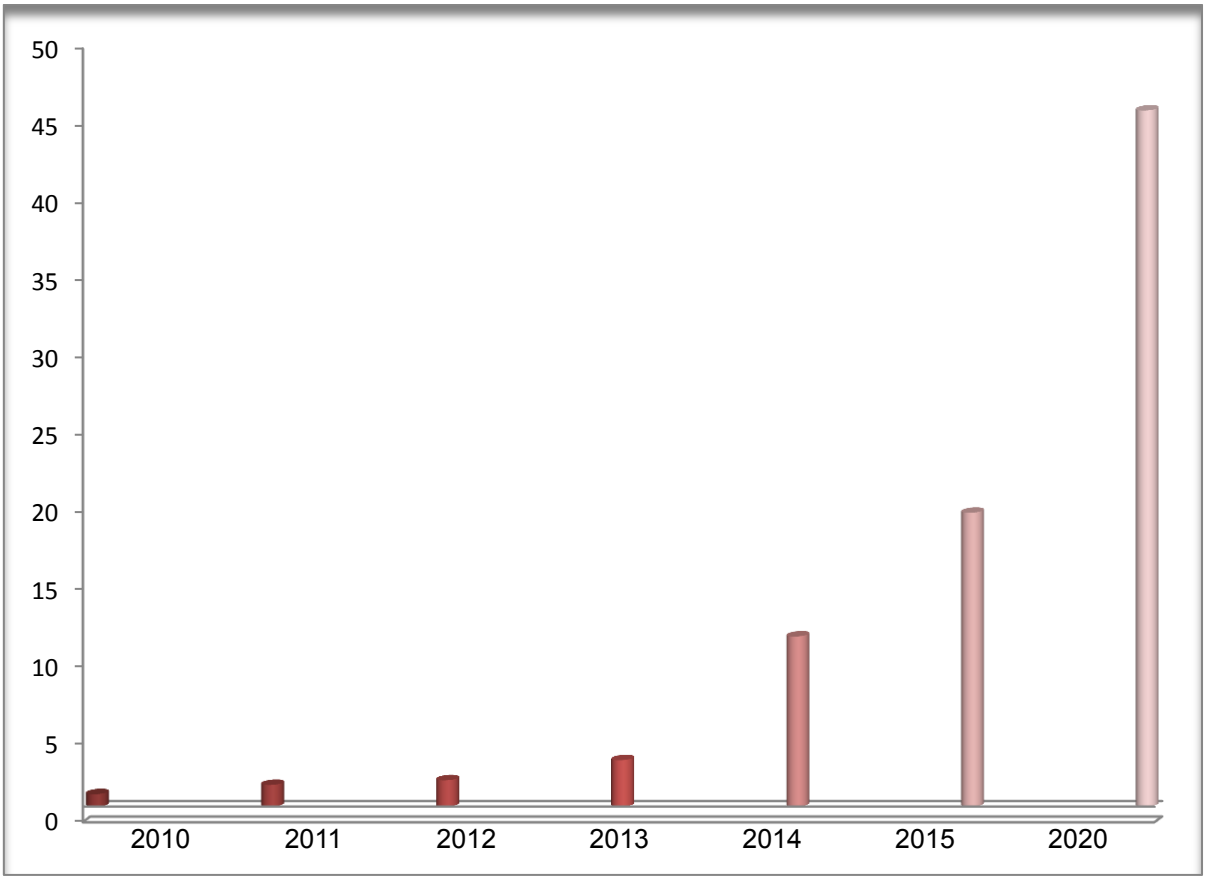

المصدر: حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية من (2010-2020)، تاريخ الاطلاع 2021/04/15، على الساعة 10:00، على الرابط:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/439782

من الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية شهدت ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقلت من 928 مليون دولار عام 2008، إلى 1.8 مليار دولار عام 2010 ثم استمرت بالتطور حتى وصلت إلى 4 مليار دولار علم 2013 ، ثم نمت هذه الاستثمارات إلى 19 مليار دولار عام 2015 وذلك وفقًا لتقرير شركة البحوث "فاليو أد" وصلت هذه الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية إلى 46 مليار دولار بحلول عام 2020، بفضل التقدم التكنولوجي والمنتجات المالية المبتكرة.

المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية:

إن مصطلح فنتيك يشير لكل مؤسسة تقترح على عملائها حلولا تكنولوجيا مبدعة أو ابتكارية، فهي عبارة عن شركات ناشئة تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الاعليين التقليديين لقطاع الخدمات المالية[1].

1- طريقة عمل مؤسسات التكنولوجيا المالية:

يمكن حصر طريقة عمل مؤسسات التكنولوجيا المالية فيما يلي[2]:

- استخدام تكنولوجيات مبتكرة، خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر أو لوحة رقمية مرتبطة بالأنترنيت أو بأي شبكة اتصال أخرى من أجل تقديم خدمات ومنتجات للزبائن تكون بأقل تكلفة؛
- تعمل على تطور سلوك الزبائن وجعلهم يستخدمون الهواتف النقالة في شبكات الأنترنت من أجل قضاء حجتهم؛
- إيجاد شراكة وعلاقة جيدة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
- العمل على خلق ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.

2- الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية:

تتميز شركات التكنولوجيا المالية بمجوعة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي[3]:

- **الوصول لكل المستخدمين:** الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية تستهدف كل طبقات وفئات المجتمع وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود.
- **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** لشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات تتسم بالمرونة الكافية.
- **تصميم خدمات محورها العميل:** تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدمين حيث تقوم بتصميم منتجات سهلة وبسيطة.
- **السرعة:** تتسم شركات التكنولوجيا المالية بالسرعة والدقة في انجاز معاملاتها.

---

[1] عمارية بختي وغنية مجاني، **دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي**، مجلة المدبر، المجلد 7، العدد2، 2020، الجزائر، ص.102.
[2] مرجع نفسه، ص.103.
[3] لزهاري زواويد حجاج نفيسة، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي(الواقع والآفاق)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، العدد3،الجزائر، 2018 ص.92-93 .

3- المجالات التي تعمل فيها شركات التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم القطاعات فيما يلي[1]:

- **مجال المدفوعات**: وهو القطاع الأكثر تقدما، فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الانترنيت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الالكترونية وغيرها.
- **مجال الاقتراض**: يشمل الشركات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي وتدوير المال والإقراض المباشر ومنصات مقارنة القروض.
- **إدارة الثروات**: تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر، الذين يرغبون في الحصول على مساعدة واستشارة مالية فيقمون باستدعاء متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من عدة جوانب، ومن أمثلتها تنسيق الخدمات المصرفية والتخطيط العقاري وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار.
- بالإضافة إلى قطاع تقديم خدمات تحويل الأموال عبر العالم وإدارة التأمين وحلول التأمين والخدمات القائمة على العملات الرقمية المشفرة.

أما بالنسبة لأهم الدول العربية التي تستخدم التكنولوجيا المالية بكثرة وتحتوي على أكبر عدد من الشركات الناشئة فيها يمكن تلخيصها في المخطط التالي:

[1] العديد من المراجع أهمها:

- حيزية بنية و ابتسام عليوش قربوع، "**تكنولوجيا المعلومات**..... **ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط شمال إفريقيا)**،" مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر،2018،ص.40.
- زينب حمدي واقاسم زهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2019، ص.409.

- **الشكل رقم (2-2)**: عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لأكثر الدول العربية استعمالا لها في سنة 2020.

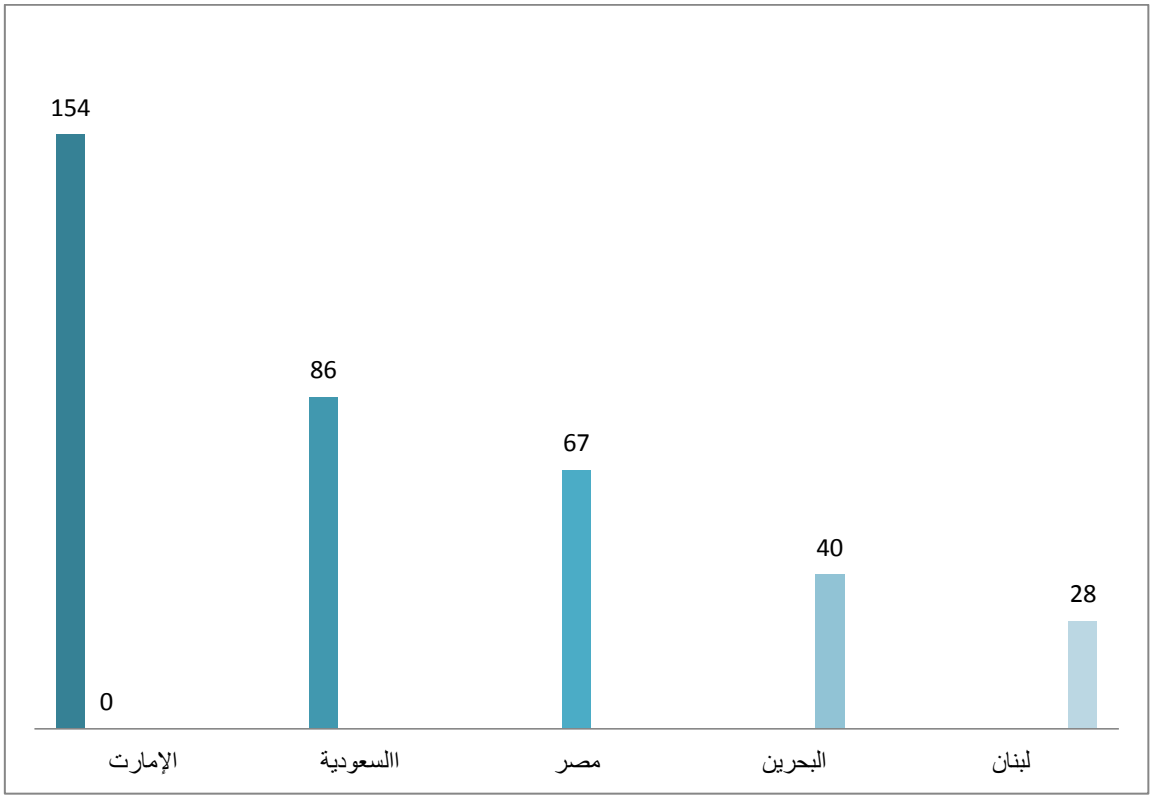

المصدر: عدد شركات التكنولوجيا المالية لأكثر الدول العربية استعمالا في 2020، تاريخ الاطلاع 2021/04/14، على الساعة 11:00، على الرابط: https://www.findevgateway.org/ar/news/ytsbb-wba-kwrwna-fy-zyadt-ttwr-altknwlwjya-almalyt-fy-mntqt-alshrq-alawst-wshmal-afryqya

نلاحظ أن من خلال الجدول أن من أكثر الدول العربية المستخدمة للتكنولوجيا المالية نجد : الإمارات العربية المتحدة حيث تحتل المرتبة الاولى باحتوائها على 154 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، ثم تليها المملكة العربية السعودية ب86 شركة ناشئة ثم مصر ب67 شركة ناشئة ، وتحتل البحرين حاليًا المرتبة الرابعة مع 40 شركة ناشئة ثم تليها لبنان ب28 شركة ناشئة.

المبحث الثاني: تقنيات التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية من أحدث التكنولوجيات في الوقت الراهن وأكثرها تتطورا، وذلك لما تتمتع به من مزايا وما تقدمه من خدمات تساهم بشكل كبير في إرضاء المتعاملين وتسهيل خدماتهم. لذلك وجب التعرض لخدمات التكنولوجيا المالية وابتكاراتها بالإضافة إلى مزاياها وعيوبها.

المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية

تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الخدمات من بينها[1] :

1- خدمات الدفع :

وهي النشاطات المصرفية التي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم أساليب دفع مختلفة أهمها ما يلي:

- توفير خدمات الدفع عبر الهاتف من أجل تبسيط عمليات الدفع للأفراد؛
- توفير خدمة التحويلات المالية إلى الخارج بأقل تكلفة ممكن؛
- تقوم بتسهيل عمليات الدفع عبر الأنترنت.

2- الاستثمار والتمويل:

وذلك من خلال ما يلي:

- تقوم التكنولوجيا باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق البساطة في العروض الممنوحة؛
- توفير منصات التمويل الجماعي أو الاستثمار في رأس المال؛
- تقديم الاستشارة عبر الإنترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم، وتحليل المخاطر.

3- **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد:** وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الأنترنت، دون أي وجود مادي للوكالة وبتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول لتسيير الميزانية، وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

[1] سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره ،ص.729-730.

4- خدمات موجهة للبنوك والشركات :

تقدم التكنولوجيا المالية الفينتك العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك، مثل تقنية البلوك تشين "Blockchain" التي تطور حلول معتمدة فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، وكذا إجراء حلول في أنظمة المعلومات وإدارة المخاطر والضرائب .....الخ.

والشكل التالي يوضح خدمات التكنولوجيا المالية التي سبق التطرق لها:

الشكل رقم (2-3): خدمات التكنولوجيا المالية.

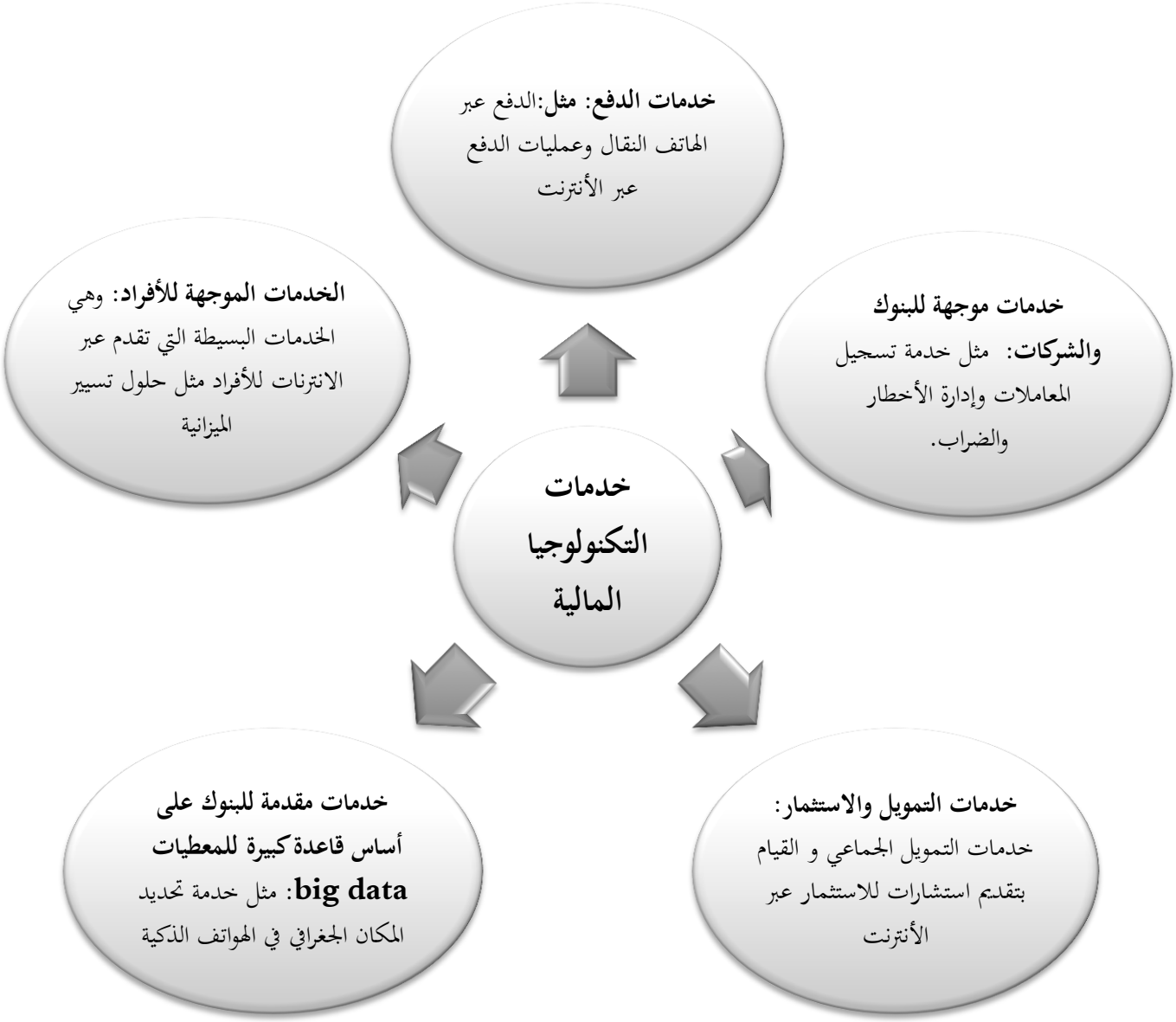

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عدد من المراجع أهمها: سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة أفاق علمية، المجلد 11، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية / قسم علوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر،ص.729.

المطلب الثاني: ابتكارات التكنولوجيا المالية

تتيح التكنولوجيا المالية مجموعة كبيرة من الحلول المالية المبتكرة نذكر منها:

1- العملات المشفرة:

وحدات رقمية تعتمد في إصدارها وتداولها على تقنيات قواعد البيانات الموزعة كتقنية سلسة الكتل (البلوك تشين) بمساعدة علم التشفير، مما يسمح بتداولها بشكل آمن بين الأطراف المختلفة دون الحاجة لمعرفة مسبقة بينهم أو وسيط ليقوم بعملية المقاصة. وقد سميت بالعملات المشفرة نظرا لمحاولة استخدامها كعملة يتم تداولها بين الأفراد بشكل سريع وبتكاليف منخفضة ودون الحاجة للبنوك، رغم ذلك فإن هذا الاستخدام ليس الاستخدام الوحيد لها حيث يمكن كذلك برمجتها للانتقال آليا من فرد إلى آخر عند تحقق شروط معينة دون الحاجة لطرف ضامن، وهو ما يسمى بـ "العقود الذكية"[1].

كما تهدف العملات التشفيرية إلى السماح للمستخدمين بإرسال مبالغ مالية لبعضهم البعض على الإنترنت دون الحاجة إلى سلطة مركزية لمراقبة عمليات الدفع والتحويل، مع المحافظة على مجهولية المستخدمين ولا تشترط العملات التشفيرية فتح أي نوع من الحاسبات، فكل ما تحتاجه هو تفعيل تطبيق خاص بالعملة التي ترغب في استخدامها يتولى مهمة توليد "عنوان" يتم استخدامه لإرسال واستقبال التحويلات، وبطبيعة الحال لن تظهر لديك أية عملات تشفيرية بمجرد أن تقوم بتفعيل هذا التطبيق، وعليه فإنك لن تحتاج إلى أن تقنع من يملكها بأن يعطيك أو يبيعك بعضا من العملات التي بحوزته قبل أن يصبح بمقدورك القيام بعمليات دفع عبر هذه العملات [2].

وهناك العديد من أنواع العملات المشفرة ولكن Bitcoin هي العملة التشفيرية الأكثر شهرة على شبكة الإنترنت، هي ليست العملة التشفيرية الوحيدة حيث يتوفر حالياً ما لا يقل عن 60 عملة تشفيرية مختلفة منها 3 عملات على الأقل يمكن وصفها بالرئيسية بناء على عدد المستخدمين لها، واتساع بنية الشبكة التي تقبل التعامل بها، وعدد الأماكن التي يمكن من خلالها استبدال العملة الافتراضية التشفيرية بالعملات الورقية الأخرى ومن أمثلة هذه العملات[3]:

---

[1] معتز أبو حبيب وأشرف هاشم، **أنواع العملات الرقمية المشفرة**، ندوة العملات الإلكترونية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، السعودية، 2019، ص.5.

[2] حيزية بنية و ابتسام عليوش قربوع، مرجع سبق ذكره،ص.14.

[3] أحمد محمد عصام الدين ،**عملة البتكوين** ،إدارة البحوث و التنمية ،مجلة المصرفي ،العدد 73،السودان ،سبتمبر 2014 ،ص52.

- Nova coin :وهي تختلف عن باقي العملات التشفيرية في أنها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة، وهو ما يمنع الإعتداء من قبل مجموعات التعدين.
- Peer coin : تمتاز البيركوين بزيادة في كفاءة التعدين، وتحسين الأمن والضمانات لتجنب سوء معاملة المعدنين، وقيمتها السوقية تعتبر الرابعة بين العملات الافتراضية.
- Feather coin :وتتميز بقدرتها على ضبط صعوبة التعدين في كثير من الأحيان، كما أنه يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة فيها.

والبتكوين هي عملة افتراضيه إلكترونية مشفرة يمكن مقارنتها بالعملات الرسمية المستخدمة حاليا كالدولار واليورو، ولقد تم الإشارة إلى البتكوين لأول مرة في ورقة بحثية سنه 2008 من شخص مجهول الهوية يدعى(ساتوشي ناكاموتو). حيث وصفت بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد على التعاملات المباشرة بين مستخدم وأخر دون وجود وسيط[1].

ويمكن تعريفه على أنه:" اسم لعملة رقمية إلكترونية مشفّرة غير ملموسة ولا مطبوعة ولا مصكوكة، أي لا وجود فيزيائي لها، فهي مجرد أرقام إلكترونية وهذه العملة لا يمكن الحصول عليها من البنوك أو المصارف كسائر النقود، وإنما تتم عملياتها إلكترونياً فقط عن طريق شبكة الإنترنت، ويمكن تملكها من خلال إنشاء محفظة إلكترونية على جهاز الحاسوب الخاص، ويتم فتح هذه المحفظة من خلال اسم المستخدم ورقمه السري الخاص. تقوم عمليات التبادل بعملة «البتكوين» على مبدأ الند للند وتعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر من غير وجود وسيط بينهما، ودون أية سلطة رقابية أو مركزية"[2].

- **خصائص البتكوين:**

للبتكوين مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي[3]:

– إخفاء هوية المستخدمين حيث لا يتطلب في تنفيذ عمليه الشراء والبيع الإفصاح عن أي بيانات أو أي معلومات شخصية.

---

[1] المرجع نفسه، ص.50.

[2] باسم أحمد عامر، **العملات الرقمية " البتكوين نموذجا" ومدى توافقه مع ضوابط النقود في الاسلام**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدارسات الإسلامية، المجلد 16، العدد 01، الإمارات، 2019، ص.271.

[3] عبد الرحيم وهيبة، **عملة البتكوين وتكنولوجيا سلسلة الكتل في ظل التكنولوجيا المالية** ،حوليات جامعة الجزائر 1 ،العدد32، الجزء الثالث، الجزائر، سبتمبر 2018،ص.76.

- السرعة الفائقة في نقل الأموال حيث تتم العمليات الهائلة في مختلف مناطق ودول العالم في مدة زمنية لا تتجاوز الثواني.
- انخفاض تكلفه الاستخدام حيث تتم المعاملات مباشرة بين مستخدم وأخر دون الحاجة إلى وسيط بينهم في رفع التكلفة.
- **البيتكوين بين الإيجابيات و المخاطر :**

للبتكوين العديد من المزايا وكذلك العيوب ويمكن حصرها فيما يلي:

أ- المميزات:

يمكن تلخيص بعض مزايا البتكوين في النقاط التالية[1]:

- تتميز بأنها لا تتواجد في صورة مادية أو فيزيائية ؛
- تمتاز بأن المعاملات فيها تتم بسرعة كبيرة جدا وبتكاليف زهيدة مقارنه بالعملات العادية ؛
- لا تتبع لأي سلطه أو هيئة مركزية مشرفة (سلطة إصدار) كالبنك المركزي ونحوه؛
- سهلة الاستخدام بالنسبة للأفراد اللذين لا يملكون خبرات تقنية؛
- صعوبة تعقب المعاملات التي تحدث فيها.

ب- العيوب:

رغم المميزات الكثيرة للبتكوين إلا أن له العديد من العيوب نذكر منها ما يلي[2]:

- استخدام البيتكوين في تسديد الأنشطة الغير مشروعة كالمخدرات والجريمة المنظمة وغسيل الأموال؛
- إمكانية تعرضها لعمليات النصب والاحتيال والسرقة وكذلك لعمليات القرصنة من خلال التلاعب في حسابات مستخدميها؛
- تحديد سعر عملة البتكوين قائم على العرض والطلب وهذا يؤدي إلى التذبذب في أسعارها ويؤدي إلى تقلبات ومشاكل كبرى للمتعاملين بها، وهذا يحد من انتشارها.

[1] عبد الرحيم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص. 77-78.

[2] عبد الله أحمد محمد عبد الله ربعي، **حقيقة البتكوين وحكم التعامل به (دراسة فقهية مقارنة)**،مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين ، مصر، العدد 3، 2020،ص2493.

وعلى الرغم من الجدال القائم حول عملة البيتكوين بين إيجابياتها وسلبياتها والتوقعات المستقبلية فإن خير جواب حول واقع هذه العملة الأرقام الإحصائيات المتعلقة بها وتغيرات أسعارها اليومية [1].وهذا ما تبينه النتائج الممثل في الشكل رقم (2-4):

الشكل (2-4): سعر البتكوين مقابل الدولار الأمريكي ماي 2011 إلى غاية ماي2018.

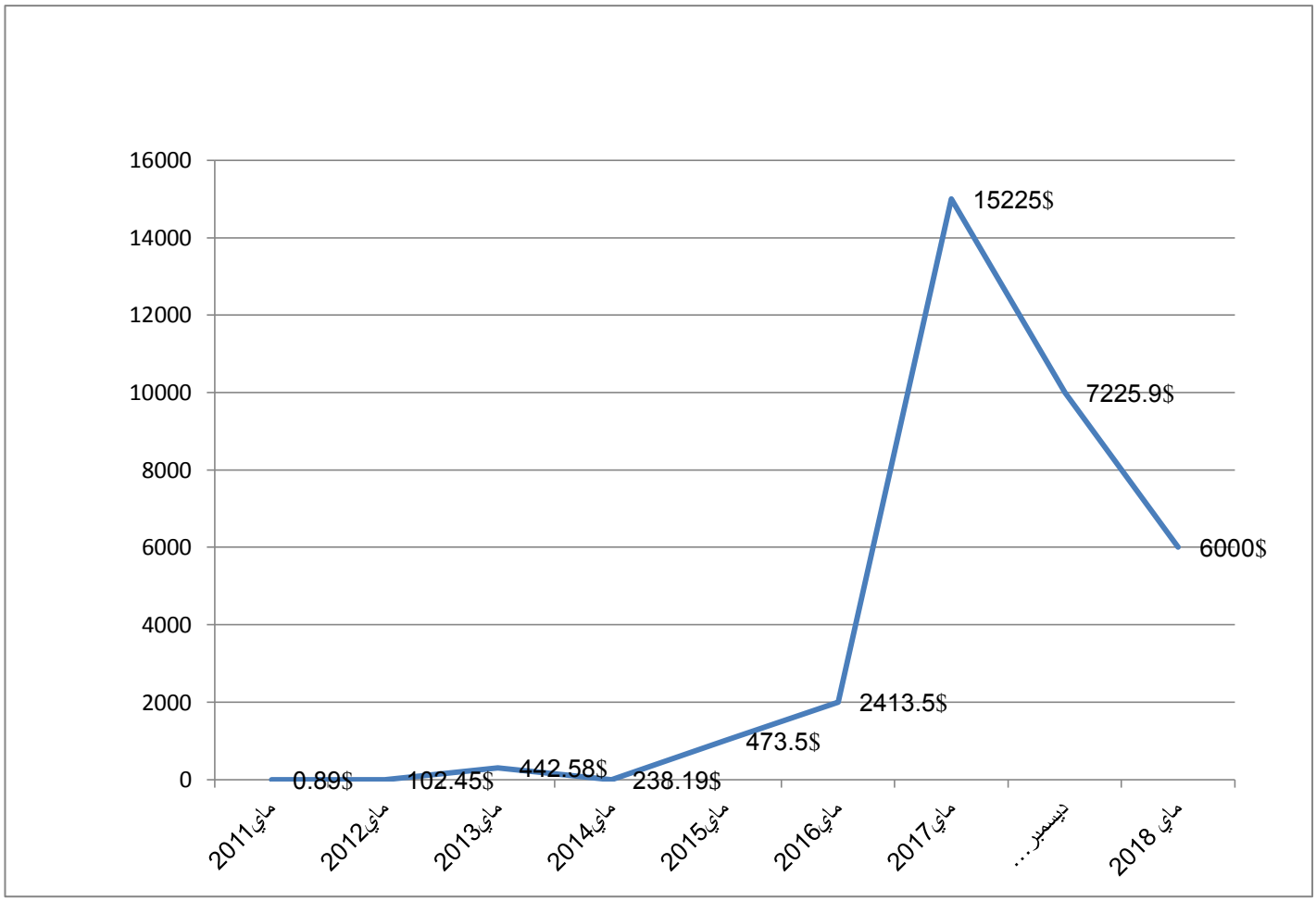

المصدر : عبد الرحيم وهيبة، **عملة البتكوين وتكنولوجيا سلسلة الكتل في ظل التكنولوجيا المالية**، حوليات جامعة الجزائر1،العدد32، الجزء الثالث، الجزائر، سبتمبر2018، ص.79.

نلاحظ بأن أسعار العملة غير مستقرة ومتذبذبة بشكل كبير وهذا لعدم وجود بيئة قانونية وتشريعيه منظمه لها ففي أي لحظة قد تصل قيمتها إلى الصفر أو قد تتجاوز 1500 دولار ويعود ذلك إلى الظروف الغير مستقرة للعملة.

[1] عبد الرحيم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص.70.

2- المحافظ الرقمية:

هي تقنية رقمية تتيح تنظيم الحركات المالية لإجراء عمليات الدفع والسداد بسهولة بواسطة تطبيق يثبت على الهاتف الذكي أو الأجهزة الذكية الأخرى حيث تتكون المحفظة الرقمية من برنامج ومعلومات، يخزن البرنامج المعلومات الشخصية ويوفر درجة عالية من السرية والأمان والتشفير للبيانات، أما المعلومات فهي عبارة عن قاعدة بيانات للتفاصيل التي تخص المتعامل (اسمه، عنوانه،..) بحيث يتم ربط المحفظة الرقمية بالحساب المصرفي للفرد، ويتم تخزين معلومات الدفع الخاصة بالمستخدم وكلمات المرور بشكل آمن لإجراء عمليات الدفع على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) باستخدام بوابات الدفع الإلكتروني أو غيرها[1].

أ- فوائد المحفظة الرقمية:

للمحفظة الرقمية مجموعة من الفوائد يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- تسهل الحصول على الخدمات المالية لمن يعيشون في مناطق ريفية لأنها تساعد على التقليل من الحاجة إلى حسابات بنكية فعلية أو شركات تحويل الأموال التي تكون منعدمة في المناطق المعزولة،
- مخزن يقوم بضغط المعلومات أو حفظها بشكل مشفر مما يقلل الحاجة إلى استخدام المحافظ الفعلية،
- يمكن نظام المحفظة الرقمية البلدان النامية من المشاركة في الأسواق المالية العالمية،
- تسهيل عملية تحويل الأموال بين الأفراد حتى وإن كانوا يقيمون في بلدان مختلفة،
- مخزن آمن لمعلومات الدفع الخاصة بالمستخدمين،
- تتمتع بالمرونة في إجراء العمليات وتمتاز بسرعة تقديم الخدمة وانخفاض تكلفتها،
- هي المكان الأنسب لمعرفة احتياجات السوق وهو مناسب للشركات.

[1] ولاء سعد أبو زيد، **المحفظة الرقمية**، سلسلة الكتيبات التعريفية، العدد 7، صندوق النقد الدولي، الإمارات، 2021، ص.6.

[2] منى برعي، **المحفظة الإلكترونية... أنواعها وفوائدها واستخدمتاها**، 2020/12/9، تاريخ الاطلاع 2021/06/1، على الساعة 8:52، من الموقع: https://www.qallwdall.com

3- سلاسل الكتل (البلوكشين):

نظام معلومات مشفر يعتمد على قاعدة معلوماتية لامركزية، أي موزعة على جميع الأجهزة المنضمة في الشبكة، لتسجيل كل بيانات المعاملات وتعديلاتها، بطريقة تضمن موافقة جميع الأطراف ذات الصلة على صحة البيانات.

فقوة تقنية البلوكشين تكمن في معيارين أساسين، هما اللامركزية والشفافية العالية في إدارة المعاملات بكل أنواعها كالدفوعات والحوالات البنكية أو تسجيل الملكية العقارية والهويات الوطنية أو تبادل الأصول والمستندات أو عمليات التصويت ...إلخ. وهذه التقنية تمكن من نقل الأموال الرقمية من دون اللجوء للبنك وكذلك تقلل من الحاجة إلى وسيط في كثير من القطاعات التقليدية مثل: البنوك، التأمين ..وغيرها[1].

وعليه سلسلة الكتل هي دفتر رقمي يتم تسجيل المعاملات عليه وبرمجتها لتسجيل ليس فقط المعاملات المالية وإنما كل شيء تقريبا. هذا الدفتر غير قابل للتزوير لأنه متواجد على قاعدة بيانات موزعة، فالمعلومات الموجودة على سلسة الكتل موجودة كقاعدة بيانات مشتركة ومتوافقة باستمرار، حيث يتم تخزين قاعدة بياناتها في مكان واحد، كما أنه لا توجد نسخة مركزية من هذه المعلومات تمكن القراصنة من الوصول إليها وذلك لأن هذه المعلومات تستضيفها الملايين من أجهزة الكمبيوتر في وقت واحد، بالإضافة إلى كونها في متناول أي شخص على شبكة الأنترنت[2].

أ- عناصر سلاسل الكتل(البلوكشين):

هناك أربعة عناصر مكونة لسلسة الكتل وهي[3]:

- **الكتلة:** وهي وحدة بناء السلسلة، وتتكون من مجموعة من العمليات أو المهام التي سوف يتم القيام بها أو تنفيذها داخل السلسة، مثل تحويل أموال أو تسجيل بيانات، ولكل كتلة مقدار معين من العمليات والمعلومات

---

[1] فاطمة سبيعي، **دراسات استراتيجية: اتجاهات تطبيق تقنية البلوكشين في دول الخليج**، مركز البحرين لدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، 2019، ص.4.

[2] وهيبة عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره، ص. 71.

[3] العديد من المراجع أهمها:

- أيمن محمد صبري نخال، **أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (البلوك شين) على مسؤولية مراجع الحسابات**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 24، العدد 1، مصر، أكتوبر 2020، ص.7.
- إهاب خليفة، **مجتمع ما بعد المعلومات**، العربي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2019،ص.61-62.

والتي لا تقبل معلومات جديدة أو عمليات جديدة حتى يتم إنجاز العمليات التي بداخلها، ثم يتم بعد ذلك إنشاء كتلة جديدة مرتبطة بها، والهدف الرئيسي هو منع إجراء معاملات وهمية داخل الكتلة تتسبب في تجميد السلسلة أو منعها من تسجيل وإنهاء المعاملات.

- **المعلومة:** يقصد بها العملية الفرعية التي تتم داخل الكتلة الواحدة، أو هي الامر الفردي الذي يتم داخل الكتلة، ويمثل مع غيره من الأوامر والمعلومات الكتلة نفسها.
- **الهاش hash**: هو كود يتم إنتاجه من خلال خوارزميات داخل برنامج سلسلة الكتل يطلق عليها ألية الهاش.

ويقوم الهاش بأربعة وظائف هي:

- تمييز السلسلة عن غيرها من السلاسل، حيث تحصل كل سلسلة على هاش مميز لها وخاص بها؛
- ييز كل كتلة عن غيرها داخل سلسلة؛
- تمييز كل معلومة داخل الكتلة بهاش مميز لها؛
- ربط الكتل ببعضها البعض داخل سلسلة، حيث ترتبط كل كتلة بالهاش السابق لها والهاش اللاحق بها،

ما يجعل الهاش يسير في اتجاه واحد فقط من الكتلة الأصلية الى اللاحقة عليها وهكذا، ويلاحظ هنا أن الهاش لا يسمح بالتعديل على الكتل التي تم إنشاؤها .

- **بصمة الوقت:** هو التوقيت الذي تم فيه إجراء أي عملية داخل السلسلة.

ب- **مميزات سلاسل الكتل:**

ومن بين مزايا سلسلة الكتل نجد[1]:

- **ضمان الجودة:** تسمع تقنية سلاسل الكتل بتتبع جميع الخطوات الخاصة بمعاملات عملية التصنيع، وهو ما يساعد في النهاية على ضمان تقديم الخدمة بأفضل جودة ممكنة.
- **السرية:** فالمعاملات التجارية المختلفة التي تتم عبره، لا يسمح برؤيتها أو معرفة تفاصيلها إلا من طرف الأشخاص المعنية فقط.

[1] رحاب فايز أحمد سيد، **تقنية البلوكتشين وتوثيق الإنتاج الفكري العربي:دراسة تحليلية تقييمية لمحرك "إيداع" مع وضع تصور لمنصة بلوك تشين للباحثين والمؤسسات الأكاديمية**، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، مجلد 40، العدد 2، السعودية، أبريل 2020، ص.37-39.

- **أعمال الوساطة:** يقوم البلوكشين بلعب دور الوسيط الموجود أثناء تقديم الخدمة، فيحل محل البنوك في تحويل الأموال، ومحل السماسرة في عمليات البيع والشراء وغيرها.
- **تسجيل الممتلكات:** وهي تمثل أحد وظائف البلوكتشين وهو قدرة الأفراد على تسجيل ممتلكاتهم أيا كان نوعها سواء عقارية أو شخصية أو براءات اختراع أو أفكار عادية والتي لم ترتقي لاختراع أو إنجاز بشري، بحيث يستطيع الأفراد بعد ذلك القيام ببيعها في البلوكتشين.

ج- فوائد تطبيق سلسلة الكتل:

هناك الكثير من فوائد لتطبيق سلسلة الكتل في سلسلة التوريد منها[1]:

- تعتمد تقنية سلسلة الكتل على خاصية التشفير عالية الحماية الأمر الذي يجعل من الصعب لأي شخص العبث في أي معلومة، حيث لكي يتم اختراق كتلة واحدة يجب عليه اختراق جميع الكتل السابقة؛
- تساعد سلسلة الكتل في تتبع مصدر السلع ومعرفة تاريخ السلع الأصلي وجودتها؛
- عدم الحاجة إلى وجود طرف ثالث لإكمال العمليات أو المصادقة عليها بل تكون العملية مرئية مما يخلق الثقة بين الطرفين.

د- عوائق انتشار سلاسل الكتل:

هناك مجموعة من العوائق التي عرقلت انتشار البلوكتشين ن منها[2]:

- **تنظيم الأعمال غير قانونية:** قد يتم استخدام تقنية البلوك تشين في تنظيم أعمال غير مشروعة مثل تجارة المخدرات والسلاح مما يهدد السلم ويضر بمصالح الأفراد؛
- **ارتفاع تكلفة المعاملات:** على الرغم من أن نظام البلوكتشين غير مكلف في حد ذاته، إلا أنه يحتاج إلى عدد كبير من أجهز الكمبيوتر التي لها مواصفات خاصة تمكنها من إجراء المعاملات، فضلا عن استهلاكها كمية كبيرة من الطاقة لإنهاء هذه المعاملات، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع أسعار الطاقة في الآونة الاخيرة

[1] دانية حابس سفهان العميان، **الاتجاهات نحو تطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتل وأثرها على أداء سلسلة التوريد (دراسة ميدانية في قطاع الصناعات التعدينية في الأردن)**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الإلكترونية، قسم إدارة الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020، ص.23-24.

[2] رحاب فايز أحمد سيد، مرجع سبق ذكره، ص.40-41.

- **غياب نظم المحاسبة والعقاب:** يرجع الافتقاد لإجراءات ونظم المحاسبة إلى عدم وجود جهة مركزية تقوم بالسيطرة على هذه التقنية وإدارتها، بالتالي فإن غياب جهة تقوم بالسيطرة على سلاسل الكتل ومراقبتها لا يمكن من محاسبتها في حالة خلل النظام أو التعرض للقرنصة أو السرقة.

4- العقود الذكية:

سبب ظهور العقود الذكية هو أن العقود الورقية (التقليدية) أصبحت أكثر تكلفة وتحتاج إلى وقت كبير من حيث التوثيق والأمان وإثبات الثقة والمصداقية، وغير واضحة تماماً بالنسبة للأطراف المتعاقدة حيث أنها تكتب بلغة معقدة وغير واضحة، وفي حالة حدوث خلاف أو نزاع تحتاج إلى القضاء بالإضافة إلى تدخل طرف ثالث لضمان سريان العقد، كل ذلك أدى إلى التوجه للابتكار واستحداث العقود الذكية للقضاء على العقود التقليدية[1]، فهي عقود تنفذ ما يحدده المتعاقدين حيث تعرف على أنها: "أي عقد قادر على تنفيذ نفسه، تكتب على شكل برامج مشفرة والتي يمكن تشغيلها عبر أجهزة الكمبيوتر أو شبكاته، فهي بديلة عن العقود القانونية التقليدية المكتوبة، وتستخدم هذه العقود في الأعمال التجارية وغيرها"[2].

أ- مكونات العقود الذكية:

بشكلٍ أساسي، هناك ثلاثة أجزاء أساسية متكاملة مكونة للعقد ذكي وهي[3]:

- **أطراف العقد:** وهما الطرفان أو أكثر الذين يستخدموا العقد الذكي، حيث يتفقون على شروط الاتفاقية باستخدام التوقيعات الرقمية.

- **موضوع العقد:** وهنا ينبغي أن يكون في البرنامج نقطة وصول للسلع أو الخدمات المتوفرة بموجب عقد يسمح بالغلق والفتح لهم بشكل تلقائي.

- **بنود العقد:** وهي متطلبات أطراف العقد، ومالهم وما عليهم ويتم إدراجها بشكل متسلسل ودقيق ويجب على كافة الأطراف الالتزام بها.

[1] هناء محمد هلال الحنيطي، **ماهية العقود الذكية**' مؤتمر مجمع الفقه الاسلامي، الدورة 24، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل المخبري، دبي، 2019، ص.26-27.

[2] عبد الرحيم وهيبة، **تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد1، الجزائر، 2019، ص.469.

[3] هناء محمد هلال الحنيطي، مرجع سبق ذكره، ص.30.

ب- كيفية عمل العقود الذكية:

هذه العقود لا تنفذ إلا التعليمات التي تعطى لها، وتنفذها بطريقة تلقائية، وذلك على ثلاث مراحل[1]:

- **المرحلة الأولى مرحلة الترميز أو البرمجة:** يقوم فيها المبرمج بكتابة كود أو رمز لبرنامج العقد الذكي مبينًا فيه التزامات طرفي العقد وشروطه ووقت تنفيذه وغير ذلك.
- **المرحلة الثانية التوزيع على الشبكة:** حيث ينشر العقد الذكي على الشبكة اللامركزية فلا يمكن اختراقه أو تغييره.
- **المرحلة الثالثة تنفيذ العقد:** ويكون التنفيذ تلقائيًا لجميع البنود، والأداء فوريًا لجميع الالتزامات، وذلك بمجرد تأكيد تحقق الشروط التي يتأكد من صحة تحققها عدد غير محدود من أطراف الشبكة، فيما يمكن تشبيهه بالتواتر الذي يفيد العلم القطعي، حيث لا يمكن السيطرة على تنفيذ العقد أو إيقاف تنفيذه حيث لم يعد العقد في يد طرف واحد.

الشكل التالي يوضع ابتكارات التكنولوجيا المالية التي تم التطرق إليها سابقا.

[1] أحمد علي صالح ضبَش، **تقنية العقود الذكية وأثرها في استقرار المعاملات المالي**، دراسة فقهية قانونية، جامعة الأزهر الشريف، مصر، 2018،ص.5.

الشكل رقم (2-5): ابتكارات التكنولوجيا المالية

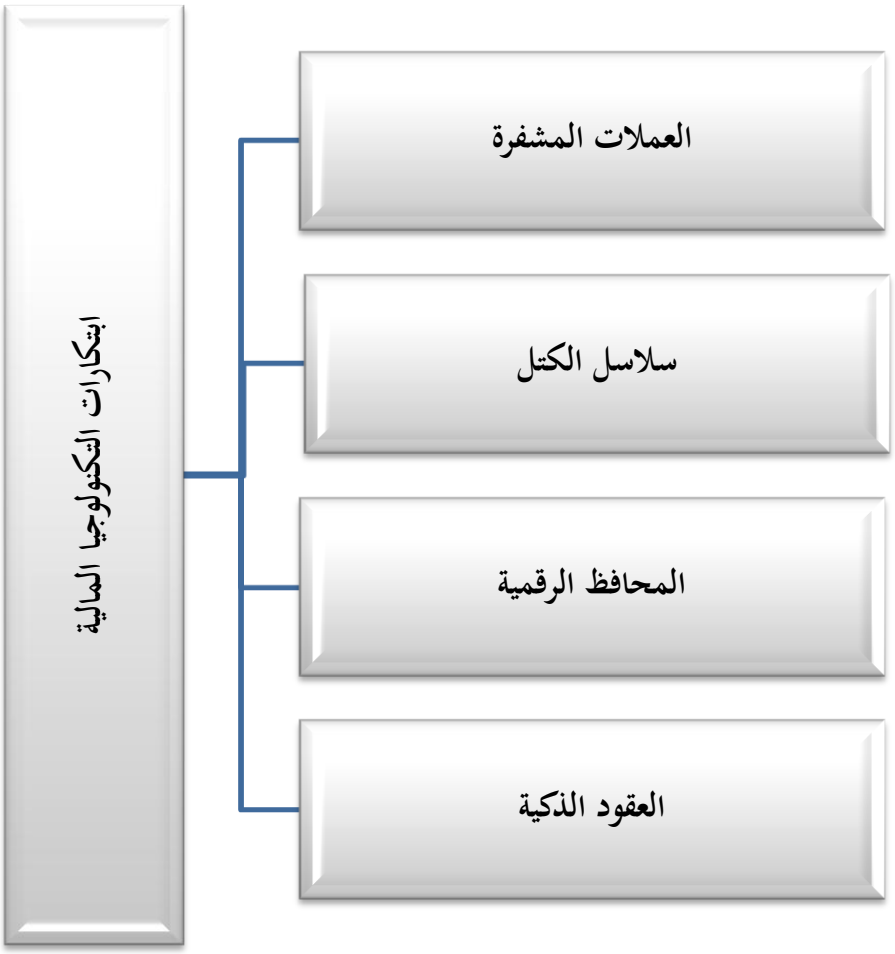

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على عدد المراجع أهمها: فاطمة سبيعي، **دراسات استراتيجية: اتجاهات تطبيق تقنية البلوكتشين في دول الخليج**، مركز البحرين لدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2019، ص.4. و هناء محمد هلال الحنيطي، **ماهية العقود الذكية**' مؤتمر مجمع الفقه الاسلامي، الدورة 24، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل المخبري، دبي، 2019، ص.26-27.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التكنولوجيا المالية:

للتكنولوجيا المالية العديد من المزايا التي تجعلها مميزة، ولكن لا يمكن أن ننكر أن لها العديد من السلبيات ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق لمزايا وعيوب التكنولوجيا المالية[1]:

1- مزايا التكنولوجيا المالية:

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- السرعة في تقديم الخدمة؛
- الانخفاض النسبي في تكاليف المعاملات؛
- إمكانية وصول التكنولوجيا المالية إلى فئات أكثر وهو ما يعرف بالشمول المالي؛
- حماية الخصوصية.

2- **العيوب والمخاطر**:

يمكن تلخيص عيوب ومخاطر التكنولوجيا المالية فيما يلي:

أ- **عيوب التكنولوجيا المالية:**

تتمثل عيوب التكنولوجيا المالية فيما يلي:

- تجعل عملية التلاعب والقيام بالمخالفات سهلة جدا؛
- محدودية تدخل جهات الحماية والرقابة لأن ليس لها جهة تقوم بإدارتها والإشراف عليها؛
- عدم الاستقرار التقني والمالي؛
- صعوبة حماية المتعاملين؛
- إمكانية استخدامها في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

[1] مدحت عادل، **بالانفوجراف.. تعرف على مزايا وعيوب تطبيقات التقنيات المالية الجديدة**، 2019/11/1، تاريخ الاطلاع: 2021/05/30، على الساعة 2:00، من الموقع: https://www.dotmsr.com/news

ب- مخاطر التكنولوجيا المالية:

تواجه التكنولوجيا المالية العديد من مخاطر منها[1]:

- عدم القدرة على حماية المستهلك وحماية بيانته؛
- عدم المعرفة بالتحليل المالي والائتماني من أجل تمويل المشروعات أو الإقراض؛
- المشرعين والبنوك المركزية ليست لديها الخبرة والدراية والإشراف على الحلول التكنولوجيا؛
- صعوبة إقناع العملاء بالثقة التي هي أساس التعاقد المالي؛
- استخدام العمليات الرقمية أو المشفرة في أنشطة إجرامية وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال؛
- الخيانة من قبل العاملين على الأجهزة الإلكترونية من خلال قيام العاملين على الأجهزة التابعة للبنوك والمؤسسات المالية بأعمال تخريبية خاصة إذا لم تتوفر أنظمة أمنية لحماية النظم الآلية مما يوفر مجالات عديد لاختراق هذه الأنظمة التكنولوجيا من قبل المجرمين؛
- محاولة اختراق الأنظمة الأمنية للبنوك والمؤسسات المالية من قبل أشخاص خارجيين بهدف السرق وانجاز عمليات مالية غير مشروعة لا توافق هذه المؤسسات على القيام بها.

[1] أعمر بن موسى و علماوي أحمد، **التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية (دراسة تجربة الإمارات)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 2، جامعة أم البواقي ، الجزائر، ديسمبر 2020 ص.185-186.

المبحث الثالث: مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي

أدت التكنولوجيا المالية بخدماتها المتنوعة وابتكاراتها في العديد من المجالات إلى تحسين وتطوير خدمات وأعمال الكثير من المؤسسات المالية المكونة للقطاع المالي من بنوك وأسواق مالية و مؤسسات أخرى كشركات التامين وغيرها. ومن خلال ما يلي سنتطرق إلى معرفة أهم وأحدث التطورات التي أحدثتها وأضفتها التكنولوجيا المالية على مؤسسات القطاع المالي.

المطلب الاول: دور خدمات التكنولوجيا المالية في تطوير البنوك

تطورت البنوك بطريقة سريعة وذلك بفضل تسارع النمو التكنولوجي حيث ظهرت وسائل جديدة للدفع والتمويل وهذا بفضل ظهور الشركات الناشئة التي قامت بإدخال الابتكار والابداع على الخدمات والمنتجات المالية التقليدية من خلال ما تعرف بالتكنولوجيا المالية، وهذه الأخيرة ساعدت بشكل كبير في تطوير البنوك من خلال اندماجها وتلاحمها مع الشركات التي تقدم هذه التقنية من الخدمات وذلك من أجل الاستفادة من كفاءة الخدمات المتطورة وحماية موقفها في السوق.

حيث تتجلى التطورات التي أحدثتها التكنولوجيا المالية على البنوك من خلال ما يلي:

1- قدمت شركات التكنولوجيا المالية في مجال التحسينات والتطورات للبنوك تقنيات لمساعدة هذه الأخيرة إما على خفض التكاليف أو زيادة الكفاءة أو زيادة الإرادات، ومن بين هذه التقنيات يمكن ذكر ما يلي :

- **روبوت المحادثة:** وهي برامج حاسوب يتم إعدادها لتتمكن من التحدث مع الأشخاص الحقيقيين والتفاعل معهم سواء عن طريق الكتابة أو التحدث[1]. وقد ازدادت معدلات توظيف الروبوتات بعد ظهور التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي في العديد من البلدان بهدف أداء عدد من المهام الرئيسة فهي تستخدم في تحسين خدمة العملاء أو أتمته وظائف العمليات المساندة. حيث أن غالبية عملاء البنوك في بعض الدول اعتادوا على التواصل والتحدث مع عدد من الروبوتات والمساعدين الافتراضيين الذين أصبحت نجوماً في القطاع المصرفي[2].

[1] يونس بهوش، **روبوت المحادثة**، 2019/08/8، تاريخ الاطلاع 2021/06/03، على الساعة 13:23، من الموقع: https://www.arabmarketingguide.com.

[2] حسام عبد النبي، **روبوتات تجري مقابلات وظيفية للعمل في بنوك إماراتية**، 2019/3/29، تاريخ الاطلاع 2021/06/03، على الساعة 13:28، من الموقع: https://www.alittihad.ae/article/19624/2019.

- **خدمات الإقراض "الند للند"**: وهي مشابهة للتمويل الجماعي، حيث توفر الشركات المقدمة لهذه الخدمات منصات تتيح إمكانية حصول الأفراد على قروض موجهة للاستهلاك، بحيث يكون المقرضون أفراد عاديون وليسوا مستثمرين أو مؤسسات مالية وتقدم هذه القروض مقابل الحصول على نسبة فائدة تكون عموماً أقل مقارنة بالقروض الاستهلاكية التي توفرها المؤسسات المالية التقليدية[1].
- **منصات التمويل الجماعي**: هي منصات إلكترونية للتمويل تقوم بالربط ما بين مستخدمي الأموال (المقترضين) بالممولين الأفراد (المقرضين). حيث يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونية لتمويل أعمال، أو مشاريع محددة، أو استهلاك فردي، أو أية احتياجات تمويلية أخرى وقد اسهمت في زيادة حرية رواد الأعمال لأنها خلصتهم من سلطة المستثمرين[2].
- **منصات مقارنة القروض**: توفر منصات المقارنة مختلف العروض التمويلية وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض، وهذا ما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرصة والتكلفة المناسبين له دون عناء البحث وطول الوقت. فهي توفر حلول تمويلية لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد والذي لا يحظى بالدعم المطلوب[3].

[1] لزهاري زواويد وحجاج نفيسة، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي ... الواقع والافاق**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2018، ص.67.

[2] هبة عبد الرحيم ورامي يوسف عبيد، **منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية**، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2019، ص.9.

[3] زينب حمدي واقاسم زهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1،الجزائر، سنة 2019 ص.407-408.

المطلب الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تطوير الاسواق المالية

تطورت الأسواق المالية بوتيرة متسارعة في العقود الأخيرة، حيث أنها أدخلت أدوات مالية جديدة غير معروفة سابقا، مثل المشتقات المالية (من عقود الخيارات، وعقود المبادلات ... وغيرها) ولم يتم هذا التطور إلا بعدما كانت هناك حاجة لتداول أدوات أو سلع جديدة تلبي حاجات المتعاملين وتسهل عليهم خدماتهم.

ومع التطور التكنولوجي وظهور الشركات الناشئة التي تقدم خدمات التكنولوجيا المالية أصبحت الأسواق المالية أكثر تطورا بفضل الخدمات والابتكارات التي أضافتها هذه الأخيرة على السوق المالي ومن بين هذه الخدمات المتطورة نذكر:

- **منصات التداول الالكترونية:**

فبعد أن كان التداول يتم بين المتعاملين يدا بيد أصبحت هناك منصات إلكترونية للتداول، حيث تعرف على أنها المبادلات والتداولات التجارية التي تتم عن طريق الوسائل الإلكترونية والرقمية بحيث يتم فيها تبادل أصول مالية عبر الأنترنت، أي شراء وبيع الأوراق المالية أو غيرها من الأصول الأخرى من خلال هذه المنصات[1]. ولا يختلف هذا التبادل عن أي تبادل آخر نقوم به في حياتنا اليومية سوى أنه يتم عبر الانترنت، ومن بين المنتجات التي يتم تداولها في هذه المنصات نجد الأسهم والسندات، صناديق الاستثمار المتداولة، الخيارات والعقود، العملات الرقمية، ....الخ.

- **المستشارين الآليين:**

هي ابتكار مالي في مجال التخطيط المالي الشخصي، وعلى وجه الخصوص الاستشارات الاستثمارية، فالمستشارين الآليين هي خدمة إدارة المحافظ عبر الأنترنت [2]، تم تصميمه في أعقاب الأزمة المالية العالمية كبديل منخفض التكلفة مقارنة بالمستثمرين البشريين. المستشارون الآليون هم عبارة عن منصات عبر الإنترنت تستخدم الخوارزميات والذكاء الاصطناعي في إدارة الأموال، حيث يقومون بإدارة هذه الأموال بحسب تفضيلات وأهداف المستثمر[3].

---

[1] حسام مسعودي، **واقع التداول الإلكتروني في السوق المالية السعودية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص: مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص.60.

[2] Krzysztof Waliszewski and Marta Zięba-Szklarska , **ROBO-ADVISORS AS AUTOMATED PERSONAL FINANCIAL PLANNERS – SWOT ANALYSIS**, Journal of Finance and Financial Law, vol 3 ,n 27, Poland, September 2020, p.157.

[3] Facundo Abraham And others , **Robo-Advisors**: **Investing through Machines**, world Bank group,research and policy briefs From the World Bank Chile Center and Malaysia Hub, No 21, February , chile,2019, p.1.

ويقوم المستشار الألي بتقديم خدماته من خلال الخطوات التالية[1]:

- يملأ العميل استمارة على الإنترنت حول عمره ومدخوله وأهدافه الاستثمارية وفترة الاستثمار المنتظرة وقدرته على تحمل المخاطر، يستخدم المستشار الآلي هذه المعلومات لتحديد ملامح المستثمر الاستثمارية ولتوزيع الأصول بما يتلاءم مع ذلك؛
- من ثم يستثمر المال في محفظة مالية منوعة وقد تكون هده المحفظة المالية المتنوعة مزيجا من الأسهم والسندات والمعادن الثمينة..... إلخ؛
- يتتبع المستشارون الآليون الأسواق المالية 24 ساعة على 24 ساعة على مدار الأسبوع مما يمكنهم من تحديث المحفظة المالية باستمرار؛
- وعندما تدعو الحاجة، يعيد المستشارون الآليون التوازن إلى المحفظة المالية، مثلا في حال ارتفعت قيمة السندات نسبيا وبقيت قيمة الأسهم ثابتة، هنا يقوم برنامج المستشارون الآليين ببيع بعض السندات وشراء بعض الأسهم للحرص على توازن المحفظة المالية.

- **منصات التداول الاجتماعي:**

هو من الوسائل الحديثة للاستثمار التي توفر للمستثمرين إمكانية مراقبة سلوك الاستثمار ومشاركة المعلومات بين المتداولين أو المستثمرين و تمكنهم أيضا من التداول على الإنترنت بمساعدة غيرهم من خلال مقارنة ونسخ تداولاتهم، وتقنياتهم واستراتيجياتهم[2].

وقد أضافت التكنولوجيا المالية للأسواق المالية مجموعة من المميزات[3]:

- جعل الاستثمار أسهل وأقل تكلفة في الأسواق المالية؛
- جعل الأسواق المالية أكثر فعالية؛
- فتح باب الاستثمار في الأسواق المالية للأفراد الذين لم يتمكنوا من الوصول إليه في السابق.

---

[1] **المستشارون الآليون – ROBO – ADVISORS** ، تاريخ الاطلاع 2021/05/30، على الساعة 22:57، رابط الموقع: http://mostasmer.com

[2] محمد شلبي، **أفضل منصات التداول الاجتماعي للعام 2021**، 2021/01/09، تاريخ الاطلاع 2021/05/30، على الساعة 18:20، من الموقع: https://arab.dailyforex.com/forex-brokers/social-trading-platforms

[3] فنتك السعودية، **مذكرة التقنية المالية (فنتيك)**، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، 2020، تاريخ الاطلاع 2021/01/09، على الساعة 19:00، من الموقع:
https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2020/03/CHEAT%20SHEET-%20Arabic%20.pdf .

المطلب الثالث: دور خدمات التكنولوجيا المالية في تطوير المؤسسات المالية الأخرى

مع التطورات الهائلة التي حدثت في مجال المال والأعمال قامت المؤسسات الناشئة بتقديم العديد من الخدمات المالية التي ساعدت وستساعد في الأزمنة القادمة في تطوير البنوك والأسواق المالية وكذلك تطوير المؤسسات المالية الأخرى من شركات التأمين وصناديق الادخار وكذلك صناديق الاستثمار، وبما أن صناديق الاستثمار والادخار مرتبطة ارتباط وثيق بالبنوك وتستفيد من نفس خدمتها سيتم ذكر في هذا الصدد الخدمات المالية الخاصة بشركات التأمين والتي ساهمت وبشكل وثيق على خفض أو زيادة كفاءتها و إراداتها، ومن بين التطورات التي ظهرت على شركات التأمين بفضل التكنولوجيا المالية ما يلي[1]:

- **خدمة تأمين النظير للنظير:** بحيث تمكن هذه الخدمة الأفراد من العمل على تشكيل مجموعة من الأشخاص والتقدم بطلب للحصول على التأمين كمجموعة، حيث ستؤمن شركة التأمين المجموعة بالكامل، ويتم تقسيم تكلفة المبلغ على جميع الأفراد، بتكلفة أقل من التأمين الفردي.
- **شبكات تجميع أسواق التأمين:** ساهم ظهور هذه الشبكات في تجميع المعلومات حول منتجات التأمين من مختلف مقدمي خدمات التأمين في شبكة، يمكن للعملاء استخدامها للعثور على أفضل المنتجات بناء على متطلباتهم.
- **التأمين متناهي الصغر:** يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا وبالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على سجل ائتماني ولن يكون هناك مشاركة في مؤسسات تختص بالخدمات التأمينية، لكن شركات التكنولوجيا المالية وبفضل حلولها المتطورة أوجدت الحل لذلك في ما يعرف بالتأمين متناهي الصغر فهو عبارة عن خدمة تأمينية تستهدف ذوي الدخول المنخفضة، في مجالات تأمين الممتلكات والأشخاص وهذا لحمايتهم من أخطار قد يتعرضون لها، مقابل سداد أقساط تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه، في الفروع المنصوص عليها بالقانون الخاص بكل دولة.

[1] العديد من المراجع أهمها:

- فنتك السعودية، مرجع سبق ذكره.
- زينب حمدي واقاسم زهراء، مرجع سبق ذكره، ص.409-410.
- حسام شقويرى، **كيف يدعم "التأمين متناهى الصغر" عمال التراحيل والصيادين والفلاحين وأصحاب الحرف اليدوية**، جريدة اليوم السابع، مصر، 2021/01/**17**، من الموقع: https://www.youm7.com/story/2021/1/17 /5162217 ، 2021/06/16، 16:00 سا.

- **خدمات التأمين عن بعد:** وهو ربط شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين.

خلاصة:

التكنولوجيا المالية هي كل اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا لتطوير خدمات وتقنيات القطاع المالي، فهي تساعد على تجديد الخدمات المالية التقليدية، بالإضافة إلى أنها تتيح العديد من الإمكانيات والمميزات كالسرعة في تقديم الخدمات والانخفاض النسبي في تكاليف تقديمها وغيرها، ولكن من جهة أخرى لديها سلبيات عديدة مثل صعوبة حماية المتعاملين وكذلك إمكانية استعمالها في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الأمر الذي جعل الكثير من الدول متخوفين من الاستثمار فيها.

الفصل الثالث:دراسة حالة البحرين

خلال الفترة (2016–2019)

تمهيد:

تعتبر مملكة البحرين من أهم الدول الرائدة التي اهتمت بتفعيل التكنولوجيا المالية من أجل الوصول لجميع المؤسسات وفئات المجتمع إلى منتجات وخدمات مالية تساعدهم في أداء مهامهم وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم.

وعليه تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: القطاع المالي في البحرين.

المبحث الثاني: التكنولوجيا المالية في البحرين والعوامل المساعدة على انتشارها.

المبحث الثالث: تقييم التكنولوجيا المالية في القطاع المالي البحريني.

المبحث الأول: القطاع المالي في البحرين

يعتبر القطاع المالي في البحرين من أهم القطاعات التي تواكب التطورات الحاصلة وتعمل على تزويد اقتصادها ومؤسستها بالعديد من الخدمات المبتكرة.

المطلب الأول: تطور القطاع المالي للبحرين قبل التكنولوجيا المالية

سيتم التطرق إلى التطور من خلال كل مكون من مكونات القطاع المالي على حدى، وذلك من خلال ما يلي:

1- البنوك:

تعتبر البحرين واحدة من أهم محركات النمو في منطقة الخليج العربي، حيث يعود ظهور الصناعة المالية في البحرين إلى سنة 1920 عندما بدأ البنك الشرقي Eastern Bank Ltd العمل في البحرين ثم إنشاء بنك الشرق الأوسط البريطاني Hongkong and Shanghai Banking Corp (HSBC) في سنة 1944.

أما في سنة 1956 تم إنشاء أول بنك محلي – بنك البحرين (بنك البحرين الوطني) وبعد سنة من هذا التاريخ زاول نشاطه ثم تبعه تأسيس العديد من الشركات والمؤسسات المالية والتجارية، والخدمية والصناعية في البلاد.

في سنة 1960 تم إنشاء البنك العربي (البنك العربي المحدود)، وسنة 1973 تم إطلاق الوحدات المصرفية الخارجية التي أدى ظهورها إلى تسريع تطور القطاع المصرفي بشكل رئيسي وفي نفس السنة تم تأسيس بنك البحرين المركزي في عام 1973 باعتباره مؤسسة نقد البحرين، بينما حصل بعد فترة وجيزة على استقلاله من المملكة المتحدة بموجب المرسوم رقم 64 لسنة 2006 وأصبح مصرف البحرين المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن التنظيم والإشراف على كامل القطاع المالي في البحرين. وفي سنة 1978 بدأت البحرين في تشكيل المركز العالمي للتمويل الإسلامي وذلك بتأسيس بنك البحرين الإسلامي، وفي سنة 1997 **تأسست شركة بنفت** بمبادرة من قبل 17 مصرفًا تجاريًا لتكون الشبكة الوطنية لأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في **البحرين**[1].

[1]Irina Aidro ,**ROLE OF THE FINANCIAL SECTOR IN BAHRAIN ECONOMICDEVELOPMENT** , XIII International Scientific Conference Analysis of International Relations2020 ,Methods and Models of Regional Development. Winter Edition, Poland, 09 January, 2020p.**7**.

وقد إستمرت البنوك بالتطور منذ نشأتها إلى يومنا هذا والجدول التالي يبن تطور البنوك من 2012 إلى 2020.

الجدول رقم (3–1):تطور البنوك في البحرين من 2012 – 2020.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد البنوك الإجمالي	103	104	103	103	104	101	98	94	91
بنوك قطاع التجزئة	29	28	28	28	29	29	30	31	30
إسلامية	6	6	6	6	7	6	6	6	6
تقليدية	23	22	22	22	22	23	24	25	24
بنوك قطاع الجملة	74	76	75	75	75	72	68	63	61
إسلامية	20	18	17	19	19	17	15	14	12
تقليدية	54	58	58	56	56	55	53	49	49

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير الاقتصادي، مصرف البحرين المركزي، 2012-2020، تاريخ الاطلاع، 2021/06/15، على الساعة 15:00، على الرابط:https://www.cbb.gov.bh/ar/publication /.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العدد الإجمالي للبنوك انخفض من 103 بنك سنة 2012 إلى 91 بنك سنة 2020، حيث قسمت البنوك إلى بنوك قطاع تجزئة وبنوك قطاع الجملة، فبالنسبة لبنوك قطاع التجزئة يلاحظ أنها في تزايد مستمر حيث ارتفعت من 29 بنك سنة 2012 إلى 31 بنك سنة 2019 ثم انخفضت بعد ذلك إلى 30 بنك سنة 2020، وهذا بسبب تراجع عدد التراخيص في البنوك التقليدية المنتمية لقطاع التجزئة، في حين أن بنوك قطاع التجزئة انخفضت من 74 بنك سنة 2012 إلى 61 بنك سنة 2020، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع عدد التراخيص الممنوحة للبنوك التقليدية المنتمية لقطاع بنوك الجملة.

وأصبحت البنوك تقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية التي تطورت قيمتها في السنوات الأخيرة، والشكل التالي يبين تطورها من 2012 – 2019.

الشكل رقم (3–1): قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية بالدينار البحريني.

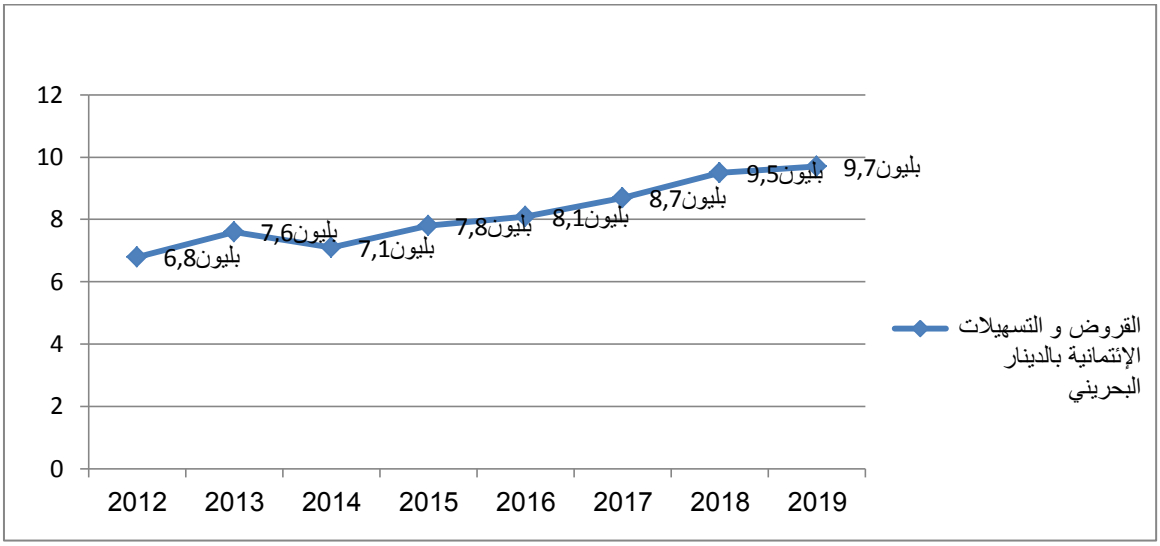

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، 2012–2019، تاريخ الاطلاع، 2021/06/15، على الساعة 15:50، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/publications/.

من الشكل نلاحظ أن الرصيد القائم للقروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية بنسبة 5.9% ليصل إلى 7.6 بليون دينار في نهاية عام 2013 مقابل 6.8 بليون دينار في نهاية سنة 2012، وفي سنة 2014 انخفضت قيمته ليصل إلى 7.1 بليون دينار أي بنسبة انخفاض قدرت ب 1.4%، وفي سنة 2015 ارتفع الرصيد الى 7.8 بليون دينار وبقي في تزايد ملحوظ إلى غاية سنة 2019 حيث وصل إلى 9.7 بليون دينار أي بنسبة ارتفاع قدرت ب 2.1%.

وبالنسبة للودائع في البنوك فقد تطورت قيمتها في السنوات الأخيرة، والشكل التالي يبين تطورها من سنة 2012 إلى سنة 2019.

الشكل رقم (3–2): الودائع للمقيمين بالدولار.

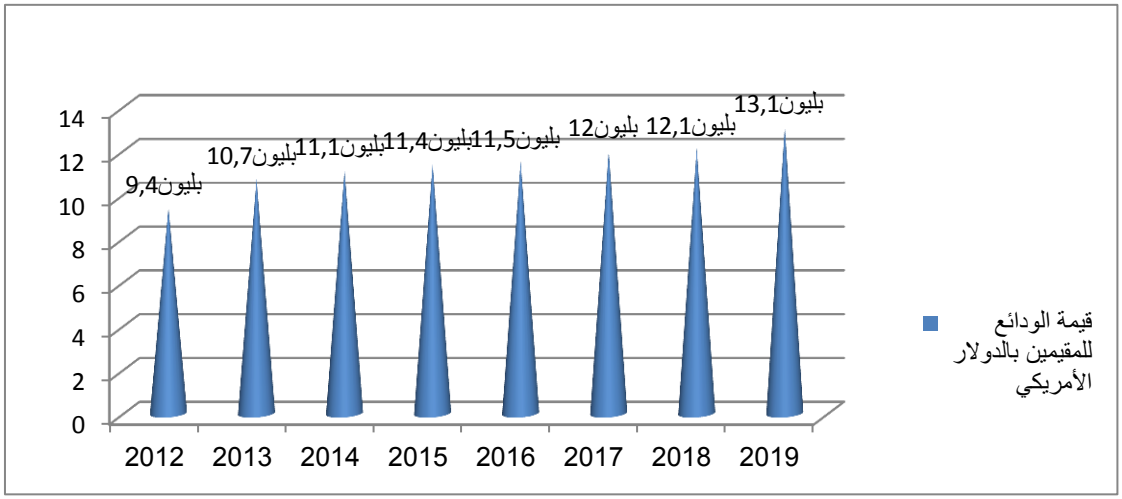

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، (2012–2019)، تاريخ الاطلاع، 2021/6/15، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/publications/

من الشكل أعلاه يتبين أن إجمالي ودائع المقيمين بلغ 10,7 مليون دينار في نهاية عام 2013 مقابل 9.4 بليون دينار في نهاية عام 2012، في حين سنة 2014 بلغ 11.1 بليون دينار مسجلا ارتفاعا بنسبة 3.7%، وبقي في تزايد ملحوظ حتى وصل إلى 13.1 بليون دينار في سنة 2019 مسجلا ارتفاعا نسبته 8.3% ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص.

2– بالنسبة لقطاع التأمينات:

في سنة 1950 بدأ التأمين في البحرين عندما قامت مجموعة من سائقي سيارات الأجرة بالتجمع لإنشاء جمعية للتأمين، وهي أول شركة تأمين مشتركة من نوعها، و ذلك من أجل إلزام مالكي السيارات بالتأمين على موت أو إصابة الأشخاص ذين قتلوا أو أصيبوا بسبب استعمال السيارات وأصبح التأمين ضد الطرف الثالث إلزاميا ، وفي نفس العام افتتحت شركة "نوريتش يونيون" والتي مقرها المملكة المتحدة أول مكتب لها في منطقة الخليج العربي بغرض الاستفادة من إمكانيات النمو في هذا القطاع، وكانت أول وثيقة تأمين تصدر من نوعها عن مكتب الشركة في البحرين للتأمين على شحنة من اللؤلؤ البحريني. وفي سنة 1969 تأسست شركة البحرين للتأمين كأول شركة تأمين مساهمة عامة ومن ثم تأسست الأهلية للتأمين في سنة 1976 كثاني شركة مساهمة عامة لتقدم كل خدمات العامة في البحرين، كذلك تأسست الشركة البحرينية الكويتية للتأمين في العام ذاته بمساهمين كويتيين وبحرينيين، وسمح للشركة بالعمل كشركة وطنية في كل من البحرين والكويت وهي الشركة الوحيدة التي تتمتع بهذا الامتياز.

وقد حقق قطاع التأمين في البحرين مستويات عالية من النمو طوال السنوات الماضية، ليرتفع من 95 مليون دينار في 2005 إلى 273 مليون دينار في 2015، وبنسبة تبلغ 180 في المئة خلال 10 سنوات، إلى أن وصل في 2017 معدلات نمو تصل إلى 7%، وقد ظهرت في الآونة الأخيرة توجهات لدى عدد من شركات التأمين بخلق كيانات أكبر من خلال الاندماج، سواء كانت تقليدية أو إسلامية[1].

وقد تطور عدد شركات التأمين في البحرين عبر السنوات والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3– 2): عدد شركات التأمين من (2012–2020)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العدد	152	148	138	141	143	144	139	141	136

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد التقرير الاقتصادي، مصرف البحرين المركزي، 2012–2020، تاريخ الاطلاع 2021/6/16، 16:00، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/publications/،

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد شركات التأمين انخفض في سنة 2013 إلى 148 شركة مقارنة مع سنة 2012 حيث كان عددها 152 شركة، ثم ارتفع بعد ذلك من 141 شركة سنة 2015 إلى 144 شركة سنة 2017، لينخفض بعدها من 139 شركة سنة 2018 إلى 136 شركة سنة 2020، ويعود سبب الانخفاض إلى تراجع التراخيص الممنوحة لشركات التأمين في البحرين.

3– بالنسبة لصناديق الاستثمار:

في سنة 1984 تم إنشاء أول صندوق استثمار بحريني، وبعدها استمرت صناديق الاستثمار بالتطور والجدول التالي يبين ذلك:

[1] علي عبد الخالق، تقرير حول المنافسة الشديدة وغياب الوعي التأميني، 2018، تاريخ الاطلاع 2021/07/27، على الساعة 10:00، على الرابط:
http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1120215

الجدول رقم (3–3): إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار(2012–2020)

الوحدة: مليون دينار بحريني

نوع المؤسسة	2012	2013	نهاية 2014	2015	2016	2017	2018	2019	نهاية 2020
بنوك قطاع التجزئة	2399.6	2097.7	1311.5	1414.3	1252.5	1.313.0	1146.2	1178.9	1096.2
بنوك قطاع الجملة	1476.7	1352.3	1111.1	1019.3	1111.1	692.2	939.8	115.6	90.4
المؤسسات الأخرى	3756.5	3416.4	4345	4571.2	5184.5	5427.2	5340.9	5905.8	5861.0
المجموع الكلي	7632.8	6866.4	6767.6	7004.8	7548.1	7432.4	7427.0	7200.3	7047.6

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير الاقتصادي، مصرف البحرين المركزي، 2012–2020، تاريخ الاطلاع 2021/06/17، على الساعة 17:00، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/publications

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار المدارة من قبل جميع المؤسسات بلغ 7632.8 مليون دولار أمريكي في سنة 2012 لينخفض بعدها إلى 6866.4 مليون دينار أمريكي سنة 2013 و67673.6 مليون دينار بحريني سنة 2014، وذلك بسبب تراجع قيمة الاستثمارات والانخفاض الحاصل في قيمة السندات على مستوى العالم.

لترتفع بعدها قيمة الاستثمارات من 7004.8 مليون دينار أمريكي سنة 2015 إلى 7432.4 مليون دينار بحريني سنة 2017، ثم عاودت الانخفاض إلى 7200.3 مليون دينار أمريكي سنة 2019 ثم إلى 7047.6 مليون دينار بحريني سنة 2020.

4- بالنسبة للأسواق المالية:

في سنة 1987 تم إنشاء سوق البحرين للأوراق المالية وفي سنة 1989 أصبح العنصر الأساسي في القطاع المالي للبحرين هو بورصة البحرين، وقد كانت بورصة البحرين سباقة في تدشين الخدمات والمنتجات المبتكرة، ويتجلى ذلك بشكل كبير إلى الدعم المقدم من حكومة مملكة البحرين ومختلف الجهات ذات العلاقة، حيث في سنة 2010 تم تأسيس بورصة البحرين بموجب المرسوم رقم (60) للعام 2010 كشركة مساهمة مقفلة لتحل محل سوق البحرين للأوراق المالية، وتعتبر بورصة البحرين البورصة الوحيدة المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي في مملكة البحرين، وقد تطورت بورصة البحرين مع مرور الوقت حيث في سنة 2016 استكملت البورصة خلال هذا العام وبالتعاون والتنسيق مع مصرف البحرين المركزي جميع متطلبات إطلاق سوق أذونات الخزينة، والذي نتج عنه إدراج 42 إصدار من أذونات الخزينة بقيمة إجمالية قدرها 82.2بليون دولار مما سمح للمستثمرين الأفراد بالاستثمار من خلال البورصة في السوقين الأولي والثانوي في هذه الأداة التي كان الاستثمار فيها حكرا على المؤسسات المالية من خلال السوق الأولي.

وفي سنة 2017 أعلنت بورصة البحرين عن فتح باب الاكتتاب في السوق الأولي لسندات وصكوك الإجارة الإسلامية الحكومية والبالغ قيمتها 100مليون دينار بحريني لفترة استحقاق مدتها 3سنوات بمعدل فائدة 4.8٪ سنويا، كما أعلنت بورصة البحرين في بداية عام 2018 عن خطوة جديدة لتطوير خدمة نشر معلومات السوق للمستثمرين والمهتمين في قطاع رأس المال، حيث كشفت البورصة عن إطلاقها لتطبيق "بورصة البحرين" على الأجهزة المحمولة[1].

واستمر تطور القطاع المالي في البحرين للسنوات الأخيرة بفضل التطورات التكنولوجيا وتبني البحرين للعديد من الجهود للتحول نحو الرقمنة.

[1] العديد من المراجع أهمها:

- التقرير السنوي لبورصة البحرين، 2019، ص. 9، تاريخ الاطلاع 2021/07/15، على الساعة 10:00، على الرابط: https://www.bahrainbourse.com/sysimages/publication/documents/BB%20AR19_Arabic-Web.pdf_476_103541264.pdf?637628211812447491
- التقرير الاقتصادي، مصرف البحرين المركزي، 2012–2020، تاريخ الاطلاع 2021/07/15، على الساعة 11:00، من الرابط: .https://www.cbb.gov.bh/ar/publications

المطلب الثاني: مكونات القطاع المالي في البحرين

يتكون القطاع المالي البحريني من البنوك والأسواق المالية وكذلك شركات التأمين والاستثمار والتي سيتم التطرق لها فيما يلي:

1- البنوك:

يحتوي القطاع المالي للبحرين على بنك البحرين المركزي بالإضافة إلى 92 بنك مرخص بأصول تبلغ قيمتها 189 مليار دولار أمريكي وتنقسم هذه البنوك إلى 31 بنك تجزئة و13 منها بنوك محلية و17 فرع لبنوك أجنبية، بالإضافة إلى 61 بنك جملة وتشمل 12 بنك إسلامي كما توجد 270 مؤسسة مالية غير مصرفية عاملة في المملكة، تتمثل في شركات الاستثمار، شركات التأمين (تشمل التكافل)، التراخيص المتخصصة، وأسواق رأس المال[1]. أما بالنسبة لبنك البحرين المركزي سيتم التطرق إليه من خلال ما يلي[2]:

– **بنك البحرين المركزي**: أنشأ بنك البحرين المركزي كجهاز رقابي يتمتع بالاستقلال المالي والإداري بموجب القانون رقم (64) لسنة 2006، بحيث يُعنى هذا البنك بمسؤولية المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين من خلال إتباع سياسة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية. ويعتبر السلطة الرقابية الوحيدة التي تشرف على القطاع المالي البحريني، ويشمل نطاق اختصاصه جميع أنشطة البنوك والتأمين والاستثمار وأسواق المال، مما ساعد على اكتساب مملكة البحرين سمعة مالية دولية متميزة. وكذلك يقوم بدعم وتنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف للدينار في المملكة، ويتولى أيضاً إصدار أدوات الدين، وإصدار العملة الوطنية، والإشراف على نظم المدفوعات والتسويات في البحرين.

ويهدف بنك البحرين المركزي إلى تركيز جهوده في المحافظة على مركزه الرقابي المتميز لتحقيق كافة أوجه النجاح في مملكة البحرين بصفتها مركزاً مالياً يمتاز بخليط متنوع من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمحلية الرائدة، إضافة إلى الارتقاء بسمعة المصرف كجهة تنظيمية تتمتع بتقدير كبير على كافة المستويات.

[1] بيان عن القطاع المالي، مصرف البحرين المركزي، تاريخ الاطلاع، 2021/07/20، على الساعة 15:00، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/fact-sheet

[2] مصرف البحرين المركزي، نبذة عن مصرف البحرين المركزي، تاريخ الاطلاع، 2021/06/5، على الساعة 16:00، من الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/about-cbb

2- سوق البحرين للأوراق المالية (بورصة البحرين):

تم تأسيس سوق البحرين للأوراق المالية في سنة 1987 ثم حلت محلها بورصة الأوراق المالية في سنة 2010 كشركة مساهمة مقفلة، فهذه الأخيرة هي سوق متعددة الأصول ذات تنظيم ذاتي تضم حاليا 44 شركة مدرجة توفر مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المتمثلة في خدمات الإدراج، خدمات التداول، خدمات التسوية والإيداع المركزي لمختلف الأصول المتوفرة على منصة البورصة. وتسعى هذه البورصة لأن تصبح سوقًا مالياً إقليميًا ذات أصول متعددة.

كما تهدف البورصة إلى طرح خدمات مبتكرة للمتعاملين في منصة البورصة فهي تحتل مناصب قيادية في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية من ضمنها اتحاد البورصات العربية، الاتحاد العالمي للبورصات، جمعية أفريقيا والشرق الأوسط للتسوية والإيداع ، والجمعية الوطنية للترقيم، وهذا ما يمكنها من تعزيز مكانتها في أسواق المال العالمية[1].

تعتبر بورصة البحرين هي محور أنشطة الأسواق الرأسمالية في المملكة، فلقد نما حجم التبادل في عدد الأوراق المالية المدرجة لتصل إلى 50 في الأسهم، و19 في السندات (التقليدية والإسلامية على حد سواء)، وصناديق الاستثمار المشترك إلى 35. وفي نهاية ديسمبر 2006، بلغ رأسمال السوق 27.7 مليار دولار أمريكي عام 2020، أي ما يمثل حوالي 180% من الناتج المحلي الإجمالي[2].
وتتم المتاجرة في هذه البورصة من خلال 14 وسيط للأوراق المالية العاملة في السوق في حين أن التجارة اليومية تتم من خلال النظام التجاري الآلي (ATS)، وهناك عمليات تجارية تتم عن طريق المناقصات والتسويات ونظام الحفظ المركزي (CDS) وهو كذلك يعمل وفق نظام آلي. يعمل هذان النظامان من أجل ضمان سرعة وكفاءة العملية التجارية، وضمان التسليم مقابل الدفع خلال يومين عمل (T+2). ويخضع سوق المال لرقابة وإشراف مصرف البحرين المركزي الذي يشرف على كل من الأسواق الرئيسية والثانوية[3].

[1] بورصة البحرين، تاريخ الاطلاع، 2021/06/05، على الساعة 16:00، على الرابط: https://www.bahrainbourse.com/ar/

[2] بوابة الحكومة الإلكترونية للبحرين، تاريخ الاطلاع 2021/06/06، على الساعة 15:20، على الرابط: https://www.bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/

[3] مرجع نفسه.

3– المؤسسات المالية الأخرى:

وتتمثل المؤسسات المالية الأخرى للقطاع المالي البحريني فيما يلي[1]:

أ– شركات التأمين حيث يضم القطاع المالي للبحرين 147 لا تشمل ممثلو شركات التأمين شركة تأمين بجموع أقساط 755 مليون دولار أمريكي عام 2018.

ب– مؤسسات الاستثمار ويضم القطاع 52 شركة حسب بيان القطاع المالي البحريني في 2020.

ت– المؤسسات المرخص لهم المتخصصون يضم 53 شركة في الوقت الحالي موزعة كما يلي: مؤسسات الصرافة 19، الخدمات الإدارية للمحافظ الاستثمارية 3، الإداريون المسجلون 1، مؤسسات التمويل6، مؤسسات التمويل متناهي الصغر 2، مقدمي خدمات العهد المالية 3، المؤسسات المساندة للقطاع المالي 18، هيئة مهنية مسجلة 1.

ث– الصناديق الاستثمارية الجماعية: حيث تشمل هذه الصناديق، الصناديق المرخصة والمسجلة والتي عددها 1738 أما القيمة الصافية لموجودات هذه الصناديق هي 9683 مليار دولار أمريكي (مارس 2021). وكذلك تضم الصناديق الاستثمارية المحلية بعدد 61 صندوق مقسمة كما يلي: الصناديق التقليدية 36 صندوق أما الصناديق الإسلامية فعددها 25صندوق، بالإضافة إلى صناديق الاستثمارات الخاصة بعدد 12 صندوق مقسمة كما يلي: الصناديق التقليدية 7 صناديق أما الصناديق الإسلامية فعددها 5. وكذلك تضم صناديق الاستثمار الجماعي صناديق الاستثمارات الإسلامية (المحلية والأجنبية) التي عددها 82 صندوق والصناديق الأجنبية التي وصل عددها في ماي 2020 إلى 1665صندوق.

أما بالنسبة للقيمة الصافية للموجودات فهي كما يلي:

- الصناديق المحلية وصلت قيمتها إلى 5515 مليار دولار أمريكي في مارس سنة 2021؛
- الصناديق الأجنبية بلغت قيمتها 4168 مليار دولار أمريكي في مارس سنة 2021؛
- والقيمة الصافية للموجودات أي بالنسبة للصناديق الاستثمارية الإسلامية (المحلية والأجنبية) فقد بلغت 1100 مليار دولار أمريكي في مارس سنة 2021.

[1] بيان عن القطاع المالي، مصرف البحرين المركزي، تاريخ الاطلاع 2021/07/9، على الساعة 8:00، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/fact-sheet ، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: التكنولوجيا المالية في البحرين

أدت الجهود التي بذلتها مملكة البحرين من أجل التطور في مجال التكنولوجيا إلى ظهور التكنولوجيا المالية التي عملت على تطوير العديد من الخدمات وخلقت خدمات جديدة تخدم القطاع المالي وتعمل على الوصول لجميع فئات المجتمع.

المطلب الأول: نبذة عن التكنولوجيا المالية في البحرين.

تهدف مملكة البحرين إلى تأمين مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، لذلك تركزت جهودها على نموها الاقتصادي في مجال الابتكار والتحول الرقمي باعتبارها مركزًا ماليًا راسخًا في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط. وهذا ما جعل البحرين تقوم بعدة مبادرات لتصبح مركزًا للتقنية المالية (FinTech)، فقد قام مصرف البحرين المركزي بإنشاء وحدة مختصة في مجال التكنولوجيا المالية تسمى "وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار" لإجراء أبحاث السوق حول الابتكارات التي تحدث في القطاع المالي، ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من التكنولوجيا الناشئة. وفي ماي 2017، أصدر مصرف البحرين المركزي أيضا إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox Framework)، حيث تقوم الوحدة بالمساهمة في فحص طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية وسيتم التطرق لإصدارات البنك المركزي في مجال التكنولوجيا المالية في المبحث الثالث[1].

1– السياسات والتطورات التنظيمية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية في البحرين (2014 – جوان 2019):

شهدت التكنولوجيا المالية العديد من التطورات في السياسات والتنظيمات المتعلقة بها ففي سنة 2014 قام مصرف البحرين المركزي بإنشاء نوعين من التراخيص الجديدة والمتمثلة في خدمات الدفع وخدمات معالجة البطاقات وهذا من أجل السماح بدخول الشركات غير المصرفية(بنوك الاستثمارية ,شركات التأمين..) في الخدمات المصرفية.

[1] مصرف البحرين المركزي، التكنولوجيا المالية والابتكار، تاريخ الاطلاع 06 /2021/08، على الساعة 14:00، على الرابط: www.cbb.gov.bh/ar/fintech

و في سنة 2015 شاهدت البحرين عددًا من التطورات في الخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقطاعات التصنيع. حيث قام مصرف البحرين المركزي بالتعاون مع شركة "بنفت" بإطلاق نظام لتحويل الأموال الإلكتروني (EFTS) من خلال شبكة تحويل الأموال الإلكتروني (EFTS)، الذي يربط جميع بنوك التجزئة في المملكة ببعضها البعض.

وفي سنة 2016 عقدت جلسة نظمها مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين في مرفأ البحرين المالي وركزت على سبل تعزيز الابتكار في خدمات الدفع. وركزت المناقشة على تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل تطوير البنية التحتية لصناعة المدفوعات والتحول إلى الرقمنة، وتعزيز إمكاناتها ودعم الجهود الجارية نحو الريادة في ابتكار الخدمات.

في ماي 2017 قام بنك البحرين المركزي بالإعلان عن تأسيس البيئة الرقابية التجريبية Regulatory) (Sandbox Framework، وفي أكتوبر من نفس السنة أعلن مصرف البحرين المركزي عن تشكيل وحدة متخصصة في التكنولوجيا المالية مسؤولة عن عملية الموافقة على المشاركة في البيئة التجريبية التنظيمية، والإشراف على أنشطة وعمليات الشركات المرخصة ومراقبة التطورات التقنية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا المالية.

وخلال النصف الأول من سنة 2017 أدت مبادرات مثل تأسيس لوائح التمويل الجماعي الرائدة ووضع الحماية التنظيمية لشركات التكنولوجيا المالية، إلى تحسين بيئة الأعمال في البحرين بشكل كبير.

وفي فيفري من سنة 2018 تم تأسيس خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، وإطلاق مصرف البحرين المركزي شبكة آمنة لربط جميع بنوك التجزئة في المملكة بمصرف البحرين المركزي. حيث ستعمل الشبكة على تسهيل الاتصال بين مملكة البحرين ونظام التسوية الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي (RTGS) ، والذي سيدخل قريبًا مرحلة التنفيذ، وفي نوفمبر من نفس السنة أصدر مصرف البحرين المركزي مسودة قواعد تتعلق بالإطار التنظيمي للأعمال المصرفية المفتوحة.

وفي 01 ديسمبر 2018 أصدر مصرف البحرين المركزي مسودة قواعد بشأن مشغلي منصات الأصول المشفرة التي من شأنها أن توفر إطارًا تنظيميًا للترخيص والإشراف على خدمات الأصول المشفرة داخل مملكة، وفي سنة 2019

قامت البحرين بتحديث قانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية ، والذي ينص على استخدام أوسع للاتصالات الإلكترونية في الأعمال التجارية، وأطلق مصرف البحرين المركزي بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وشركة بنفت، أول موقع إلكتروني تعرف على عميلك (eKYC) حيث يهدف المشروع إلى توفير نظام أساسي متطور على الإنترنت وقاعدة بيانات للمؤسسات المالية للمصادقة على هويات عملائها وكذلك التحقق

من صحة معلوماتهم قبل منح الخدمات المالية. ويطمح المشروع أيضًا إلى مساعدة التكنولوجيا المالية (FinTech) التي تقدم منتجات مالية ومصرفية باستخدام التطبيقات عبر الإنترنت بالإضافة إلى تسهيل إطلاق منتجاتها وخدماتها.

المطب الثاني: العوامل المساعدة على تبني التكنولوجيا المالية في البحرين.

يمكن حصر أهم العوامل التي ساعدت على تبني التكنولوجيا المالية في البحرين فيما يلي:

1- البنية التحتية للأنترنت في البحرين:

إن مملكة البحرين تسعى دائماً إلى تحقيق الريادة والارتقاء بالخدمات التقنية إلى المستويات العالمية لتقديم مستقبل أفضل للمملكة، حيث تم إطلاق شبكة الإنترنت في البحرين منذ عام 1995 وتعتبر المملكة أحد أكثر البلدان استخداماً لخدمات الإنترنت في الشرق الأوسط لذلك تم تطوير شبكة الإنترنت والارتقاء بها من شبكة الجيل الرابع إلى شبكة الجيل الخامس، والذي يتم استخدامها في معظم الدول المتقدمة.

وتوفر البحرين شبكات Wi-Fi مجانية في المناطق العامة مثل الأسواق العامة ومطار البحرين الدولي وخدمات النقل العام.

وقد ساهمت هذه البنية التحتية للأنترانت في البحرين على تبنى التكنولوجيا المالية بسرعة والتأقلم معها إذ أن خدمة الإنترنت في مملكة البحرين متاحة على نطاق واسع بحيث لا يوجد أحد غير متصل بالإنترنت، فوفقا للاتحاد الدولي للاتصالات من سنة 2017-2018 فإن 98٪ من الأفراد في البحرين يستخدمون الإنترنت، وفي عام 2019 أصبحت البحرين تحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت فيها بنسبة 99%وبقيت محافظة على هذه النسبة في سنة 2020[1]، والشكل التالي يبين ذلك:

[1] العديد من المراجع أهمها:

بوابة الحكومة الإلكترونية في البحرين، تاريخ الاطلاع، 2021/06/15، على الساعة 19:00، على الرابط:
www.bahrain.bh/wps/portal

مؤشرات أداء الدول العربية من حيث الاختراق الرقمي، تاريخ الاطلاع 2021/06/22، على الساعة 17:00، على الرابط:
https://arabic.cnn.com/business/article/2021/03/14/digital-penetration-2020

الشكل رقم (3–3): عدد المستخدمين للأنترنت في البحرين (2020/2017)

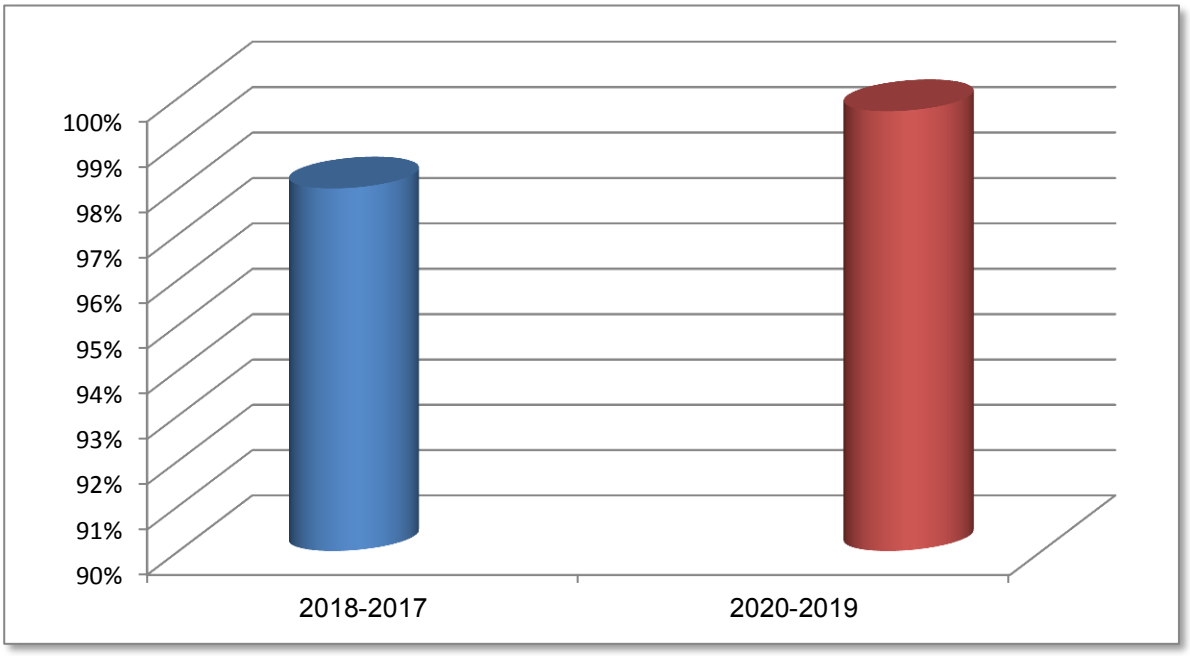

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بوابة الحكومة الإلكترونية في البحرين، تاريخ الاطلاع، 2021/06/15، على الساعة 19:00، على الرابط: www.bahrain.bh/wps/portal

وقد احتلت البحرين المرتبة الخامسة من حيث انتشار الأنترنت في دول الشرق الأوسط بنسبة 99% سنة 2020 وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3–4): ترتيب الدول حسب نسبة انتشار الأنترنت فيها

المصدر: مؤشرات أداء الدول العربية من حيث الاختراق الرقمي، تاريخ الاطلاع 2021/06/22، على الساعة 17:00، على الرابط: https://arabic.cnn.com/business/article/2021/03/14/digital-penetration-2020

أما بالنسبة لعدد اشتراكات الهاتف المحمول النشطة في البحرين لكل مائة نسمة بلغت نحو 150 اشتراك والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3–5): اشتراكات الهاتف المحمول النشطة لكل مائة نسمة من السكان في الدول العربي (2020).

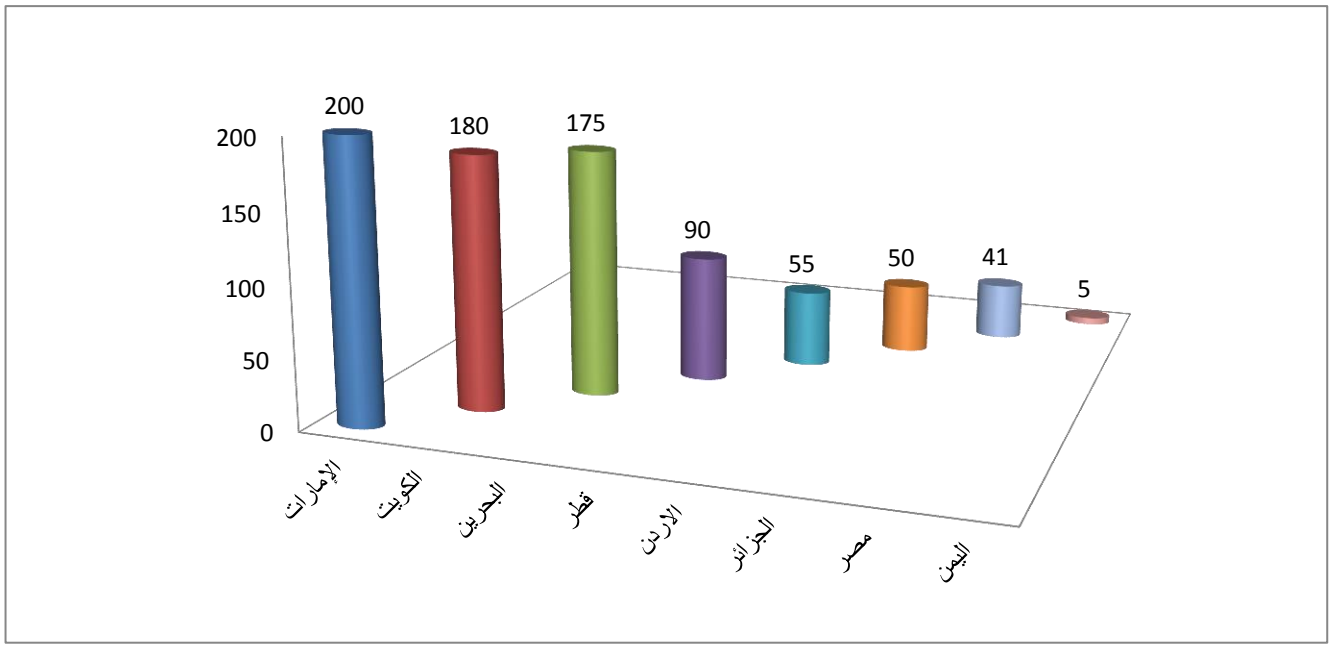

المصدر:هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية**، صندوق النقد الدولي، الإمارات، ماي 2021، ص.11.

من خلال الشكل رقم (3–5) نلاحظ أن الإمارات تتصدر الدول العربية في عدد اشتراكات الهاتف المحمول النشطة لكل مئة نسمة ب 200 اشتراك ثم تليها الكويت ب180 اشتراك، في حين تصدرت البحرين المرتبة الثالثة في عدد اشتراكات الهاتف المحمول النشطة ب 175 اشتراك في سنة 2020 ، ثم تليها الكويت ب 90 اشتراك والجزائر ب 55 اشتراك و مصر ب 41 اشتراك مقابل 5 اشتراكات فقط فاليمن.

وقد بلغت نسبة الولوج للأنترنت عبر الهواتف المتنقلة في البحرين 97 % سنة 2018 مقارنة مع 95% سنة2016 لترتفع بعدها 99% سنة 2019 وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3–6): نسبة الولوج للأنترنت عبر الهواتف النقالة في البحرين من سنة 2016-2019.

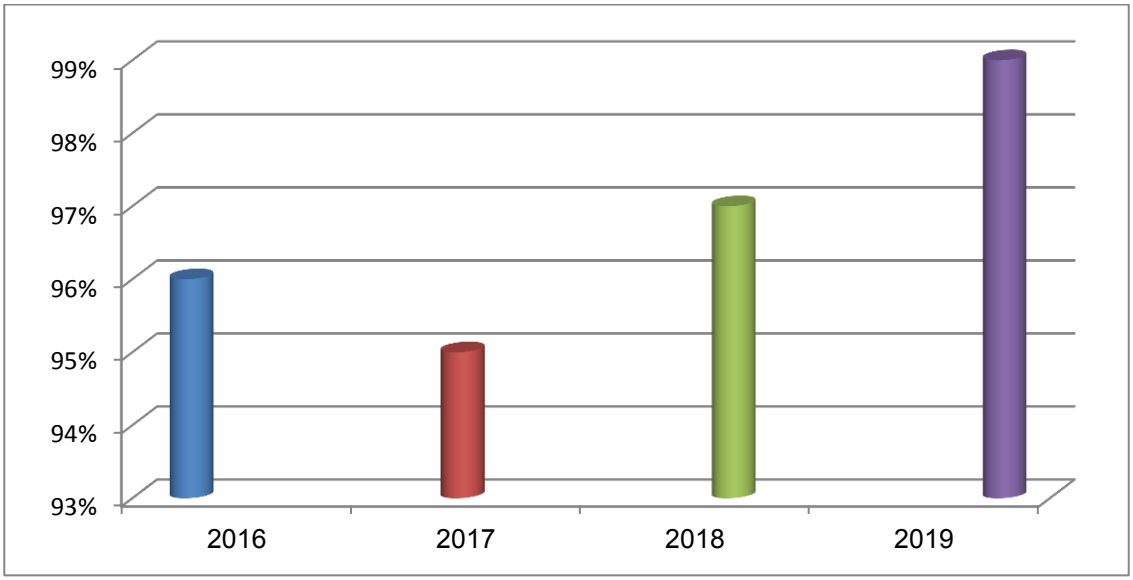

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات، مملكة البحرين، تقرير 2019، تاريخ الاطلاع 2021/06/28، على الساعة 21:00، على الرابط:
https://www.tra.org.bh/Media/Interactive_Annual_Reports/2019,

ووفقًا لأحدث استطلاع لهيئة تنظيم الاتصالات في البحرين، بلغت نسبة رضا المشتركين 85٪ وذلك حول خدمات الهاتف النقال المتنقلة الشاملة في عام 2019 مقارنة مع 83% سنة 2017، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3–7): نسبة رضا المشتركين عن خدمات الهاتف المتنقل/ خدمات النطاق العريض للأنترنت(2019/2017)

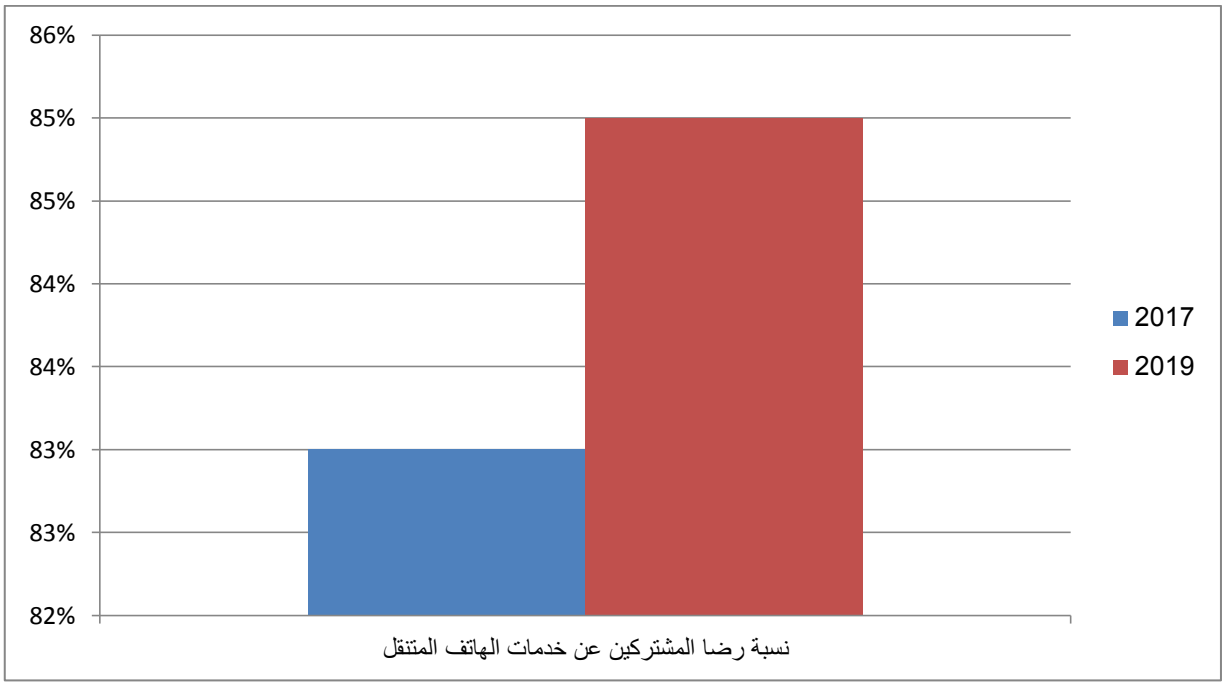

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات، مملكة البحرين، تقرير 2019، تاريخ الاطلاع 2021/06/28، على الساعة 21:00، على الرابط: https://www.tra.org.bh/Media/Interactive_Annual_Reports/2019,

وهذه البنية القوية للأنترنت في البحرين ساعدت وبشكل كبير في تقبل الأفراد للتكنولوجيا المالية واستعمال منتجاتها في العديد من معاملاتهم.

2- ميول الأفراد لاستخدام التكنولوجيا في معاملتهم المالية واليومية كالتسوق وغيرها، لأنها تسهل عليهم قضاء حاجتهم وتختصر عليهم الجهد والوقت.

الشكل رقم (3–8): نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت في التسوق

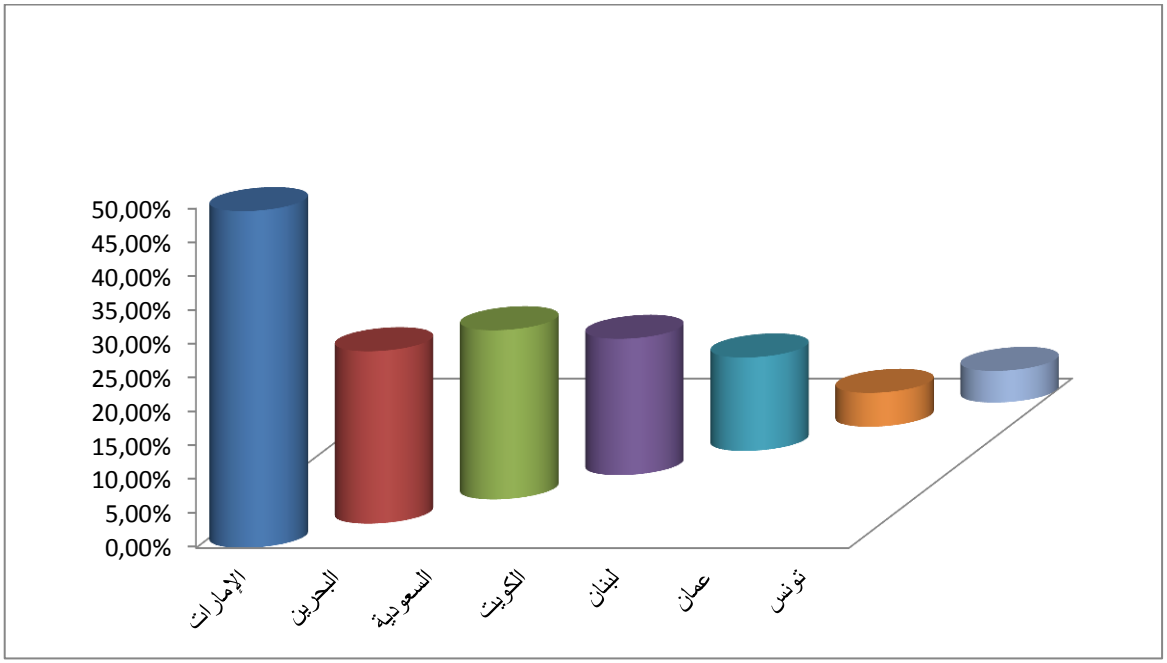

المصدر: هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية**، صندوق النقد الدولي، الإمارات، ماي 2021، ص.18.

من خلال الشكل رقم (3–8) نلاحظ أن الإمارات تتصدر الدول العربية من حيث الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت في التسوق بنسبة 50%، ثم تليها البحرين بنسبة 25.4%، وهذا مؤشر على تجاوب الأفراد مع التواجد الرقمي وميولهم لاستخدام الأنترنت في معاملاتهم. في حين نجد أن السعودية احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 24,93% على الترتيب، ثم الكويت بنسبة 20,10% ثم لبنان بنسبة 13,78% وبعدها عمان بنسبة 5% ، في حين احتلت تونس المرتبة الأخيرة بنسبة 4,67% على الترتيب.

3- إجادة سكان البحرين لمهارات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات حيث احتلت البحرين المرتبة الثانية من بين الدول العربية في نسبة إجادة السكان لمهارات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في سنة 2020 والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3–9): نسبة إجادة السكان المستخدمين للاتصالات وتقنية المعلومات

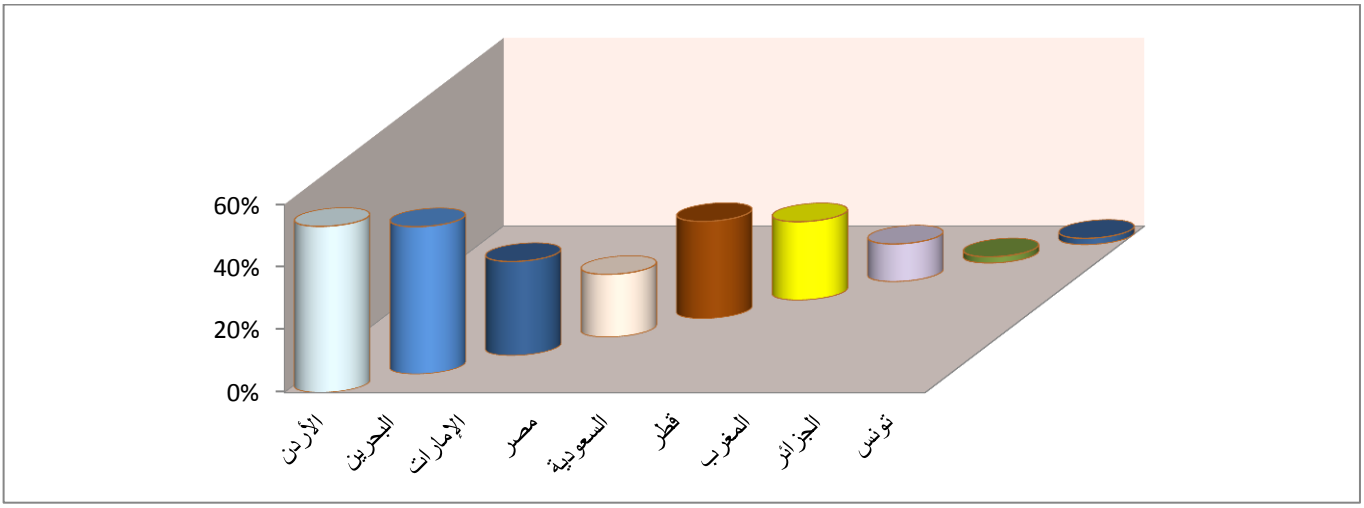

المصدر: هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية**، صندوق النقد الدولي، الإمارات، ماي 2021، ص.16.

من خلال الشكل رقم (3–9) نلاحظ أن الأردن تتصدر الدول العربية من حيث نسبة السكان الذين يجيدون مهارات استخدام الاتصالات وتقنيات المعلومات بنسبة 53%، ثم تليها البحرين بنسبة 47% أي أن نصف سكان البحرين يجيدون استخدام تقنيات المعلومات والاتصال وهو ما يعكس جهود الدولة لتمكين المواطنين من هذه المهارات وتعريفهم بها من أجل التحول للعالم الرقمي، في حين أن بقية الدول العربية تأخذ نسب متفاوتة تتراوح ما بين 2% في الجزائر و 31% في السعودية.

المطلب الثالث: جهود تطبيق التكنولوجيا المالية في البحرين

مع بداية العصر الرقمي ترغب حكومة البحرين في جعل البلاد مكانًا مناسبًا لشركات التكنولوجيا المالية معتمدة في ذلك على خبرتها المصرفية لإنشاء "نظام بيئي" يطمح لإنشاء تكنولوجيا دقيقة حيث عملت على[1]:

- استضافت البحرين حاليًا حوالي 400 مؤسسة مالية محلية وإقليمية ودولية من أجل الحرص على التعاون بين البنوك والتقنيات المالية لتبني حلول مبتكرة؛

- نفذت حكومة البحرين عددًا من المبادرات لتمهيد الطريق أمام الدولة لتصبح مركزًا إقليميًا للتكنولوجيا المتقدمة ففي سنة 2018 أطلق البنك المركزي للمملكة وحدة متخصصة في التكنولوجيا والابتكار،

- وفرتBFB (خليج البحرين للتكنولوجيا المالية) شراكة بين القطاعين العام والخاص ومقرها سنغافورة من أجل توفير مساحة عمل مادية مشتركة لشركات fintech المحلية، مدعومة بمبادرات حاضنات الشركات والتكنولوجيا المالية؛

- تأسيس صناديق الواحة التي أعلن عنها بنك البحرين للتنمية بعد إتمام الاكتتاب المالي في هذا الصندوق وذلك بعد اكتمال رأس المال المستهدف والبالغ 100 مليون دولار أميركي، ليكون بذلك صندوق الواحة هو المبادرة الأولى من نوعها التي تدخل حيز التنفيذ على مستوى المنطقة، فهو يهدف لدعم البيئة الحاضنة للمشروعات الناشئة في المملكة ضمن عدد من المبادرات والإصلاحات الاقتصادية بما يتوافق مع الرؤية الاقتصادية 2030.، والذي يمكن استفادة رواد الأعمال في التكنولوجيا المالية منه لأنه فتح طرق لتمويلات جديدة للشركات التكنولوجيا المالية مما أدى إلى تعزيز نظام بيئي يستفيد من العديد من الشركات والدعم الحكومي،

[1] العديد من المراجع أهمها:

جهود تطبيق التكنولوجيا المالية في البحرين، تاريخ الاطلاع 2021/4/15، على الساعة 12:00، على الرابط:
https://www.vapulus.com/ar

المركز الوطني للأمن السيبراني، مملكة البحرين، تاريخ الاطلاع 2021/06/29، على الساعة 1:50، على الرابط:
https://www.bahrain.bh/new/ar/cybersecurity_ar.html .

* **الأمن السيبراني**: يطلق عليه أيضا أمن المعلومات أو الحاسوب وهو فرع من فروع التكنولوجيا يتضمن حماية المعلومات والممتلكات من السرقة والفساد.

- أولت البحرين اهتماماً كبيراً بالأمن السيبراني* كأحد الركائز الرئيسية في المنظومة التقنية بالمملكة، حيث أن اقتصاد مملكة البحرين وازدهارها وتطورها يعتمد اعتمادا كلياً على أمن البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والأنترنت، فقامت بإنشاء المركز الوطني للأمن الإلكتروني في سنة 2017 كإجراء لتبني الحلول التقنية للتكنولوجيا المالية وجعل الأفراد أكثر ارتياحا لاستخدام التكنولوجيا المالية في معاملتهم، حيث تتمثل مسؤولية المركز في:

- حماية البنية التحتية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- توفير نقطة اتصال أساسية موثوقة للإبلاغ عن حالات تعرّض أمن المعلومات للخطر والحدّ من آثار هذا الخطر؛
- تقديم الاستشارات الأمنية لمختلف الجهات في القطاعين العام والخاص؛
- الحرص على تعزيز ثقة المنتفعين فيما يتعلق باستخدام الخدمات الإلكترونية؛
- الحرص عل تشجيع المنتفعين على استخدام فضاء الإنترنت في مملكة البحرين؛
- إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية؛
- حماية البيانات الشخصية للمتعاملين على الأنترنت.

المبحث الثالث: تقييم التكنولوجيا المالية في القطاع المالي البحريني.

من أجل إيجاد أفضل مزيج من السياسات والمنتجات التي تعمل على تعزيز جودة خدمات القطاع المالي وتنافسيتها قام مصرف البحرين المركزي ببذل مجهودات كبيرة لتفعيل التكنولوجيا المالية، من خلال الاهتمام بالابتكار والتطوير في مجال الخدمات المالية والمصرفية.

المطلب الأول: إجراءات تفعيل التكنولوجيا المالية في البحرين

اعتمدت مملكة البحرين على العديد من الإجراءات من أجل تفعيل التكنولوجيا المالية والتي سيتم التطرق لبعضها من خلال ما يلي:

1- **إنشاء وحدة مختصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار:** تأسست من قبل مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي في أكتوبر2017. حيث تقوم هذه الوحدة بإجراء أبحاث السوق حول الابتكارات التي تحدث في القطاع المالي، ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من التكنولوجيا الناشئة، والمساهمة في فحص طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، والعمل على إدارة العملية الرقابية للطلبات التي تم الموافقة عليها. وكذلك قيامها بتحليل ودراسة الخدمات أو المنتجات الجديدة المبتكرة والتي من المزمع احتضانها من قبل شركات مرخصة من قبل المصرف أو من قبل شركات التي يمكن أن يتم الترخيص لها من قبل البنك المركزي، وكذلك تقوم بالتواصل والعمل مع مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية (Bahrain EDB) وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية (Bahrain Fin-techBay) لدعم تطور بيئة التكنولوجيا المالية في البحرين[1].

ويمكن توضيح مكان وحدة مجال التكنولوجيا المالية والابتكار في هيكل بنك البحرين المركزي من خلال الشكل التالي:

[1] مصرف البحرين المركزي، **التكنولوجيا المالية والابتكار**، تاريخ الاطلاع 30 /2021/08، على الساعة 15:00، على الرابط: www.cbb.gov.bh/ar/fintech، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم(3–10): الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

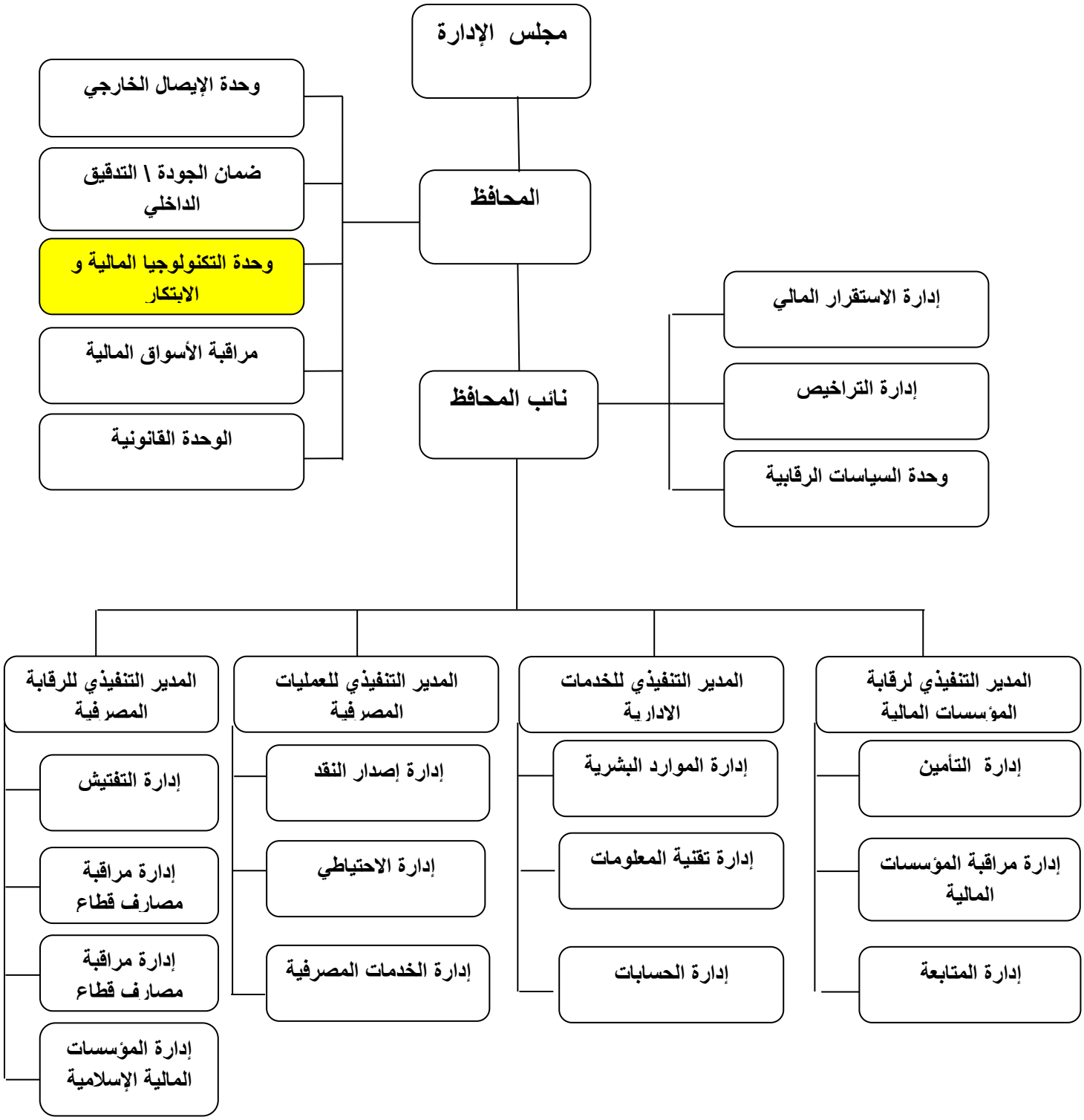

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، 2020، ص.79، تاريخ الإطلاع 2021/05/16، 16:00، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2021/04/CBB-ANNUAL-REPORT-2020-Arabic-with-Accounts.pd

2- **البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية** (Regulatory Sandbox Framework):

لقد اتخذ مصرف البحرين المركزي قرارا مدروسا لإطلاق بيئة رقابية تنظيمية للتكنولوجيا المالية سنة 2017 من أجل تعزيز المنافسة واحتضان التكنولوجيات الجديدة وتشجيع الشمول المالي، وتحسين تجربة الزبون،، ويتم ذلك بطريقة تضمن حماية المستهلك، ومكافحة غسيل الأموال، وتكافؤ الفرص في جميع الأسواق، والبيئة الرقابية التجريبية هي عبارة عن مساحة افتراضية لكل المؤسسات المالية المرخصة من مصرف البحرين المركزي وشركات أخرى محلية وأجنبية، وهذه البيئة مفتوحة للشركات لاختبار خدماتها المبتكرة القائمة على التكنولوجيا، ومن بين المعايير المتعددة التي تستعمل في اختيار الشركات في البيئة الرقابية التجريبية ما يلي[1]:

- يجب أن تكون الخدمات المقترحة للبيئة الرقابية التجريبية مبتكرة أو تقدم استخداما جديدا للتقنيات الحالية.
- يجب أن تكون الخدمات المقترحة مختبرة تقنيا.
- يجب أن تكون لدى الشركات النية والقدرة على نشر وتطبيق الخدمة، بعد انتهاء فترة التجربة التي تصل إلى 9 أشهر مع تمديد أقصاه ثلاثة أشهر.

وقد استلم مصرف البحرين المركزي عدة طلبات للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية من 2018 إلى 2020. وفي المخطط التالي توضيح لعدد الطالبات المقدمة والطلبات الموافق عليها:

[1] مصرف البحرين المركزي، البيئة الرقابية التجريبية، تاريخ الاطلاع 2021/06/20، على الساعة 09:00، على الموقع: https:www.cbb.gov.bh

الشكل رقم (3–11): عدد الطلبات المقدمة للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية والطلبات التي تمت الموافقة عليها.

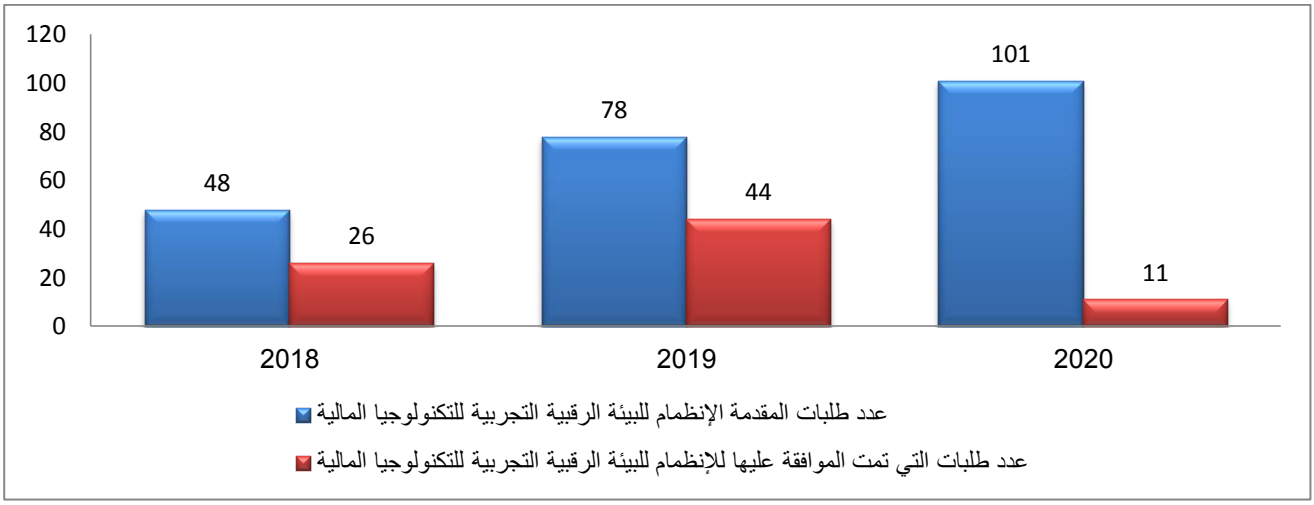

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، 2018–2020، تاريخ الاطلاع، 2021/5/15، على الساعة 15:30، على الرابط: **https://www.cbb.gov.bh/ar/publications/**.

نلاحظ أن عدد الطلبات المقدمة للانضمام إلى البيئة الرقابية التجريبية التي أسسها بنك البحرين المركزي في تزايد كبير، ففي عام 2018 أي في تاريخ إنشائها تلقى البنك المركزي 48 طلب من عدة شركات وتم قبول 26 طلب فقط منها، أما 22 الطلب الآخرين فقد تم تعليق الموافقة على 6 طلبات منها نظرا لعدم تجاوب مقدمي الطلب مع البنك المركزي للبحرين وعدم تزويده بكافة المتطلبات والقيام بتحويل 6 طلبات إلى إدارة التراخيص نظرا لعدم تناسبها وتوافقها مع متطلبات ومعايير الإطار التنظيمي للبيئة الرقابية التجريبية ورفض 4 طلبات لأسباب تتعلق بعدم توافق الأنشطة المقترحة مع أنظمة ولوائح البنك وتم إلغاء 5 طلبات بناء على رغبة مقدميهم وبقي طلب تحت الدراسة.

وفي سنة 2019 تلقى البنك المركزي 76 طلب وقام بالموافقة على 44 طلب منها فقط وبقيت 3 طلبات قيد الدراسة، وتم رفض الطلبات الباقية لعدة أساب حيث لم تتم الموافقة على 7طلبات لعدم استيفائهم للمتطلبات المنصوص عليها ضمن إطار البيئة الرقابية التجريبية و إلغاء 5طلبات بناءً على رغبة المتقدمين بالطلب، والقيام بتعليق 9طلبات من قبل إدارة التراخيص لأسباب مختلفة. أما 10 طلبات المتبقية فقد تم توجيهها إلى إدارة التراخيص نظراً لعدم تناسبها مع متطلبات ومعايير الإطار التنظيمي للبيئة الرقابية التجريبية.

أما في سنة 2020 فقد تلقى البنك المركزي 101 طلب وقام بالموافقة على 11 طلب فقط بعد أن تم دراستها ومناقشتها في لجنة فحص طلبات البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، كما أن لديه 5طلبات قيد الدراسة. وقام رفض 6طلبات لعدم استيفائهم للمتطلبات المنصوص عليها ضمن إطار البيئة الرقابية التجريبية وإلغاء 3 طلبات بناء على رغبة المقدمين لطلب، أما بقية الطلبات تم رفضها لأسباب مختلفة.

وقد ساهمت هذه البيئة في السماح للعديد من الشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية المرخصة بتقديم حلول مصرفية ومالية مبتكرة مما ساعد مملكة البحرين في تطوير خدمات التكنولوجيا المالية. وتعمل في البيئة الرقابة التجريبية عدة شركات ويمكن تصنيفها حسب الخدمات المقدمة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3–12):تصنيف الشركات العاملة في البيئة الرقابية التجريبية حسب الحلول المقدمة

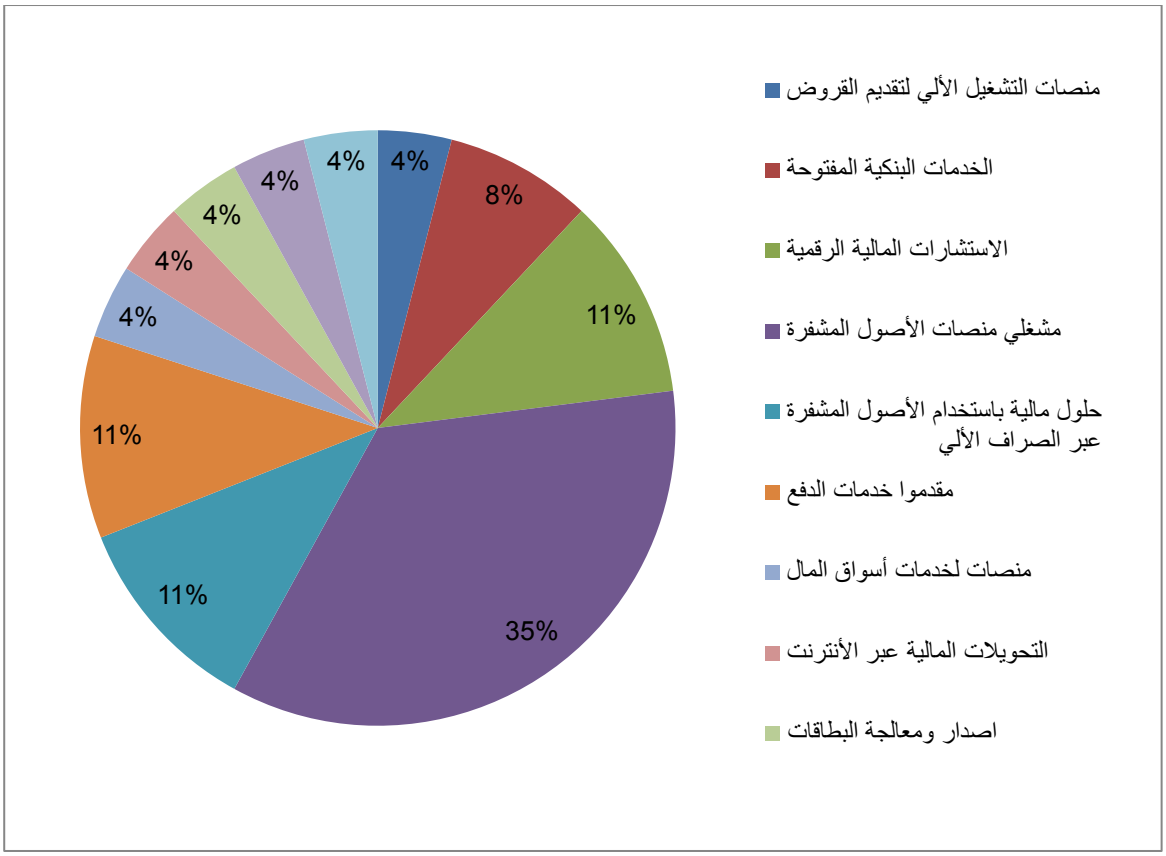

المصدر: التقرير السنوي لبنك البحرين المركزي، 2018،ص.64، تاريخ الاطلاع، 2021/08/16، على الساعة 15:00،من الموقع:
https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2019/04/CBB-Annual-report-2018-AR.pdf

من خلال الشكل رقم (3–12) نلاحظ أن أكبر نسبة للخدمات المقدمة من طرف الشركات العاملة في البيئة الرقابية للتكنولوجيا المالية هي نسبة مشغلي منصات الأصول المشفرة بنسبة 35%، ثم تليها الخدمات المالية

باستخدام الأصول المشفرة عبر الصراف الألي و مقدمو خدمات الدفع وكذلك خدمات الاستشارات المالية الرقمية بنسبة 11%، تليه الخدمات البنية المفتوحة بنسبة 4%، ثم تأتي الخدمات المقدمة من قبل منصات أسواق المال وخدمات التحويلات عبر الأنترنت وكذلك خدمات اصدار ومعالجة البطاقات وخدمات الحلول الرقمية وأيضا خدمات التمويل متناهية الصغر المقدمة عبر تطبيق الهاتف النقال بنسبة 4% .

ومنذ إطلاق البيئة الرقابية التجريبية وحتى سنة 2020 تم تخريج 7 شركات بعد أن أنهو وبنجاح مرحلة البيئة الرقابية التجريبية، وهذه الشركات يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–4): عدد الشركات المتخرجة من البيئة الرقابية التجريبية.

السنوات	2018	2019	2020
الشركات	- شركة بوابة ترابط المندرجة تحت شركة المؤيد للتكنولوجيا المالية.	- شركة " Rain Financial" - شركة" Belfrics Middle East W.L.L."	- شركة "Sprinklexchange" - شركة "Basket FZE" - شركة "Arabianchain" - شركة "Braxtone"

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك البحرين المركزي، 2018–2020، تاريخ الاطلاع 2021/16/15، على الساعة 19:00، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/publications/

نلاحظ أن عدد الشركات التي تقوم بالتخرج من البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية في تزايد مستمر كل سنة، ففي سنة 2018 أي في سنة تأسيس هذه البيئة تخرجت شركة واحدة منها بعد ما أنهت بنجاح فترة تجربة خدماتها، وفي عام 2019 تم تخريج شركتان ليصل مجموع الشركات المتخرجة في 2020 إلى 7 شركات وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

الشكل رقم (3-13): عدد الشركات المتخرجة من البيئة الرقابية التجريبية لتكنولوجيا المالية من 2018-2020

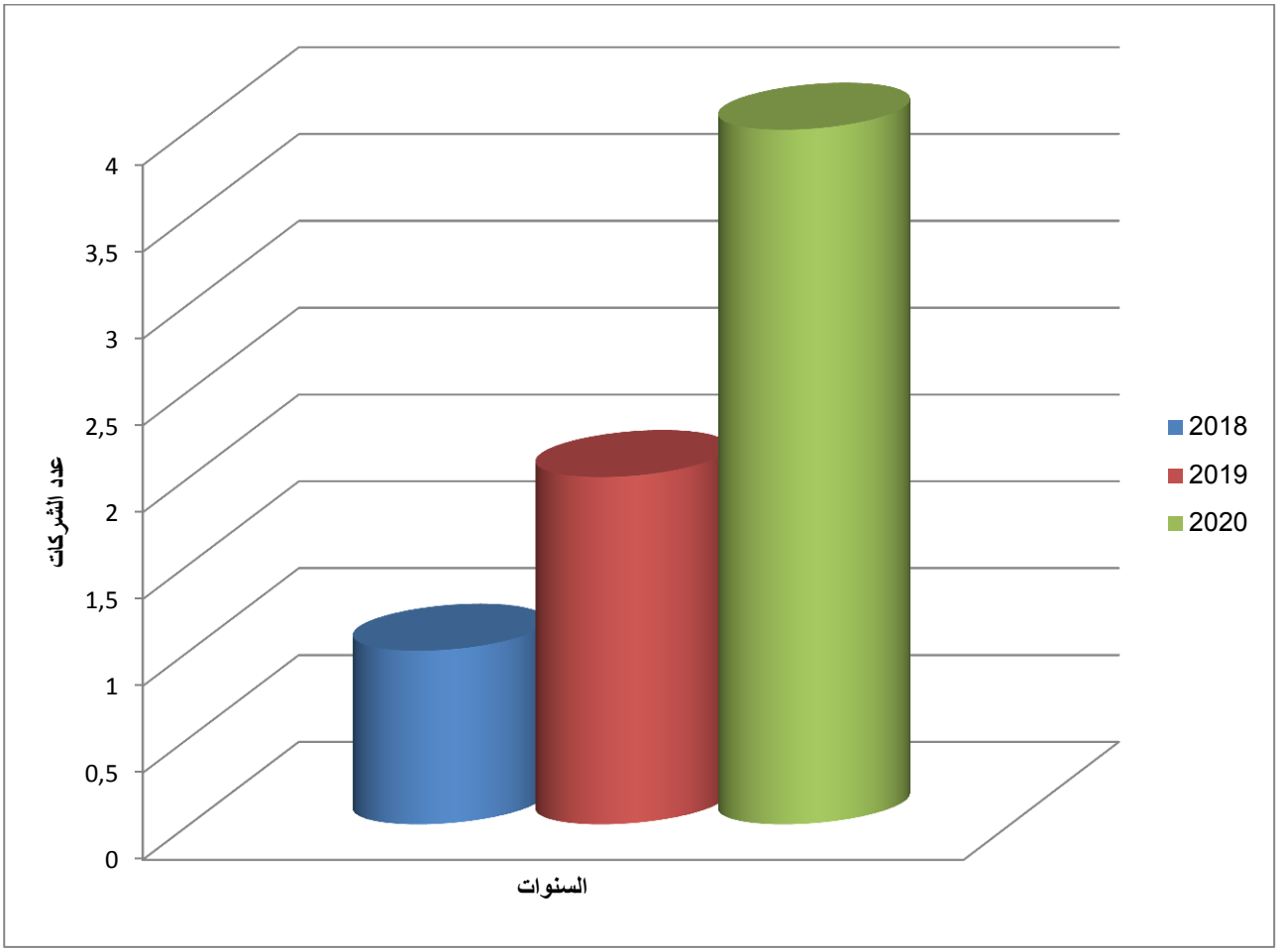

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك البحرين المركزي، 2018-2020،تاريخ الاطلاع، 2021/08/16، على الساعة 21:00، على الرابط: **https://www.cbb.gov.bh/ar/publications**

3- تأسيس خليج البحرين للتكنولوجيا المالية:

تم تأسيس خليج البحرين للتكنولوجيا المالية التابع في فيفري 2018، ويعتبر أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وسيوفر المركز حاضنات لدعم مبادرات التكنولوجيا المالية الذكية، والقابلة للتطوير والتأثير على الأسواق من خلال مختبرات الابتكار وبرامج التسريع، والأنشطة المنسقة، والفرص التعليمية والمنصات التعاونية، حيث سيقوم تحالف التكنولوجيا المالية بدمج خليج البحرين للتكنولوجيا المالية في العديد من منصاتها بما فيها منصات سلاسل الكتل الرقمية "Blockchain"، وتكنولوجيا التأمين

وغيرها، مما يسمح بتطوير الخدمات المالية وتقليص فترة الوصول إلى الأسواق إضافة إلى تقليل تكاليف تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير[1].

4- لجنة المرأة البحرينية في قطاع التكنولوجيا المالية:

قام مجلس التنمية الاقتصادية بتأسيس لجنة مكونة من مجموعة نساء بحرينيات من عدة جهات، يعملن في مجال التكنولوجيا المالية. لتحفيز المرأة على العمل في هذا المجال وتحسين فرص وصولها إلى المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم[2].

5- تطوير نظام الدفع الإلكتروني:

تسعى مملكة البحرين لتطوير نظم الدفع الالكتروني بغرض تحسين الخدمات المصرفية، وتسهيل عملية تحويل الأموال بما يدعم الاقتصاد، ويسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، ومن أبرز تطبيقات الدفع الالكتروني في البحرين بوابة "بنفت"، التي تعتبر وسيلة رئيسية في إنجاز كافة المعاملات المالية الإلكترونية، وشركة Vapuius التي تأسست سنة 2016، وهي متخصصة في خدمات الدفع الإلكتروني[3].

6- استخدام الذكاء الاصطناعي:

تدرك البحرين أهمية الذكاء الاصطناعي في تبسيط العمليات التجارية، وقد اتخذت خطوات جادة في دراسة وتطبيق الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات. وقد أعلنت شركة تمكين بالتعاون مع "بوليتكنك" البحرين وشركة "مايكروسوفت" عن إطلاق أكاديمية الذكاء الاصطناعي في "بوليتكنك" البحرين والتي تهدف إلى توفير منصة للشباب لتعزيز قدراتهم الابتكارية والإبداعية في مجال الذكاء الاصطناعي. واختيرت مملكة البحرين لتكون في صدارة دول العالم التي ستختبر عمليا إرشادات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع العام، والتي أقرّها "مركز الثورة الصناعية الرابعة" التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، وسيعمل المركز عن كثب مع مجلس التنمية الاقتصادية

[1] صليحة فلاق و سامية شارفي، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربية تجربة مملكة البحرين**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 1، الجزائر،جوان2020، ص. 315.

[2] التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، 2018، مرجع سبق ذكره، ص. 67، على الرابط:
https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2019/04/CBB-Annual-report-2018-AR.pdf

[3] صليحة فلاق و سامية شارفي، مرجع سبق ذكره، ص. 314.

وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية على تصميم دليل استرشادي يهدف إلى تمكين الحكومات من استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول ومستدام.

7- تقنية التعاملات الرقمية "البلوكتشين":

حقق العديد من رواد الأعمال فوائد كبيرة من خلال اعتماد تقنية البلوكتشين في عملياتهم التجارية، مما ساهم في تحقيق شفافية أكبر وتحسين مستوى أمن المعلومات وتتبع المعاملات وسرعتها وزيادة كفائها وخفض التكاليف. لذلك يقوم مجلس التنمية الاقتصادية بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بوضع استراتيجية وطنية لتطبيق تقنية البلوكتشين في مملكة البحرين، والتي ستحدد الاتجاهات العامة للتقنية في القطاعين العام والخاص. ومن أمثلة تطبيق تقنية البلوكتشين في القطاع العام في البحرين: مشروع تسجيل المركبات بتقنية البلوكتشين في الإدارة العامة للمرور (GDT) ضمن توجه حكومة مملكة البحرين لتحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام وذلك بتوفير خدمات ذات جودة عالية وتوظيف أحدث التقنيات عالمياً في تنظيم حركة تسجيل المركبات. ويشكل المشروع إضافة جديدة ضمن خطط مملكة البحرين لتوظيف التقنيات الحديثة في مواصلة تطوير الخدمات وتعزيز دور القطاع الخاص، ويسهم نظام التسجيل الجديد في تقليل كلفة الحفاظ على البيانات الأساسية للمركبات بشكل كبير ويتيح للمعنيين بعملية تسجيل المركبات الحصول على معلومات دقيقة ومحدثة للمركبات مع تحقيق كفاءة أكبر في إدارة المعلومات ومستوى أعلى من الشفافية[1].

[1] البوابة الوطنية البحرينية، التقنيات الحديثة والناشئة، 2021، تاريخ الاطلاع 2021/06/30، على الساعة: 20:00، على الرابط: https://www.bahrain.bh/new/ar/tech_ar.html

المطلب الثاني:أهم العمليات في مجال التكنولوجيا المالية وابتكاراته

سنتعرف من خلال ما يلي على أهم عمليات التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى أبرز ابتكاراتها.

1– أهم العمليات في مجال التكنولوجيا المالية:

من خلال التقارير الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تم حصر العمليات التالية:

أ– نظام المفوعات والتسويات (RTGS):

النظام الآني للتسويات الإجمالية(Real Time Gross Settlement system (RTGS : هو نظام يسمح بالتحويلات البنكية بين البنوك وكذلك يوفر القدرة للبنوك على الحصول على معلومات فورية، منها معلومات عن أرصدة الحسابات، والائتمان المستخدم والمتاح في نفس اليوم ، والنظام الآني قادر على التسوية بعملات متعددة ويتم ذلك عن طريق العمليات الإلكترونية المباشرة[1].

مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS) في البحرين:

بلغ مجموع التحويلات بين البنوك التجارية سنة 2012، 103787 عملية بقيمة قدرها 36 بليون دينار بحريني ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 444232 عملية في سنة 2018 بقيمة قدرها 7.7 مليار دينار بحريني، لتنخفض بعدها سنة 2019 إلى 42073 عملية وترتفع قيمتها لتصل إلى 79.71 مليار دينار بحريني وفي سنة 2020 استمرت عدد التحويلات بالانخفاض لتصل إلى 36096 عملية بقيمة قدرها 62.512 مليار دينار بحريني.

أما التحويلات بين الزبائن فقد بلغ عددها 407548 عملية سنة 2012 بقيمة قدرها 6.98 بليون دينار بحريني، لترتفع بعد ذلك إلى 4867337 عملية سنة 2014 بقيمة قدرها 8.96 بليون دينار بحريني لتنخفض بعد ذلك من 248451 عملية سنة 2016 بقيمة قدرها 5.5 مليار دينار بحريني إلى 203503 عملية سنة 2017 بقيمة قدرها 3.9 مليار دينار بحريني، ثم ارتفعت من 20785 عملية سنة 2018 بقيمة قدرها 3.4

[1] مصرف البحرين المركزي، نظم المدفوعات والتسوية، 2021، تاريخ الاطلاع 2021/06/29، على الساعة 13:00، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/payment-settlement

مليار دينار بحريني إلى 215853 عملية سنة 2019 بقيمة قدرها 4.19 مليار دينار بحريني، وفي سنة 2020 انخفض عدد العمليات من جديد ليصل إلى 162421 عملية وارتفعت قيمتها لتصل إلى 5.23 مليار دينار بحريني وهذا الانخفاض كان بسبب فيروس كورونا، والشكل التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-5): التحويلات المصرفية للبحرين في عام 2018-2020.

	التحويلات بين البنوك التجارية		تحويلات الزبائن	
	عدد التحويلات	قيمة التحويلات	عدد التحويلات	قيمة التحويلات
من 2012	**103787 عملية**	**36بليون دينار بحريني**	**407548 عملية**	**6.98بليون دينار بحريني**
2013	504894	53.1	407548	7.54 بليون دينار بحريني
2014	**461.103 عملية**	**47.4 بليون دينار**	**4867.337 عملية**	**8.96 بليون دينار**
2015	**-**	**-**	**-**	**-**
2016	**63926 عملية**	**59.8 مليار دينار بحريني**	**248451 عملية**	**5.5 مليار دينار بحريني**
2017	**45153 عملية**	**72.8 مليار دينار بحريني**	**203503 عملية**	**3.9 مليار دينار بحريني**
2018	**44423 عملية**	**7.7 مليار دينار بحريني**	**20785 عملية**	**3.4 مليار دينار بحريني**
2019	**42073 عملية**	**79.71 مليار دينار بحريني**	**215853 عملية**	**4.19 مليار دينار بحريني**
2020	**36096 عملية**	**62.512 مليار دينار بحريني**	**162421 عملية**	**5.23 مليار دينار بحريني**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي من 2012-2020، تاريخ الاطلاع 2021/08/25، على الساعة 22:00، على الرابط: 2012-2020، https://www.cbb.gov.bh/ar/publications/

ب- **نظام البحرين لمقاصة الشيكات الالكتروني (**BCTS):بموجب هذا النظام بلغ عدد الشيكات المتداولة خلال الفترة من 2016-2020 كما هو موضح في الجدول الاتي:

الجدول رقم (3– 6):نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)

	عدد الشيكات	قيمة الشيكات
2014-2012	3298766 شيك	6.8 بليون دينار
2013	3249487 شيك	9.1 بليون دينار
2014	3093635 شيك	9.9 بليون دينار بحريني
2015	-	-
2016	3303295 شيك	10 مليار دينار بحريني
2017	3300941 شيك	10.1مليار دينار بحريني
2018	3166987شيك	9.5مليار دينار بحريني
2019	5082964 شيك	388.7 مليار دينار بحريني
2020	2331423 شيك	7.266مليار دينار بحريني

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك البحرين المركزي، 2012-2020، تاريخ الاطلاع 2021/6/5، على الساعة 1:00، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/payment-settlement

بلغ عدد الشيكات المتداولة في سنة 2012، 3093635 بمبلغ إجمالي قدره 6.8 بليون دينار بحريني، ليرتفع بعدها ليصل إلى 5089642 شيك سنة 2019، بمبلغ إجمالي قدره 388.7 مليار دينار بحريني، ثم نخفض بعدها ليصل سنة 2020من خلال نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكترونيي2331423 شيك بمبلغ إجمالي بلغ 7.2 مليار دينار بحريني بسبب الانخفاض في السنة الأخيرة هي انتشار فيروس كورونا.

ج- **نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS)**:

رخص مصرف البحرين المركزي شركة "بنفت" لإدارة هذا النظام إلكتروني والذي بدوره يربط جميع البنوك التجارية في البحرين بحيث يضمن رفع كفاءة عمليات التحويلات والمدفوعات المالية، ويستفيد من هذا النظام الحيوي والهام جميع عملاء مصارف التجزئة بالمملكة. هذا بالإضافة إلى المؤسسات العامة والخاصة المصدرة للفواتير

بحيث تقدم هذه الخدمات لجميع عملاء البنوك عبر قنوات الاتصالات المختلفة سواء كانت فروع أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو عبر تطبيقات الهاتف النقال.

ويقدم نظام التحويلات المالية الإلكتروني ثلاث خدمات متميزة لجميع عملاء البنوك التجارية في البحرين تتضمن [1]:

- **Fawri+**:هي خدمة متميزة تتيح لجميع عملاء البنوك التجارية تحويل أي مبلغ حتى 1000 دينار بحريني يومياً كحد أقصى في غضون 30 ثانية على مدار الساعة. إن كل ما تحتاجه هذه الخدمة من العميل ليستلم المستفيد المبلغ في حسابه خلال ثلاثين ثانية هو رقم الحساب البنكي العالمي (IBAN) للمستفيد والمبلغ المراد إرساله.
- **Fawri**: هي خدمة متميزة تتيح لجميع عملاء البنوك التجارية تحويل أي مبلغ في غضون ساعات خلال أيام العمل الرسمية. تقدم هذه الخدمة إمكانية تحويل الأموال لجهة واحدة أو عدة جهات مثل الرواتب والمدفوعات الأخرى بطريقه آمنة وسلسة.

-Fawateer:

هي خدمة تقوم بجمع الفواتير المستحقة من عدة جهات مصدرة للفواتير وعرضها لجميع عملاء البنوك التجارية في مكان واحد، وتوفر هذه الخدمة للعملاء إمكانية الاستفسار ودفع فواتيرهم المستحقة خلال 30 ثانية. كما تقدم خدمة Fawateer، خدمة الاستقطاع المباشر والتي تمكن الجهات المصدرة للفواتير من استقطاع المبالغ المستحقة من العملاء حسب تواريخ الاستحقاق عن بشكل آلي، ويتوجب على الجهة المصدرة للفواتير الحصول على تفويض العميل للقيام بهذه الاقتطاعات، ومن مزايا هذه الخدمة إعفاء العميل من القلق بشأن دفع الفواتير بصورة منتظمة

[1] مصرف البحرين المركزي، نظم المدفوعات والتسوية، 2021، تاريخ الاطلاع 2021/06/29، على الساعة 14:00، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/payment-settlement، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (3–7): العمليات المالية الالكترونية في البحرين من 2016-2020

السنة	طبيعة التحويل	عدد العمليات	المعدل اليومي	المبلغ الكلي	المعدل اليومي
2016	فوري+ (Fawri+)	129276 عملية	355 عملية	34.5 مليون دينار	94.655 دينار بحريني
	فوري (Fawri)	252414 عملية	10491 عملية	7.1 مليار دينار	29 مليون دينار بحريني
	مدفوعات نظام فواتير (Fawateer)	-	-	-	-
2017	فوري+ (Fawri+)	370889 عملية	116	87.5 مليون دينار	239.710 دينار بحريني
	فوري (Fawri)	4872446 عملية	13349	9.7 مليار دينار بحريني	26.5 مليون دينار بحريني
	مدفوعات نظام فواتير (Fawateer)	1797003 عملية	4923	77.7 مليون دينار بحريني	213.072 دينار بحريني
2018	فوري+ (Fawri+)	959689 عملية	2629	174.7 مليون دينار بحريني	478.721 دينار بحريني
	فوري (Fawri)	5838333 عملية	23542	11.2 مليار دينار بحريني	45 مليون دينار بحريني
	مدفوعات نظام فواتير (Fawateer)	1665748 عملية	4564	133.1 مليون دينار بحريني	364.726 ديناربحريني
2019	فوري+ (Fawri+)	6351167 عملية	17400	5462 مليون دينار بحريني	1.5 مليون دينار بحريني
	فوري (Fawri)	7111170 عملية	28790	12.687 مليار دينار بحريني	51 مليون دينار بحريني
	مدفوعات نظام فواتير (Fawateer)	3086665 عملية	12497	423.960 مليون دينار بحريني	1.716 مليون دينار بحريني
2020	فوري+ (Fawri+)	47468505 عملية	19405	2.245 مليار دينار بحريني	9.053 مليون دينار بحريني
	فوري (Fawri)	8704680 عملية	35100	13.401 مليار دينار بحريني	54.035 مليون دينار بحريني
	مدفوعات نظام فواتير (Fawateer)	13400786645 عملية	463366	54.035 مليون دينار بحريني	1.868 مليون دينار بحريني

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، 2012-2020، تاريخ الاطلاع، 2021/08/15، 19:00 على رابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/payment-settlement

نلاحظ من الجدول أن:

- عدد عمليات تحويل+Fawriفي سنة 2016،بلغ 370889 بمبلغ كلي قدره 34.5 مليون دينار بحريني ثم ارتفع عبر السنوات حتى بلغ 47468505عملية سنة 2020بقيمةإجمالية بلغت2.245مليار دينار بحريني.
- وقد بلغ عدد عملياتFawri، في سنة 2016، 252414 عملية بقيمة إجمالية قدرها 87.5 مليون دينار بحريني ليرتفع عبر السنوات 2018، 2019، ليصل إلى 8704680عملية سنة 2020 بقيمة إجمالية بلغت 13.401مليار دينار بحريني.
- كما بلغ عدد عملياتFawateerفي سنة 2017، 1797003عملية بقيمة إجمالية 77.7 مليون دينار بحريني ليرتفع عبر السنوات 2018، 2019، ليصل إلى13400786645 عملية سنة 2020 بمبلغ إجمالي قدره 463366 مليون دينار بحريني.

وهذا الارتفاع يدل على الجهود التي بذلتها البحرين من أجل إرساء التكنولوجيا المالية والتحول إلى العالم الرقمي.

2– ابتكارات التكنولوجيا المالية في البحرين:

قامت البحرين بمجوعة من المبدرات من أجل تطوير التكنولوجيا المالية وخلق ابتكارات جديدة ستساهم في إحداث نقلة نوعية في القطاع المالي بمملكة البحرين، ومن بين هذه المبادرات نذكر:

- **برنامج فلات لابس Flat labs**:

هو برنامج مسرعات أعمال تم اطلاقه في عام 2018 بالشراكة مع مؤسسة "تمكين" وهي مؤسسة وطنية شبة حكومية تهدف إلى دعم تنمية القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. ويأتي تأسيس "تمكين" انسجاماً مع أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030 ومبادئها الأساسية والمتمثلة في الاستدامة والعدالة والتنافسية، حيث تساهم تمكين من خلال مهامها الرئيسية في تطوير القطاع الخاص فيما يحقق أهداف المملكة في تعزيز استدامة الاقتصاد الوطني وتنويع موارده وخلق فرص إبداعية من خلال اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا، حيث تتمحور صلاحيات "تمكين" بشكل رئيس حول رفع كفاءة المواطن البحريني للدرجة التي يكون قادراً فيها على المنافسة في سوق العمل، بالإضافة إلى الدفع قدماً بالإنتاجية في المشاريع التجارية بالتوازي مع المساعدة في خلق فرص وظيفية ذات قيمة مضافة في المملكة.

ويعتبر برنامج "فلات لابس" برنامج لتسريع أعمال الشركات الناشئة المحلية والدولية في البحرين وتوفير الدعم المستمر لمجال رأس المال المخاطر البحريني سريع النمو، حيث يعتبر أحد مسرعات الأعمال الرئيسية التي ساهم المجلس بإنشائه وبدعم من صندوق العمل (تمكين)، حيث يعمل المشروع على تسريع وإطلاق الشركات الناشئة المحلية والدولية في مملكة البحرين، بهدف دعم أكثر من 40 شركة تقنية ناشئة محلية ودولية في السنوات الثلاث المقبلة[1].

- **منصة "FinHub973":**

منصة FinHub 973 تعتبر أول منصة رقمية شاملة للتكنولوجيا المالية في المنطقة تتيح الفرصة للمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية للتعاون تحت تصرف مصرف البحرين المركزي من خلال تقنية ال"Open APIs". كما تهدف المنصة والتي تديرها شركة "فينتيك جالكسي" إلى ربط شركات التكنولوجيا المالية المحلية والدولية بالمؤسسات المالية في مملكة البحرين لبحث واختبار ووضع نماذج أولية لحلول جديدة ومبتكرة من خلال بيئة افتراضية مركزي[2]، حيث سيسمح ذلك للشركات باختبار حلولها التكنولوجية المبتكرة من خلال منصة رقمية مركزية.

- **الخدمات المصرفية المفتوحة:**

هي خدمات مصرفية جديدة وآمنة تتيح فرصة للعملاء بمشاركة معلوماتهم المصرفية، مما يسمح للشركات المتخصصة (المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي) بتقديم طرق دفع سريعة للغاية وحلول مصرفية مبتكرة، حيث ستسهل الخدمات المصرفية المفتوحة عملية مقارنة معلومات حسابات الأفراد المصرفية والخدمات المصرفية الأخرى المقدمة من قبل مختلف المصارف في مملكة البحرين.

[1] العديد من المراجع أهمها:
منصة فلات لابس، تاريخ الاطلاع 2021/07/1، على الساعة 8:30، على الرابط: https://flat6labs.com/ar
منصة تمكين، تاريخ الاطلاع 2021/07/1، على الساعة 9:00، على الرابط: https://www.tamkeen.bh/ar/

[2] المركز الإعلامي، مصرف البحرين المركزي، تاريخ الاطلاع 2021/07/1، على الساعة 10:00، على الرابط:
https://www.cbb.gov.bh/ar/media-center

- **تقنية المحفظة الإلكترونية:**

أطلقت العديد من الشركات والمؤسسات المالية والتقنية خدمة المحفظة الإلكترونية للدفع الإلكتروني الفوري أو عبر الإنترنت، وذلك من أجل تسهيل حلول الدفع في مملكة البحرين، ومن بين المحافظ المالية المنتشرة بالمملكة ما يلي[1]:

- **تطبيق بي والتb–wallet**: هي محفظة رقمية للهاتف المحمول وحلول الدفع للعملاء في المملكة توفرها شركة "بتلكو" للاتصالات بالتعاون مع شركة البحرين المالية، ويتيح تطبيق المحفظة الرقمية للهاتف المحمول إجراء عمليات دفع سريعة وآمنة من خلال تطبيق الهاتف الذكي. كما تتيح خدمة بي والت استخدام الهاتف في:

  - إرسال واستلام الأموال بشكل فوري؛
  - الدفع للمنتجات والخدمات؛
  - الحصول على خصومات عالية في الشركات الرئيسية للبيع بالتجزئة؛
  - إرسال حوالات مالية دولية.

- **تطبيق فيفا كاش Viva Cash**: تطبيق توفره شركة "فيفا" للاتصالات وهو تطبيق رائد يوفر للعملاء أحدث تقنيات المحفظة الرقمية الآمنة وسهلة الاستخدام للدفع مقابل المشتريات اليومية. كما يقدم أيضا القيم الإضافية عبر توفير خدمات تحويل الأموال محليا ودوليا.

[1] العديد من المراجع أهمها:

تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مصرف البحرين المركزي، 2021، تاريخ الاطلاع 2021/05/20، على الساعة 15:00، من الموقع: https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2021/05/FSR-Mar-2021.pdf

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، البحرين، تاريخ الاطلاع 2021/06/20، على الساعة 8:30، على الرابط: https://www.iga.gov.bh/article/iga-launches-ewallet-for-government-eservices-in-cooperation-with-benefit-and-credimax

شبكة البحرين الإلكترونية الوطنية للمعاملات المالية، مقدمة عن بنفت، 2016، تاريخ الاطلاع 2021/06/18، على الساعة 11:30، على الرابط: https://www.benefit.bh/AR/Services/BenefitPay/.

- **تطبيق بنفت بأي BenefitPay**:

تم تأسيسه من قبل شركة **Benefit** وهو عبارة عن برنامج لتسهيل عمليات الدفع في مملكة البحرين، من خلال السماح للزبائن والتجار على حد سواء بالقيام بمعاملات الدفع من دون الحاجة إلى حمل الأوراق النقدية أو البطاقات فما عليهم سوى تحميل البرنامج على هواتفهم الذكية لإرسال أو استلام المبالغ بشكل آمن وسريع. ويعد برنامج BenefitPay طريقة آمنة وسهلة للدفع في أي وقت أو مكان، فهو يسهل عمليات البيع والشراء ما بين البائع والمشتري، حيث يعمل من خلال استخدام تكنولوجيا مسح رمز الاستجابة السريعة QR) (code، ويتم إعداده لمرة واحدة عند إنشاء الحساب وتسجيل بطاقة الصراف الآلي ومن بعدها يتم حفظ بيانات البطاقة بشكل آمن. ثم يستطيع الزبون أن يستخدم التطبيق ويمسح رمز الاستجابة السريعة QR) (codeالذي يظهر على تطبيق البائع ويدخل البيانات المطلوبة للقيام بعمليات الدفع بشكل آمن وسليم.

- **خدمة ماكس والت Max Wallet**:

والتي تقدمها شركة كريدي ماكس Max Wallet وهي عبارة عن محفظة افتراضية تتيح للعملاء الدفع مقابل مشترياتهم باستخدام أجهزتهم المحمولة دون تقديم بطاقات الائتمان الفعلية والدفع باستخدام هاتف ذكي باستخدام رمز الاستجابة السريعة. تم إطلاق حلول الدفع من خلال التعاون بين بنك البحرين والكويت وكريدي ماكس للتركيز على تقديم المزيد من الخدمات وخيارات الدفع. وتعمل مملكة البحرين على تنفيذ حلول المحفظة الإلكترونية كواحدة من وسائل الدفع الرسمية على القنوات الإلكترونية من بينها قنوات الحكومة الإلكترونية لتسهيل عملية الدفع للمواطنين والمقيمين باستخدام أحدث الوسائل التقنية.

- **خدمة المطابقة الإلكترونية أعرف عميلك (eKYC)**

تمتاز خدمة اعرف عميلك إلكترونياً بأحدث التقنيات لتبسيط عملية مصادقة العميل في العديد من مقدمي الخدمات مثل شركات الاتصالات والبنوك والمؤسسات المالية لتسهيل طرق تقديم الخدمات للعملاء.وقد بادرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مزودي الخدمات لتوفير خدمة المصادقة الإلكترونية بصورة مضمونة وآمنة، من خلال الإستفادة من بصمة العميل المسجلة في قاعدة بيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وربطها مع مزودي الخدمة لتسهيل المصادقة الإلكترونية، وتتم هذه العملية بالتنسيق مع الجهات المعنية مثل هيئة تنظيم الاتصالات (TRA) ومصرف البحرين المركزي (CBB)[1].

[1] التقنيات الحديثة والناشئة، تاريخ الاطلاع 2021/12/15، على الساعة 15:15، على الرابط:
https://www.bahrain.bh/new/ar/tech_ar.html

- **الروبوتات:**

شهدت مملكة البحرين العديد من المبادرات التي تعكس اتجاه المملكة في تبني التقنيات الحديثة لتسهيل تقديم خدمة العملاء، وقد تم إطلاق عدد من تكنولوجيا الروبوتات في مجال التكنولوجيا المالية في البحرين. فقد قامت المؤسسة العربية المصرفية في البحرين (ABC) بإطلاق أول موظفة رقمية في المنطقة "فاطمة" خلال عام 2019 والتي تمتاز بالذكاء العاطفي، كما أطلق بنك البحرين الإسلامي (BISB) أول موظف افتراضي له "دانة" كجزء من جهود بنك البحرين الإسلامي لتحويل خدماته المصرفية من خلال التقنيات الناشئة. واستخدم بيت التمويل الكويتي (KFH) في البحرين أول مساعد آلي لطلبات القروض والذي أُطلق عليه اسم "مساعد بيتك" ويتعامل مع طلبات قروض العملاء ويقوم بإنشاء تقارير ائتمانية لمقدمي الطلبات بشكل مستقل.

- **منصات التمويل الجماعي:**

أصدر مصرف البحرين المركزي التعليمات الخاصة بمنصات التمويل الجماعي لغايات الإقراض التقليدية والإسلامية، حيث ستتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين والمنطقة من حشد تمويل تقليدي أو تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال التمويل الجماعي، ويجب أن تكون الشركات التي تشغل منصة التمويل والإقراض الإلكترونية مرخصة في البحرين بموجب التعليمات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

- **منصة رين:**

هي منصة تم تأسيسها من قبل شركة "رين" وهي مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي كوسيط لتداول الأصول المشفرة، وتخضع رين لمتطلبات احتياطي رأس المال، متطلبات الأمن السيبراني، ومعايير الامتثال المصرفي. و تقوم بتخزين معظم أموال عملائها الرقمية بطريقة غير متصلة بالأنترنت في نظام التخزين البارد الخاص بها ، فهي تطبق جميع متطلبات معيار الأمان للعملات المشفرة بحيث توفر رين للشرق الأوسط أسعار ورسوم على مستوى عالمي تمكنهم من شراء وبيع بيتكوين(BTC) ، برسوم 1.5% عبر المنصة[1].

[1] منصة رين، تاريخ الاطلاع، 2021/12/15، على الساعة 15:15، على الرابط: https://www.rain.bh/ar.

- **منصة البحرين للبيانات المفتوح:**

تقوم هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بإنتاج كمية كبيرة من البيانات التي يمكن استخدامها للمساعدة في تطوير البنية التحتية للمملكة، وتنمية قطاعات الاقتصاد والصحة والتعليم، كما تضمن أن جميع الأطراف الفاعلة قادرة على الوصول إلى هذا الكم الهائل من مجموعات البيانات الرسمية المتاحة من خلال منصة البحرين للبيانات المفتوحة، وتوفر منصة البيانات المفتوحة لجميع الأطراف المهتمة سهولة الوصول إلى ثروة من البيانات الرسمية المستمدة من سائر الجهات الحكومية بناء على مهامها ومسؤولياتها ووضعها على منصة البيانات المفتوحة في صيغ إلكترونية متعددة وتشمل البيانات الأولية والتمثيلات الرسومية وكذلك على الإحصائيات الاقتصادية، الديمغرافية والاجتماعية والبيئة ..الخ[1].

المطلب الثالث: مؤشرات استخدام التكنولوجيا المالية في البحرين

يعتبر المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي هو قياس مدي مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة مالياً، وتحسين فرص حصولهم علي التمويل خصوصاً الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر. فقد حققت مملكة البحرين سبقاً مالياً واقتصاديا في تطوير القطاع المالي من خلال استخدام التكنولوجيا المالية للوصول إلى كافة فئات المجتمع وإلى جميع المؤسسات المالية الأخرى ومن بين المؤشرات التي تدل على أن البحرين تستخدم التكنولوجيا المالية من أجل تطوير قطاعها المالي نجد ما يلي:

1- **مؤشرات نقاط البيع (POS) في البحرين:** مؤشرات نقاط البيع تدل على عدد عمليات البيع التي قام بها الأفراد عبر الأنترنت بواسطة بطاقات الخصم والائتمان والجدول التالي يبين حجم معاملات نقاط البيع وقيمتها من سنة 2019-2020.

[1] الحكومة الإلكترونية، البحرين، تاريخ الاطلاع 2021/07/13، على الساعة 8:30، على الرابط: https://www.bahrain.bh/new/ar/tech_ar.html، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (3–8): نقاط البيع (POS) في البحرين.

السنوات	حجم المعاملات			قيمة المعاملات		
	بطاقات صادرة في البحرين	بطاقات صادرة خارج البحرين	المجموع	بطاقات صادرة في البحرين	بطاقات صادرة خارج البحرين	المجموع
2018	49048695	15425030	64473725	1524054553	453159703	1977214256
2019	5843352	15246093	73679645	1877177353	557218330	2434395682
2020	77347515	6438295	83785810	2124921776	216993593	2341915369

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، بنك البحرين المركزي، 2021، ص.83، تاريخ الاطلاع: 2021/8/10، على الساعة 1:00 على الرابط:
https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2021/05/FSR-Mar-2021.pdf

أظهرت معاملات نقاط البيع في البحرين زيادة كبيرة من حيث حجم المعاملات التي تم اجرائها بواسطة أجهزة نقاط البيع في البحرين. بحيث ارتفع إجمالي عدد المعاملات لعام 2020 إلى 83.78 مليون معاملة مقارنة مع 73.67 مليون معاملة في سنة 2019 و 64.47 مليون معاملة في سنة 2018. في حين انخفض إجمالي قيمة المعاملات من 243439 مليون دينار بحريني سنة 2019 إلى 2341.9 مليون دينار بحريني سنة 2020، ويعود السبب زيادة عدد المعاملات وانخفاض قيمتها سنة 2020، هو بسبب وباء كورونا حيث أصبح الأفراد يقومون بمعاملات كثيرة منخفضة القيمة إذ توجهوا لاقتناء الحاجات الأساسية التي تتميز بانخفاض سعرها وذلك تماشيا مع اجراءات الحجر الصحي.

أما بالنسبة للبطاقات الصادرة خارج البحرين نلاحظ أن حجم وقيمة المعاملات التي تمت بها انخفضت انخفاضًا ملحوظًا في سنة 2020 حيث وصل حجم المعاملات الى 643829 مليون معاملة مقارنة مع 7367964 مليون معاملة سنة 2018، أما بالنسبة لقيمة المعاملات فقد انخفضت هي الاخرى من 557218 مليون دينار بحريني إلى 216993 مليون دينار بحريني سنة 2019 ويعود الانخفاض في نسبة البطاقات الصادرة خارج البحرين إلى انخفاض عدد الأجانب الذين يزورون البحرين بسبب قيود السفر خلال وباء COVID-19.

2- مؤشرات حجم وقيمة المعاملات لبطاقات الخصم والائتمان:

يمكن تلخيص حجم وقيمة المعاملات التي تمت في البحرين في السنوات من 2019 إلى 2020 في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (3-14): حجم معاملات بطاقات الخصم والائتمان

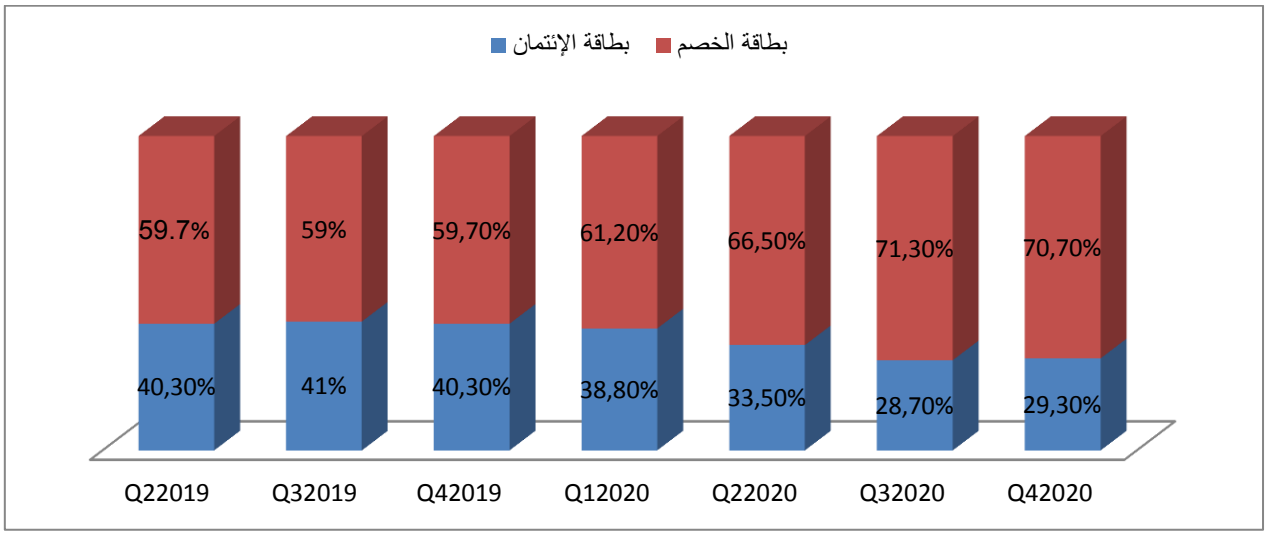

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، بنك البحرين المركزي، 2021، ص.83، تاريخ الاطلاع: 2021/8/10، على الساعة 1:00 على الرابط:
https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2021/05/FSR-Mar-2021.pdf

من الشكل رقم(3-14) نلاحظ أن نسبة حجم معاملات بطاقات الخصم في تزايد حيث وصلت قيمتها في الربيع الثاني لسنة 2019 ب 59.7%، مقارنة مع الربيع الثالث من سنة 2020 حيث وصلت إلى 71.3% ، وقد انخفض حجم المعاملات في الربيع الرابع لسنة 2020 ووصل إلى 70.7٪، وهذا نتيجة التغير في عادات الإنفاق الاستهلاكي.

في حين نجد أن حجم معاملات بطاقات الائتمان بلغت في سنة 2019 ،40.3%، لينخفض بعدها في سنة 2020 ليصل إلى 29.3%.

أما بالنسبة لقيمة معاملات بطاقات الخصم والائتمان فهي موضحة في الشكل رقم (3-15):

الشكل رقم (3–15): قيمة معاملات بطاقات الخصم والائتمان

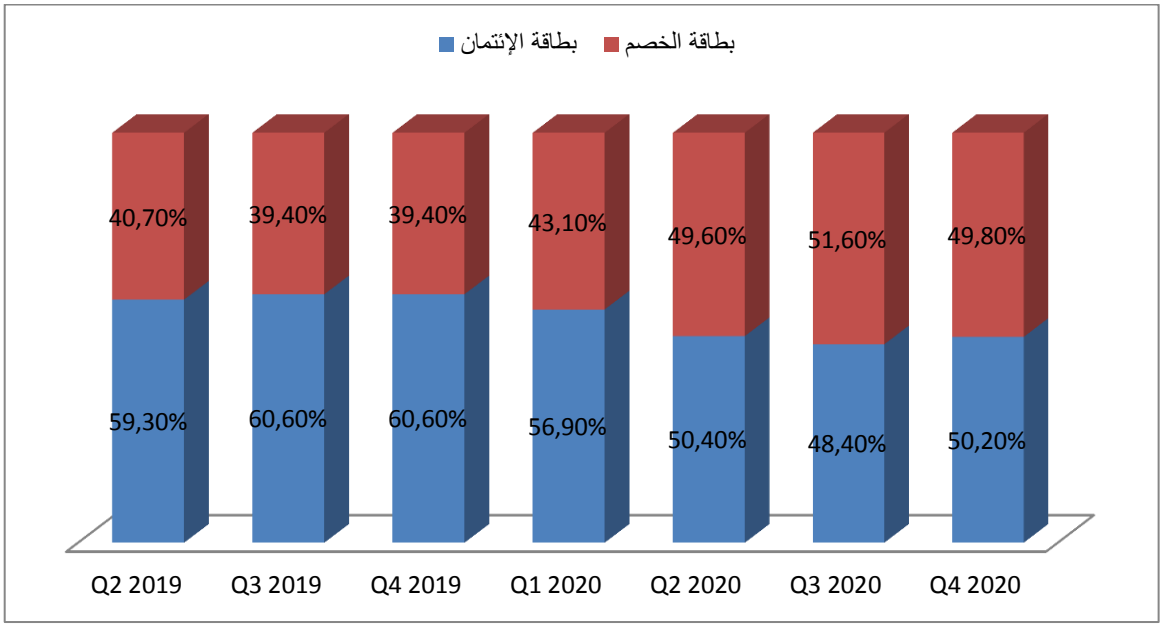

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، بنك البحرين المركزي، 2021، ص.83،تاريخ الاطلاع 2021/8/12، على الساعة 8:00 على الخط: https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2021/05/FSR-Mar-2021.pdf

من الشكل رقم (3–15) نلاحظ أن قيمة معاملات بطاقات الخصم تزايد من الربيع الثاني لسنة 2019 بقيمة قدرها 40.7% من قيمة المعاملات مقارنة مع الربيع الثالث في 2020 قيمة المعاملات إلى 49.8٪ وهذه التغيرات نتيجة التغيير في عادات الإنفاق الاستهلاكي.

أما بالنسبة لقيمة بطاقات الائتمان فقد بلغت قيمتها في الربيع الاول من سنة 2019، 59.3% لتنخفض بعدها في الربيع الرابع من سنة2020 إلى 50.20% .

ويعود هذا الانخفاض بالنسبة لحجم وقيمة المعاملات في سنة 2020 إلى فيروس كرونا وكذلك بسبب أن مصرف البحرين المركزي اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء إصدار وتوزيع بطاقات الخصم والائتمان من أجل الانتقال إلى استخدام المعاملات الغير تلامسية وهذا يدل على أن مملكة البحرين زادت الاهتمام بتفعيل التكنولوجيا المالية من أجل التطور والنهوض بقطاعها المالي.

3– مؤشرات معاملات نقاط البيع اللاتلامسية: مؤشرات نقاط البيع تدل على عدد عمليات البيع التي قام بها الأفراد بخاصية الدفع اللاتلامسية من خلال تقريب البطاقة الخاصة بالزبون إلى أجهزة الصرف من أجل التعرف

على بيانات الزبون دون الحاجة لتمريرها في أجهزة الصراف أو إدخال الرمز السري والشكل التالي يبن حجم وقيمة المعاملات التي تمت عن طريق نقاط البيع للاتلامسية:

الشكل (3–16):النسبة المئوية لمعاملات نقاط البيع بدون تلامس 2020.

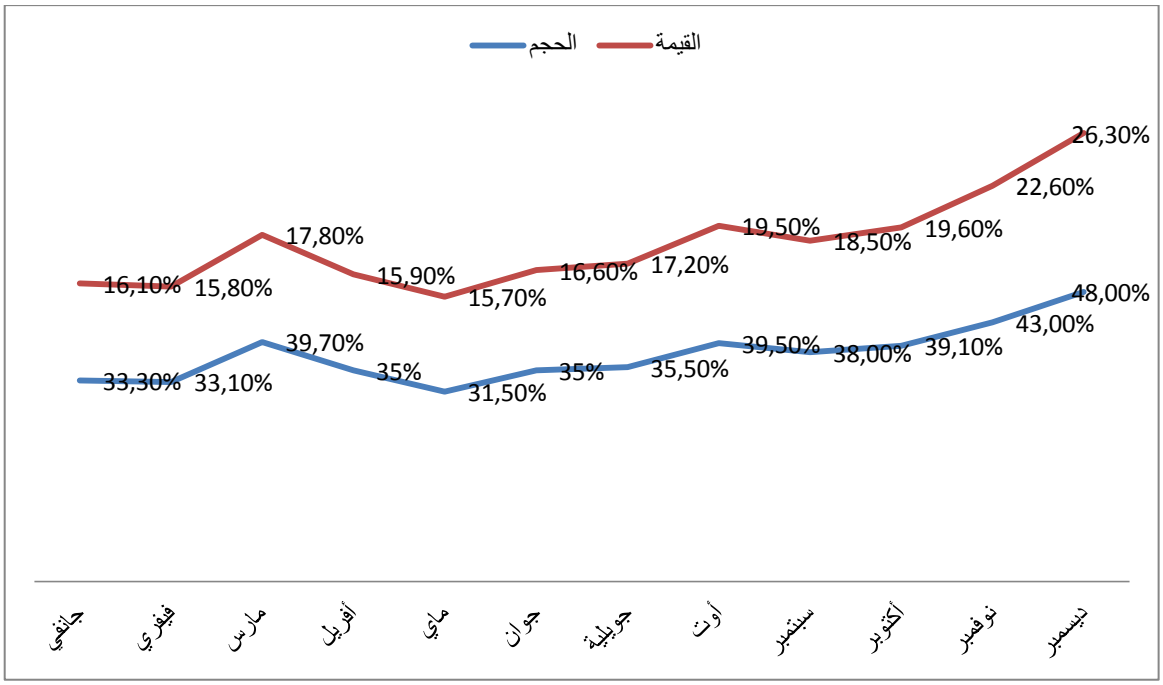

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، بنك البحرين المركزي، 2021، ص.84، تاريخ الاطلاع 2021/08/14، على الساعة 10:00 على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2021/05/FSR-Mar-2021.pdf

أظهر الشكل أعلاه أن حجم وقيمة معاملات نقاط البيع بدون تلامس في تزايد مستمر من جانفي سنة 2020 بنسبة 33.3% من حجم المعاملات وبقيمة قدرها 16.10% إلى 48% من حجم المعاملات في ديسمبر من نفس السنة وبقيمة قدرها 22.6%، وهذا يدل على الجهود التي تبذلها البحرين من أجل التحول إلى الاقتصاد الرقمي وتبني الحلول المالية المبتكرة وتفعيل التكنولوجيا المالية.

4– مؤشرات استخدام البحرين المحافظ الرقمية: ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم (3–9):حجم وقيمة المعاملات من خلال المحفظة الإلكترونية والمدفوعات عبر الهاتف المتحرك

الفترة	الحجم	القيمة
2018	1132813	288790087
2019	7928056	4094125589
2020	51710047	23713839463

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، بنك البحرين المركزي، 2021، ص.85، تاريخ الإطلاع2021/08/14، 14:00 على الرابط:
https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2021/05/FSR-Mar-2021.pdf

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم وقيمة المعاملات للمحافظ الإلكترونية والمدفوعات عبر الهاتف في تزايد مستمر حيث بلغ إجمالي حجم المعاملات في سنة 2020، 51.710 مليون معاملة بقيمة قدرها 2371.383 مليون دينار بحريني مقارنة مع 7.92 مليون معاملة بقيمة قدرها 409.41 مليون دينار بحريني في سنة 2019 وهي قيم متزايدة مقارنة مع الربيع الرابع لسنة 2018 التي كانت 1.132مليون معاملة بقيمة قدرها 28.879 مليون دينار بحريني وتعود هذه الزيادة إلى التطورات التي طرأت في البحرين في مجال التكنولوجيا المالية حيث أصبحت المعاملات تتم إلكترونيا وعبر الهواتف النقالة وهذا ما ساعد على تطوير القطاع المالي في البحرين بسبب ظهور خدمات جديدة ومبتكرة بفضل تبني البحرين للتكنولوجيا المالية.

5- **مؤشرات الشمول المالي لمملكة البحرين**: يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3– 10): أرقام الشمول المالي لمملكة البحرين

السنوات	عدد البنوك	عدد الفروع	عدد أجهزة الصراف الألي	عدد الحسابات	عدد الحسابات المرتبطة بالأنترنت/ الكمبيوتر الشخصي	بطاقات الصراف الألي (بالآلاف)
2012	28	147	462	1400310	313783	11572
2013	27	163	471	1505233	352982	11997
2014	27	167	452	1521724	471535	12296
2015	27	171	458	1636519	468746	13526
2016	27	172	461	1741395	544111	14077
2017	26	171	453	1887403	534033	14818
2018	29	173	479	1907307	477894	13846
2019	29	204	515	2108637	616960	16441

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، بنك البحرين المركزي، 2021، ص.92، تاريخ الاطلاع، 2021/8/15 على الساعة 15:00 على الرابط:
https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2021/05/FSR-Mar-2021.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد البنوك من سنة 2012 إلى 2020 ازداد من 28 بنك إلى 29 بنك، وتظهر الأرقام أن عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي في داخل المملكة في تزايد كبير حيث ارتفعت عدد الفروع من 147 فرع سنة 2012 إلى 204 سنة 2019، في حين بلغ عدد أجهزة الصراف الألي 462 جهاز سنة 2012 مقارنة مع 515 جهاز سنة 2019.

أما بالنسبة لعدد الحسابات فقد زاد عدد الحسابات المصرفية داخل بنوك التجزئة حيث ارتفعت من 1400310 حساب في سنة 2012 إلى 2108637 في سنة 2019. أما عدد الحسابات المرتبطة بالأنترنت فقد بلغت 313783 سنة 2012 لتصل إلى 616960 سنة 2019، ووصل عدد بطاقات الصراف الآلي 1157.2 مليون حساب سنة 2012 ليصل إلى 1644.1 مليون حساب سنة 2019.

وهذه الزيادات في عدد البنوك وفروعها وكذلك عدد الحسابات المصرفية وبطاقات الصراف الآلي، يدل على أن القطاع المالي للبحرين في تطور ويعود الفضل إلى هذا التطور لاهتمام البحرين اهتماما كبيرا بالشمول المالي، من أجل وصول الخدمات المالية لكافة أرجاء البلاد وهذا بفضل تبني التكنولوجيا المالية واستخدمها في الكثير من المجالات.

خلاصة :

ساهم الاهتمام الكبير للبحرين بالتطورات التكنولوجيا من أجل التحول إلى الاقتصاد الرقمي، والعمل على تطورها بسرعة في السنوات الأخيرة وقد ساعد هذا التطور على ظهور العديد من الخدمات المالية المبتكرة مثل منصات التمويل الجماعي، منصات المحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع اللاتلامسية..، مما سمحت بتطوير الخدمات التقليدية وتحويلها إلى خدمات تتم عبر الهواتف النقالة والحواسيب الشخصية، حيث حققت مملكة البحرين تقدماً ملحوظاً في مؤشرات التكنولوجيا المالية من أجل تطوير القطاع المالي والوصول إلى الريادة حيث أصبح العديد من الأفراد يستخدمونها في القيام بخدماتهم باستخدام التكنولوجيا والحلول المبتكرة.

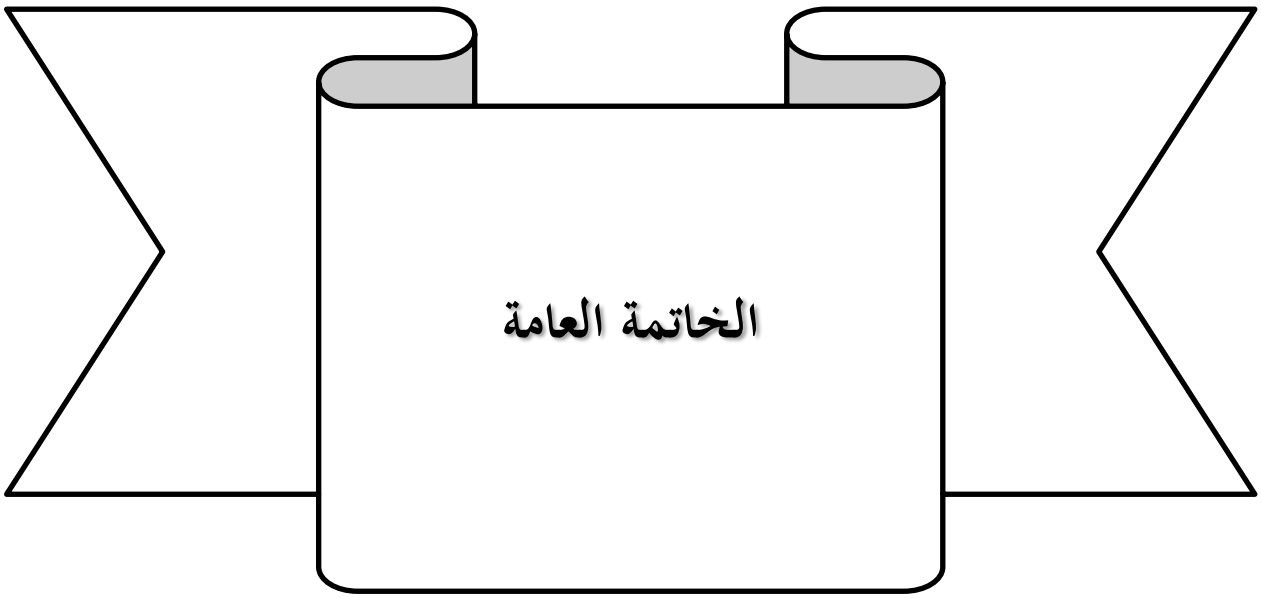
الخاتمة العامة

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة نستنتج أن القطاع المالي هو حجر الأساس في الاقتصاد لأنه يشتمل على جميع المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك، الأسواق المالية، شركات التأمين وصناديق الاستثمار والادخار..) التي تساهم في تطوير الاقتصاد من خلال تحويل الأموال إلى استخدامات منتجة، حيث تعمل هذه المؤسسات على تقديم العديد من الخدمات المالية التقليدية والمتمثلة في قبول الودائع، خطابات الضمان، تحصيل الشيكات وغيرها.

ومع التطورات التكنولوجيا الحاصلة التي شهدها العالم ظهرت خدمات وتقنيات جديدة تقوم بإدخال الابتكار التكنولوجي على الخدمات المالية من أجل تطويرها وتحسين جودتها وهذا ما يسمى بالتكنولوجيا المالية، وقد أصبحت هذه الاخيرة توظف في جميع المجالات الاقتصادية والمالية وزاد الإقبال عليها والاستثمار فيها من قبل الشركات والعملاء والدول، وهذا بفضل التسهيلات والمميزات التي توفرها والحلول التي تمنحها والمتمثلة في منصات للتمويل الجماعي، المحافظ الرقمية والعقود الذكية وغيرها.

فالتكنولوجيا المالية تتيح العديد من الامتيازات التي تضمن للمتعاملين بها السرعة في تقديم الخدمات وبأقل التكاليف والعمل على حماية خصوصياتهم، بالإضافة إلى قدرتها على الوصول إلى جميع الفئات ومحاولة إدخال التكنولوجيا على الخدمات المالية التقليدية، وهذا ما جعل العديد من الدول تتسارع للاستثمار فيها وتبنيها وعلى رأسهم البحرين التي قامت بالعديد من الإنجازات من أجل الوصول إلى الريادة والتفوق في هذا المجال، وجعل مؤسسات قطاعها المالي تقدم خدمات مميزة ومتطورة وتضمن لعملائها السهولة والسرعة في الحصول عليها وبأقل جهد وتكلفة ممكنة، ومن بين الابتكارات التي أصدرتها البحرين في هذا المجال نجد منها: خدمة المطابقة الإلكترونية أعرف عميلك، منصات المحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع اللاتلامسية.....إلخ، حيث تطورت الخدمات التقليدية وأصبحت خدمات متطورة تتم عبر الهواتف الذكية والأنترنت.

أولا: اختبار الفرضيات:

- **الفرضة الأولى: للقطاع المالي أهمية كبيرة في الاقتصاد.**

يعتبر القطاع المالي بمثابة حجر الزاوية للاقتصاد إذ يؤثر ويتأثر به، وهذا نظرا لأهميته الكبيرة والتي تتمثل في تسهيل عملية تجميع مدخرات الأفراد والتقليل من عملية الاكتناز التي تضر بالاقتصاد ، وكذلك العمل على توفير السيولة اللازمة بتحويل الأصول المالية المختلفة إلى نقود سائلة في مدة قصيرة وبتكلفة مناسبة، وهذا ما يعطي

الثقة للمستثمرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين ويدفعهم لتوظيف أموالهم فيه، كما يعمل على تحقيق الاستقرار المالي من خلال الحفاظ على معدلات التضخم في إطار المستويات المستهدفة الداعمة لتحقيق النمو، والتقليل من حدة التقلبات في أسعار الصرف وذلك من خلال التحكم في الكتلة النقدية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية: للتكنولوجيا المالية دور فعال في تطوير القطاع المالي.**

أدت التكنولوجيا المالية بخدماتها المتنوعة وابتكاراتها في العديد من المجالات إلى تحسين وتطوير القطاع المالي بمختلف مؤسساته من بنوك وأسواق مالية و مؤسسات أخرى كشركات التامين وغيرها وهذا بفضل تطوير الخدمات والمنتجات التي كانت تقدمها وتحويلها من منتجات تقليدية إلى منتجات تتمتع بالسهولة والسرعة كخدمة المستشارين الآليين، منصات مقارنة القروض، روبوت المحادثة و خدمات التأمين عن بعد، كل هذه الخدمات تساهم وبشكل كبير بالنهوض بالقطاع المالي والعمل على تطويره، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة: تساهم التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي البحريني من خلال منتجاتها المالية التي تعمل على تسهيل وتسريع تقديم الخدمات.**

قامت البحرين بخلق العديد من المنتجات الجديدة والتي ساهمت بشكل كبير في تسهيل الخدمات المقدمة للعملاء وتسريعها مثل إنشائها لخدمات الدفع للاتلامسية واستخدام أجهزة الصراف الألي في عمليات الدفع اليومية وبالإضافة للعديد من المنصات والخدمات الجديدة التي وفرتها لمؤسسات القطاع المالي مثل منصة رين ومنصات التمويل الجماعي وكذلك إدخال الروبوتات في عملية تقديم الخدمات كل هذه المبدرات ساهمت في إحداث نقلة نوعية في القطاع المالي بالمملكة، ومنه تساهم التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي البحريني من خلال منتجاتها المالية التي تعمل على تسهيل وتسريع تقديم الخدمات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ومنه يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية:

عملت التكنولوجيا المالية في البحرين على ادخال التكنولوجيا على المنتجات والخدمات والتقنيات من أجل تحسين نوعية وجودة الخدمات التقليدية للقطاع المالي، وهذا ما جعلها تلعب دورا كبيرا في تطويره من خلال جعل جميع المعاملات من دفع وتحويل الأموال والممتلكات وإدارة الأصول وغيرها بعدما كانت تتم بصورة تقليدية أصبحت آلية وتتمتع بالسرعة والسهولة عن طريق الهاتف النقال وأجهزة الحاسوب.

ثانيا: نتائج الدراسة

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعد القطاع المالي بجميع مكوناته المحرك الأساسي للاقتصاد وهذا بفضل ما يقدمه من خدمات مالية؛
- التكنولوجيا المالية قطاع حديث أخذ موقعه ضمن اقتصاديات الدول وتلقى ترحيبا وتشجيعا في ظل التخوفات من مخاطره؛
- أصبحت التكنولوجيا المالية من أكثر القطاعات التي يتم الاستثمار فيها عبر العالم؛
- تسمح التكنولوجيا المالية بتخفيض تكاليف المعاملات المالية، وتختصر الوقت والمسافات؛
- البنية التحتية للأنترنت في البحرين ساهمت وبشكل كبير في انتشار التكنولوجيا المالية فيها،
- ابتكارات التكنولوجيا المالية ساهمت بشكل كبير في تطوير القطاع المالي في البحرين من خلال تطوير طريقة تقديم الخدمات المالية بأقل التكاليف وبسرعة فائقة؛
- أدت التكنولوجيا المالية في البحرين إلى التقليل من الجهد والوقت في أداء المعاملات والخدمات؛
- ساعد تطور قطاع الدفع الإلكتروني في تطور عدد أجهزة الصراف الألي وطرق الدفع اللاتلامسية والمعاملات التي تتم عبر أجهزة الهاتف النقال في البحرين إلى الزيادة من سرعة استيعاب التكنولوجيا المالية؛
- ساهمت التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات التقليدية وظهور ابتكارات جديدة تتم بصورة إلكترونية؛
- لم تعد البحرين مجرد دولة قامت بمبدرات للاستثمار في التكنولوجيا المالية بل تحولت إلى تجربة وقدوة مفيدة للمجتمع الدولي.

ثالثا: الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها، نقترح ما يلي:

- وجوب التركيز على تطوير القطاع المالي من خلال ادخال التكنولوجيا المالية في جميع مكوناته.
- يجب زيادة الأبحاث العلمية والأكاديمية حول التكنولوجيا المالية نظرا لأهميتها في تطوير اقتصاديات الدول؛
- ضرورة القيام بملتقيات ودورات من أجل تعريف الأفراد بالتكنولوجيا المالية ومدى أهميتها في اقتصاديات الدول؛

- وضع نماذج ونظم للحماية من المخاطر المتعلقة بمنتجات التكنولوجيا المالية من أجل تشجيع الأفراد على استعمالها والتقليل من تخوفهم منها؛
- تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا المالية بالنسبة للدول العالم الثالث من أجل الارتقاء باقتصادها ومن وربح الوقت والجهد في تقديم خدماتها؛
- العمل على تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول النامية من أجل الاستفادة من ابتكارات وخدمات التكنولوجيا المالية.

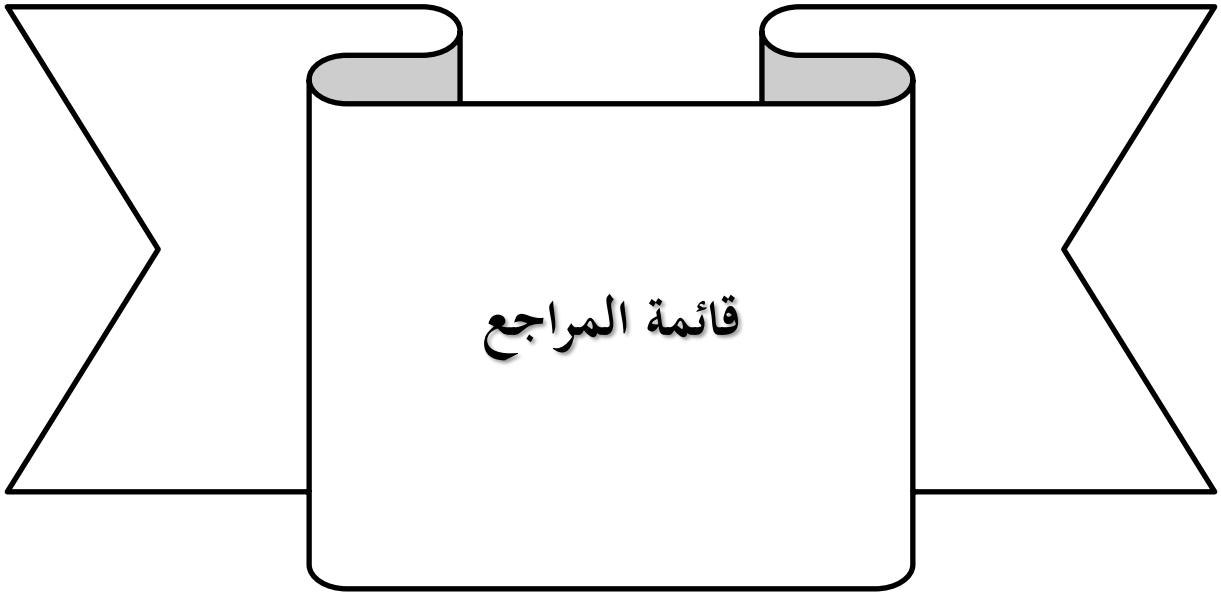
قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I مراجع اللغة عربية:

أولا: الكتب

1. إبراهيم فياض عرفات، **إدارة التأمين والمخاطر**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
2. أحمد صبحي العيادي، **أدوات الاستثمار الإسلامية (البيوع – القروض – الخدمات المصرفية)**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2010.
3. أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014 .
4. أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك (تقليدية الماضي والكترونية المستقبل)**، المكتبة المعاصرة للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
5. أرشد التميمي، **الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، .2011
6. أمين عبد العزيز حسن، **الأسواق المالية**، دار قباء الحديثة للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
7. إهاب خليفة، **مجتمع ما بعد المعلومات**، العربي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2019
8. إياد منصور حسن، **إدارة العمليات البنكية و النقدية**، دار ابن النفيس للنشر و التوزيع، الأردن ،الطبعة الأولى، 2019.
9. جميل كوكب سرمد، **مدخل الى الأسواق المالية**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2018،.
10. حسن حمدي، **دليلك إلى البورصة والاستثمار**، دار الكتاب العربي، القاهرة،الطبعة1، 2006.
11. حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية، مصر، الطبعة1، 2005.
12. حمد جعفر هني و حكيم براضية، **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ،2019 .
13. حمد عبد الله شاهين محمد، **محافظ الأوراق المالية**(إدارة – تحليل- تقييم)، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر ،2017.
14. حمود محمد غازي الحماده، **العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الإلكتروني**، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2017.
15. خالد أحمد علي محمود، **العولمة واقتصاد المعرفة** ، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2019

16. خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك و سوق المال**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى2019.
17. خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019.
18. خالد أحمد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مدخل الأسواق المالية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
19. خالد أمين عبد الله واسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية**-، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2006.
20. د الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المنشآت المالية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن،2016.
21. رسيمة أحمد أبو موسى، **الأسواق المالية والنقدية**، المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
22. زياد رمضان ومروان شموط، **الأسواق المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2007.
23. سالم صلال راهي الحسناوي، **الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية**، مؤسسة دار الصادق الثقافية لنشر والتوزيع، العراق، دون سنة نشر.
24. سعيد علي محمد العبيدي، **الاقتصاد الإسلامي**، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011
25. سمير عبد الحميد رضوان، **أسواق الأوراق المالية بين المضاربة والاستثمار وتجارة المشتقات وتحرير الأسواق (دراسة واقعية للأزمة المالية العالمية)**، دار النشر للجامعات، القاهرة- مصر، 2009.
26. سمير عبد الحميد رضوان، **أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية)**، مكتبة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
27. سوزي عدلي ناشر، **مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي** ،منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2007.
28. صلاح الدين شريط، **أصول صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2019
29. طارق عبد العال حامد، **دليل التعامل في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2007.
30. الطاهر قانة ،**المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية**، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2013.
31. الطيب ازهري الفكي، **أسواق المال**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
32. عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
33. عبد الغفار حنفي و رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 1995
34. عبد الغفار حنفي وعبد الفتاح اسماعيل، **الأسواق المالية**، دار التعليم الجامعي، مصر،2009 .

35. عبد الغفار حنفي، رسيمة قرياص، **أسواق المال – بنوك تجارية، أسواق رأس المال، شركات التأمين، شركات الاستثمار**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2000.
36. عبد القادر أحمد محمد الصباغ، **قيد الأوراق المالية في البورصة (دراسة مقاربة بين النظامين المصري والسعودي)**، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2018
37. عبد الكريم قندوز، الخيارات، **المستقبليات والمشتقات المالية الأخرى**، أي –كتاب للنشر والتوزيع ،لندن، 2017.
38. عصام حسين، **أسواق الأوراق المالية (البورصة)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
39. عصام حسين، **أسواق الأوراق المالية (البورصة)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
40. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2003.
41. كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة المخاطر**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، 2014،
42. كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة المخاطر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
43. مبارك بن سلمان بن محمد سلمان، **أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ج1**، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، 2005.
44. محمد أحمد الجيزاوي، **أسواق الأوراق المالية وحلول الإدارة الإلكترونية**، إي- كتاب للنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الأولى، 2019.
45. محمد أحمد السريتى ومحمد عزت محمد غزلان، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى، 2010.
46. محمد الصيرفي ،**إدارة المصارف** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، الطبعة الأول،2007.
47. محمد بن دليم القحطاني، **بيئة عمل الشركات**، c– ltd kutub، لندن، الطبعة الأولى، 2019.
48. محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005.
49. محمد عبد العظيم طه، **الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء قرارات بازل 3**، دار التعليم الجامعي ،الإسكندرية ، 2020.
50. محمد عبد الفتاح الصيرفي ،**إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى2014.
51. محمد عبد الله شاهين محمد ،**دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر،2017.
52. محمد عبد الله شاهين محمد، **محافظ الأوراق المالية (إدارة – تحليل – تقييم)**، دار حميثرا للنشر والتوزيع،مصر،2017

53. محمد عبد الله شاهين، **صناديق الاستثمار العمود الفقري للأسواق المالية**، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2018
54. محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الاولى، 2014.
55. محمد فتحي البدوي، **إدارة البنوك**، المكتبة الأكاديمية لشركة المساهمة المصرية، مصر، 2012.
56. محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2013
57. محمود محمد الداغر، **الأسواق المالية (مؤسسات – أوراق – بورصات)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، 2005.
58. مصطفى يوسف، **النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة**، دار رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2011.
59. موسى نوري شقيري، **الأسواق المالية**، دار الكتاب الثقافي، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.
60. مؤيد وهيب جاسم، **مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 2000.
61. مير عبد الحميد رضوان، **أسواق الأوراق المالية**، دار النشر للجامعات، مصر، 2009..
62. ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبداللات، **الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التسوق)**، ،دار وائل ، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
63. نوري موسى شقيري وأخرون، **المؤسسات المالية المحلية والدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
64. هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

ثانيا: الرسائل العلمية

1. أمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011-2012.
2. إيمان العاني، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
3. بالي مصعب, **التأمين كأداة لإدارة المخاطر (دراسة حالة الشركة الجزائرية التأمين Caat)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، الجزائر،2011-2012.

4. حسام مسعودي، **واقع التداول الإلكتروني في السوق المالية السعودية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص: مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.
5. سميرة محسن، **المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006..
6. عبد الرزاق سلام، **أثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر.
7. عبد الله أحمد محمد عبد الله ربعي، **حقيقة البتكوين وحكم التعامل به (دراسة فقهية مقارنة)**،مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين ، مصر، العدد 3، 2020.
8. عديلة مريمت، **استعمال مؤشرات البورصة في تسيير صناديق الاستثمار والمحافظ المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009-2010.
9. فوزية بو يوسف، **العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية – دراسة مقارنة بين البنك الخاص CNEP والبنك العام Société généra –**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسة مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2009.
10. كريمة شيخ، **إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسويق دولي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2009-2010.
11. محمد الأمين معوش، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية – دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات A2 –**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.
12. مصطفى بناي، **واقع و آفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014.
13. نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011.
14. نصيرة شبوب، **الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر (دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الألي)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص مجتمع معلومات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013.

ثالثا: المقالات والندوات

1. أحمد محمد عصام الدين ،**عملة البتكوين** ،إدارة البحوث و التنمية ،مجلة المصرفي ،العدد 73،السودان ،سبتمبر 2014
2. أعمر بن موسى و علماوي أحمد، **التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية (دراسة تجربة الإمارات)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 2، جامعة أم البواقي ، الجزائر، ديسمبر .2020
3. أيمن محمد صبري نخال، **أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (البلوك شين) على مسؤولية مراجع الحسابات**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 24، العدد 1، مصر، أكتوبر2020
4. باسم أحمد عامر، **العملات الرقمية " البتكوين نموذجا" ومدى توافقه مع ضوابط النقود في الاسلام**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدارسات الإسلامية، المجلد 16، العدد 01، الإمارات، 2019.
5. حيزية بنية و ابتسام عليوش قربوع، "**تكنولوجيا المعلومات..... ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط شمال إفريقيا)**،" مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر،2018.
6. دليلة معزوز، **أهمية الوفاء الإلكتروني في الأداء والتأمين**، مجلة معارف، قسم العلوم القانونية، البويرة ،العدد20، 2016.
7. رحاب فايز أحمد سيد، **تقنية البلوكتشين وتوثيق الإنتاج الفكري العربي:دراسة تحليلية تقييمية لمحرك "إيداع" مع وضع تصور لمنصة بلوك تشين للباحثين والمؤسسات الأكاديمية**، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، مجلد 40، العدد 2، السعودية، أبريل 2020.
8. ريم عمام وعبد الرحمان رزق الله، **العملات الافتراضية: النظرة التنظيمية والتحديات في التكنولوجيا المالية الناشئة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 03، الجزائر،2018.
9. زينب حمدي واقاسم زهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1،الجزائر، سنة .2019
10. زينب حمدي واقاسم زهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2019.
11. سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة أفاق علمية، المجلد 11، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية / قسم علوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.

12. صليحة فلاق و سامية شارفي، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربية تجربة مملكة البحرين**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 1، الجزائر،جوان2020، ص. 315
13. صليحة فلاق و سامية شارفي، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربية تجربة مملكة البحرين**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 1، الجزائر،جوان2020.
14. عبد الرحيم وهيبة، **تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد1، الجزائر، 2019.
15. عبد الرحيم وهيبة، **عملة البتكوين وتكنولوجيا سلسلة الكتل في ظل التكنولوجيا المالية** ،حوليات جامعة الجزائر 1 ،العدد32، الجزء الثالث، الجزائر، سبتمبر 2018.
16. عبد الله أحمد محمد عبد الله ربعي، **حقيقة البتكوين وحكم التعامل به (دراسة فقهية مقارنة)**،مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين ، مصر، العدد 3، 2020.
17. عمارية بختي وغنية مجاني، **دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي**، مجلة المدبر، المجلد 7، العدد2،الجزائر 2020.
18. عمر محمد بشينه ومحمد عقيل رائد، **التكييف الفقهي لودائع المصارف الإسلامية**، مجلة آفاق علمية، العدد الأول، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 2018.
19. لزهاري زواويد حجاج نفيسة، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي(الواقع والآفاق)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، العدد3،الجزائر، 2018.
20. لزهاري زواويد وحجاج نفيسة، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي ... الواقع والافاق**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2018.
21. محمد ناصر إسماعيل و آخرون، **البطاقة الذكية واثرها في التقليل من بعض المخاطر المصرفية (دراسة استطلاعية لعينة من زبائن مصرف الرافدين – فرع الخضراء)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 37، العراق، 2013.
22. معتز أبو حبيب وأشرف هاشم، **أنواع العملات الرقمية المشفرة**، ندوة العملات الإلكترونية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، السعودية، 2019.
23. مليكة بن عقيلة ويوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدارسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2018.
24. هناء محمد هلال الحنيطي، **ماهية العقود الذكية**' مؤتمر مجمع الفقه الاسلامي، الدورة 24، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل المخبري، دبي، 2019.

25. ولاء سعد أبو زيد، **المحفظة الرقمية**، سلسلة الكتيبات التعريفية، العدد 7، صندوق النقد الدولي، الإمارات، 2021.

26. وهيبة عبد الرحيم وأشواق بن قدور، **توجيهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب الشركات الناجحة**، مجلة الاجتهاد لدارسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العد 3، المركز الجامعي لتمنراست ، الجزائر، 2018.

ثالثا: مطبوعات وأبحاث علمية:

1. أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
2. أحمد علي صالح ضبَش، **تقنية العقود الذكية وأثرها في استقرار المعاملات المالي**، دراسة فقهية قانونية، جامعة الأزهر الشريف، مصر، 2018.
3. جمال الجويني وأحمد موعش، **دراسة حول أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
4. سامي بن ابراهيم السويلم، **الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دراسة مدعومة من برنامج المنح البحثية في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية ، السعودية،2012.
5. عديلة مريمت، **البورصة والأوراق المالية**، مطبوعة دروس ، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2015/2014.
6. فاطمة سبيعي، **دراسات استراتيجية: اتجاهات تطبيق تقنية البلوكشين في دول الخليج**، مركز البحرين لدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، 2019.
7. كوسام أمينة، **محاضرات في مقياس قانون التأمين (شركات التأمين)**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف،2019-2020.
8. هبة عبد الرحيم ورامي يوسف عبيد، **منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية**، صندوق النقد العربي، الإمارات،2019.
9. هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية**، صندوق النقد الدولي، الإمارات، ماي 2021، ص.11.

رابعا :مواقع الأنترنت

1. التقرير السنوي لبنك البحرين المركزي، 2018،ص.64، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2019/04/CBB-Annual-report-2018-AR.pdf

2. التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، (2012-2019)، تاريخ الاطلاع، 2021/6/15، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/publications/

3. التقرير السنوي لبورصة البحرين، 2019، ص. 9، على الرابط: https://www.bahrainbourse.com/sysimages/publication/documents/BB%20AR19_Arabic-Web.pdf_476_103541264.pdf?637628211812447491

4. التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، 2020، ص.79، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2021/04/CBB-ANNUAL-REPORT-2020-Arabic-with-Accounts.pdf

5. التقنيات الحديثة والناشئة، على الرابط: https://www.bahrain.bh/new/ar/tech_ar.html

6. المركز الإعلامي، مصرف البحرين المركزي، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/media-center

7. المركز الوطني للأمن السيبراني، مملكة البحرين، على الرابط: https://www.bahrain.bh/new/ar/cybersecurity_ar.html

8. المستشارون الآليون - ROBO – ADVISORS، على الرابط: http://mostasmer.com

9. بوابة الحكومة الإلكترونية للبحرين، على الرابط: https://www.bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/

10. بورصة البحرين، على الرابط: https://www.bahrainbourse.com/ar/ https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2020/03/CHEAT%20SHEET-%20Arabic%20.pdf

11. بيان عن القطاع المالي، مصرف البحرين المركزي، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/ar/fact-sheet

12. تقرير الاستقرار المالي، بنك البحرين المركزي، 2021، ص.92، على الرابط: https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2021/05/FSR-Mar-2021.pdf

13. حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية من (2010-2020)، على الرابط: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/439782

14. حسام شقويرى، كيف يدعم "التأمين متناهى الصغر" عمال التراحيل والصيادين والفلاحين وأصحاب الحرف اليدوية، جريدة اليوم السابع، مصر، 2021/01/17، على الرابط: https://www.youm7.com/story/2021/1/17 /5162217

15. حسام عبد النبي، **روبوتات تجري مقابلات وظيفية للعمل في بنوك إماراتية**، 2019/3/29، على الرابط: https://www.alittihad.ae/article/19624/2019

16. فنتك السعودية، مذكرة التقنية المالية (فنتيك)، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، 0202 ، من الرابط

https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2020/03/CHEAT%20SHEET-%20Arabic%20.pdf.

17. عدد شركات التكنولوجيا المالية لأكثر الدول العربية استعمالا في 2020، على الرابط:
https://www.findevgateway.org/ar/news/ytsbb-wba-kwrwna-fy-zyadt-ttwraltknwlwjya-almalyt-fy-mntqt-alshrq-alawst-wshmal-afryqya

18. علي عبد الخالق، تقرير حول المنافسة الشديدة وغياب الوعي التأميني، 2018، على الرابط: http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1120215

19. مجموعة موظفي دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني في البنك المركزي الأردني، **دراسة حول العملات المشفرة**، الأردن، 2020،ص.19-20، متاح عبر الرابط:
https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/8f23f11e-de4c-4538-91f7-82aab2d7bf04.pdf.

20. محمد شلبي، **أفضل منصات التداول الاجتماعي للعام 2021**، 2021/01/09، على الرابط:
https://arab.dailyforex.com/forex-brokers/social-trading-platforms

21. مدحت عادل، **بالانفوجراف.. تعرف على مزايا وعيوب تطبيقات التقنيات المالية الجديدة**، 2019/11/1، من الرابط: https://www.dotmsr.com/news

22. مصرف البحرين المركزي، التكنولوجيا المالية والابتكار، على الرابط: www.cbb.gov.bh/ar/fintech

23. مصرف البحرين المركزي، نبذة عن مصرف البحرين المركزي، على الرابط:
https://www.cbb.gov.bh/ar/about-cbb

24. منصة تمكين، على الرابط: https://www.tamkeen.bh/ar/

25. منصة رين، على الرابط: https://www.rain.bh/ar

26. منصة فلات لابس، على الرابط: https://flat6labs.com/ar

27. منى برعي، **المحفظة الإلكترونية... أنواعها وفوائدها واستخدمتاها**، على الرابط:
https://www.qallwdall.com

28. مؤشرات أداء الدول العربية من حيث الاختراق الرقمي، على الرابط:
https://arabic.cnn.com/business/article/2021/03/14/digital-penetration-2020

29. هيئة السوق المالية، **صناديق الاستثمار**، الأهلي كابيتال، الرياض – المملكة العربية السعودية، 2021، على الرابط:
https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_3.pdf

30. هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، البحرين، على الرابط:
https://www.iga.gov.bh/article/iga-launches-ewallet-for-government-eservices-in-cooperation-with-benefit-and-credimax

31. هيئة تنظيم الاتصالات، مملكة البحرين، تقرير 2019، على الرابط:
https://www.tra.org.bh/Media/Interactive_Annual_Reports/2019

32. يونس بهوش، **روبوت المحادثة**، 2019/08/8، على الرابط:
.https://www.arabmarketingguide.com

II مراجع اللغة الأجنبية:

أولا: المقالات البحوث والدراسات العلمية

1. André ryba ,**les secteur et le développement économique du Québec** , l'actualité économique ,volume 50 ,number 3, HEC Montréal ,canada, .2015
2. Consumers International, **Banking on the future** ,coming together for change, USA, July,2017.
3. DW Arner and others، "**The Evolution of FinTech**: **A New Post-Crisis Paradigm?**".University of Hong Kong Faculty of Law Research ،hong kong ,2017.
4. Facundo Abraham And others , **Robo-Advisors**: **Investing through Machines**, world Bank group,research and policy briefs From the World Bank Chile Center and Malaysia Hub, No 21, February ,chile, 2019.
5. Irina Aidro ,**ROLE OF THE FINANCIAL SECTOR IN BAHRAIN ECONOMICDEVELOPMENT** ,XIII International Scientific Conference Analysis of International Relations2020 ,Methods and Models of Regional Development. Winter Edition, Poland, 09 January 2020.
6. John Schindler, "**Fintech and financial innovation** :**Drivers and Depth**" ,finance and economics discussion series, Brasil, 2017.
7. Krzysztof Waliszewski and Marta Zięba-Szklarska , **ROBO-ADVISORS AS AUTOMATED PERSONAL FINANCIAL PLANNERS – SWOT ANALYSIS**, Journal of Finance and Financial Law, vol 3 ,n 27, Poland, September 2020.

ثانيا: المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية:

1. Thomas STEINVILLE, **LA FINTECH ET LES NOUVEAUX RAPPORTS DE FORCE SUR LE SECTEUR BANCAIRE ET FINANCIER**, 2020,p.16, online :https://www.federalreserve.gov/econres/feds/files/2017081pap.pdf
2. Will kenton ,**Financial Sector** : online: https://www.investopedia.com/terms/f/financial_sector.asp

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي في البحرين خلال الفترة الزمنية 2016-2020، من خلال إبراز أهميتها على جميع مكونات القطاع المالي والتعرف على الخدمات المبتكرة التي أصبحت تقدمها والتي تساعد على تحسين وتطوير جودة ونوعية الخدمات التقليدية التي كانت تتعامل بها.

وبغيت الوصول إلى الهدف المذكور تم استخدام المنهج الوصفي في عرض مفاهيم الدراسة المرتبطة بالقطاع المالي والتكنولوجيا المالية، واستخدام المنهج التحليلي في تحليل عدد استثمارات وشركات التكنولوجيا المالية في الجانب النظري، وكذلك في تقييم الدور الذي ساهمت به التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي البحريني وهذا بفضل التجارب والاستثمارات والابتكارات التي قام بها مصرف البحرين المركزي. وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية له دور فعال في تطوير القطاع المالي البحريني من بنوك وأسواق مالية وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: القطاع المالي – التكنولوجيا المالية – الخدمات المالية – البحرين

Résumé :

Cette étude visait à montrer le rôle de la technologie financière dans le développement du secteur financier au Bahreïn durant la période 2016-2020, ainsi qu'à souligner son importance pour toutes les composantes du secteur financier et à identifier les services innovants qu'elle a fournis, ce qui contribue à améliorer et développer la qualité et la qualité des services traditionnels auxquels il avait affaire.

Pour atteindre l'objectif mentionné, l'approche descriptive a été utilisée pour introduire les concepts de l'étude liés au secteur financier et à la technologie financière, et la méthode analytique a été utilisée pour analyser théoriquement le nombre d'investissements et d'entreprises de technologie financière. Ainsi qu'à évaluer le rôle joué par la technologie financière dans le développement du secteur financier bahreïni grâce à l'expertise, aux investissements et aux innovations réalisés par la Banque centrale de Bahreïn. L'étude a conclu que l'utilisation de la technologie financière a un rôle efficace dans le développement du secteur financier bahreïni, y compris les banques, les marchés financiers et d'autres institutions financières.

Mots-clés : secteur financier - technologie financière - services financiers - Bahreïn**.**

Summary:

This study aimed to show the role of financial technology in developing the financial sector in Bahrain during the period 2016-2020, as well as highlighting importance for all components of the financial sector and identifying the innovative services it provides, which contributes to improving and developing the quality and quality of the traditional services that it was dealing with.

To achieve the aforementioned goal, the descriptive approach was used to present the study concepts related to the financial sector and financial technology, and the analytical method was used to theoretically analyze the number of investments and financial technology companies. As well as in evaluating the role that financial technology plays in developing the Bahraini financial sector thanks to the expertise, investments and innovations made by the Central Bank of Bahrain. The study concluded that the use of financial technology has an effective role in developing the Bahraini financial sector, including banks, financial markets and other financial institutions.

Keywords: the financial sector – financial technology - financial services – Bahrain.